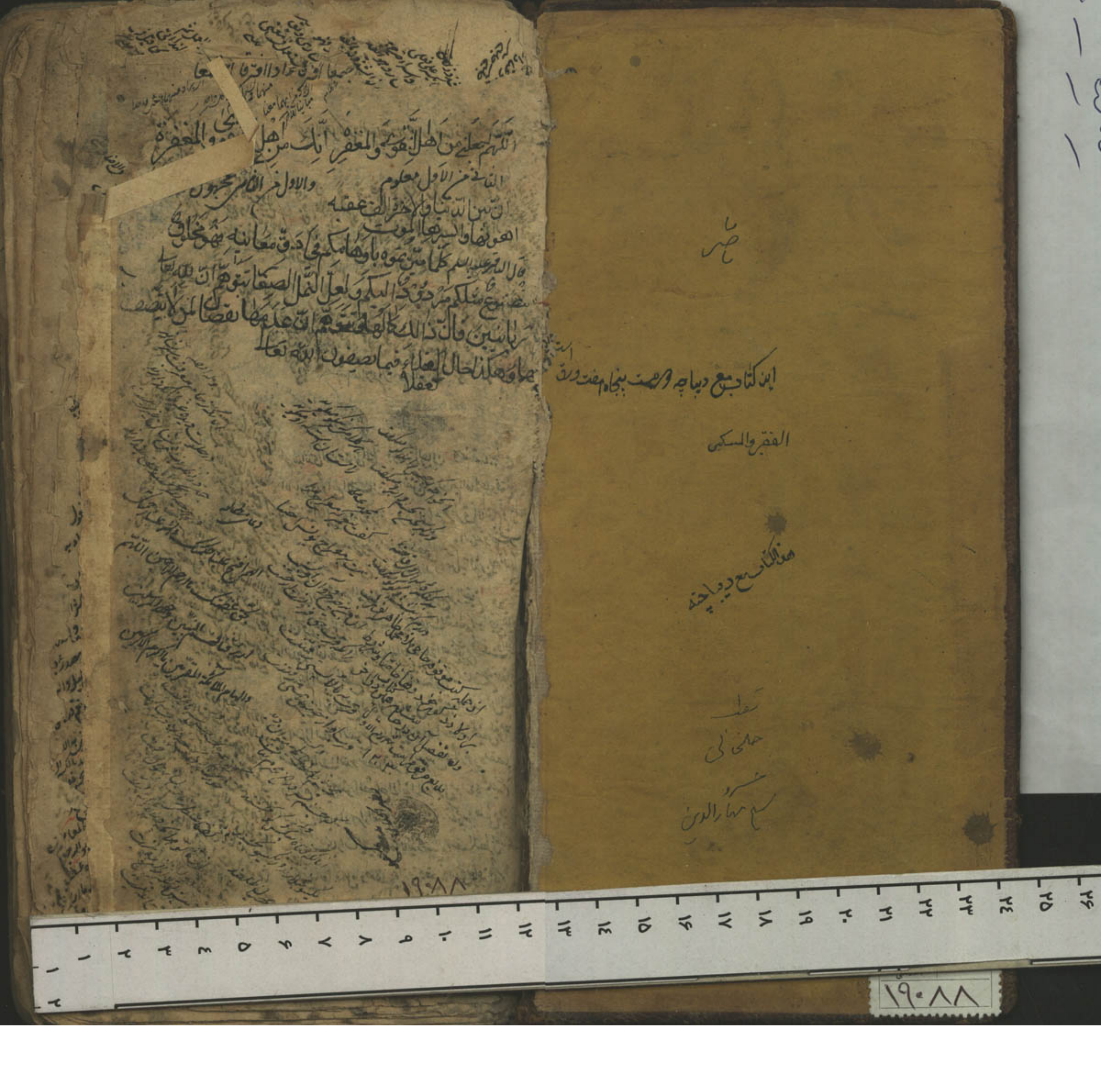

اللهم اجعلني من اهل التقوى والمغفرة انك من اهل التقوى والمغفرة

این کتاب مع دیباچه و هشت پنجاه هفت ورق

الفقیر والمسکین

هذا الکتاب مع دیباچة



این کتاب مع دیباچه وصحت بنجاه هفت ورق
الفقیر والمسکین
هذا الکتاب مع دیباچة



بسم الله الرحمن الرحيم وبه اعتمادي

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدايع
الايادي وروايع الاحسان واتقن بحكمته نظم العالم على وفق
ما تقتضيه الحال واورد برافته فرق الانام من طرق الانعام والافضال
والصلوة على نبيه محمد خير من نبغ من مصقع الكرم والسماحة وافصح
من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلالا
غرة الحق واشرق وجه الدين وانمحل وهمي الباطل ولمع نور اليقين اما بعد
فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق
العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في اصناف الكلام من النكت واللطائف
لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقائق
التنزيل رائق مفتاح لدقائق التاويل في تبيان لدلائل الاعجاز
واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الاعجاز واثار الفصاحة تلخيص لغوامض
مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فوائد مجمله ومفصله
قواعده كافية في ضوء المصباح لانوار التاويل موارده شافية عن
التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل ظهر لك ان تراكيبه وصفي من
عذب عباب بحار اساليبه وصفا لا يدرك الوصف للطيف
وان يكن لغاية كل ما وصفنا غير انه قد وقع في ايدي جماعة هم

الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على الغرر ويفنى العلم فيه
ويندرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا
الكتاب وتحصيله وتعاضد دواعيهم نحو الحاطة بجمله وتفاصيله وكانهم
قد حرموا التوفيق للاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار
اذ لم يقع له شرح عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه قد تعثروا
بما هو من ظاهر المقال فضلا عن ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم
قد قصدوا السلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا واضلوا عن سواء
السبيل اخلصت عنان التحصيل فيما صح من التجرع من الزمان
غصصا وطفقت اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط
فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز
واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة
ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عوائصه الابية
ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه الخفية واودعته فرائد
وشحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء
وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر
من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل
والانصاف وتجنبت في رد ما اورده على ظهر مذهب التعصب والاعتساف
واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض
ما وقع من السامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومات الى
مواضع زلت فيها اقدام الاخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع
لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة وقضيت اي بحقه حظوا
تحقيق الواجبات في ما وفت على القسي سنتهم في تطويل الواجبات
وحين فرغت عن تسويد الصنف كشف اللطائف رماني الدهر
الى ...ادحض فؤادي في غمرة من شأن فصرت اذا اصابتني
سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من نوادر الاخبار

الاخيار رفاهم المصائب والاحزان في الغدير والاخوان عند
تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار بهجة الشباب
ونيمتي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهلها
سيف العدوان واما من كان فيهم من الكبار فلم يدع
اوطانها الا ومنهم لم يتكلم من الم او في ولم يبق من جحرها الا قوم
يبيح غيظي كان لم يكن من بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة
سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران وتنحيت عن عوائق
النسيان وضربت بيني وبينها بستور وجعلتها كان لم تكن
شيئا مذكورا والان ثم الى من دهر اذاب واحر الكبد
وان احسن فندم عليه من ساعته ثم ابى الى مرط الملال ومضيق الكلال
الان بلقطني ارض الى ارض ويحرني الى الحفظ حتى اتخذ بحيرة
هراة حماها الله عن الافات ففتح الله عيني فيها على جنة النعيم بلدة
طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها وحسنت الاعياد
واليمن والامن ونشرت لقد طلعت انوار العلم والهداية وتميزت
نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالنعز
معقودا وعاد عود الاسلام الى رواية واخضر روض الفضل الى
مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم الذي سفل
الانام بظلال العدل والاحسان وانتعشوا في رياض الامن والامان
كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك
رقاب الامم خليفة الله في العالم ماحي بلاد اهل الايمان ماحي اثار
الكفر والطغيان ناصر الشريعة الغراء ... الطريقة المستقيمة
باسط مهاد العدل والانصاف ... والاعتساف
... الالوية في الافاق ... الاستحقاق
في ... الامن والامان ...
والاحسان ... الصدق ... واحياء
سنة رسول الله خليفة ملك الافاق في سطوته ... ملاذه
... حول ذراه العالمون ... الله

بحكام

يحيي نسيم رضى منه الزمان وكم مكارم يلتظي من سخطه أطلال صناديد
يصول منها إلى السماك لواء الشرع قد سمكا وصاد فارشد
منها كل معتسف فذاك في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار
قرير العين مبتسما والملك أقبل بالإقبال ممتسكا علا فأصبح
بدعوة الورى ملكا ونيما فتحوا عيشا غدا ملكا وهو السلطان
الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الإسلام
وغوث المسلمين أبو الحسين محمد كرت لا زالت أعلام دولته
محفوفة بالنصر والتأييد وخيام عظمته مكفوفة بالعز والتأبيد وأطناب
[illegible] الأرض مشرقة بأنوار عدله وأغصان الخيرات مورقة بسحائب
[illegible] التي صرف عنان العناية نحو حماية الإسلام وشيد بنيان
الهداية بأرجاء أشرف على الإقدام وأمطر على العالمين بسحائب
الأفضال والإنعام وخص من بينهم أهل العلم بمزيد الإشبال والإكرام
فأقامت في الرفاهية لياليها وهي الأطواق والتين أحكام فوهاب
[illegible] الورى وهب عنا الأحزان ووهمت بستان الأجنة
[illegible] الوطن وصرف بجميع لطفه مبسوطا محفوظا وبين عنايته ملحوظا
محفوظا في [illegible] عن هدى هم عن عطى [illegible]
[illegible] الطرائق وأفاض عليها سجال التوفيق حتى [illegible]
الذيل التصحيح [illegible] واستهدفت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه
فوا [illegible] ما يسمح في أثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بعون الله
للنظر القاصر في تحقيق بحر [illegible] جواهر الفوائد وذكر ما شحنوا من نفائس
الفوائد وجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت
على لطائف الأنام [illegible] الأيام وحصنا حصينا
للإسلام [illegible] عليهم السلام والمرحوم [illegible]
أحوالي أن [illegible] الطالح [illegible] ما عنيت في
هذا التأليف [illegible] أن يشفع [illegible] الجاهلين
الذين هم بالحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق

تحصيل الحق المبين لا التصوير بأباطيل التصويرات اليقين وهذا العمري موصوف
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب على الطبائع اللدد
والعناد وفشي الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل
في العاجل فحسبي الرجاء من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي إلا بالله
عليه توكلت وإليه أنيب. بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه
بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتقدس أداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر
نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على
الجميل سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم
بسبب الإنعام سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة
بالأركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر
يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق
وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان
في مقابلة الإحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة
وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق أو للرازق أو نحوهما
مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل تعرض للإنعام
بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد
لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه على أن صاحب
الكشاف قد صرح بأن فيه التخصيص ولا دلالة على اختصاص الحمد به وأنه يحقق
وبهذا الظهران ما ذهب إليه من أن اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس لما يتوهمه كثير من الناس بناء على أن أفعال العباد مخلوقة لهم
فلا يكون جميع المحامد راجعا إليه تعالى بل على أن الحمد من المصادر السادة
مسد الأفعال وأصله النصب والعدول إلى الرفع للدلالة على الدوام
والثبات والفعل إنما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب
منابه وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر النكرة مثل حمدا

عليك وح لا مانع من ان يرض في اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى
ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفاء قراين الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم
لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في على ما انعم مصدرية
لا موصولة لفظا فلا يحتاج الموصول الى التقدير اى انعم به مع تقدره بالمعطوف
عليه اعنى علم البيان كون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلم على ان ما لم نعلم
بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب بتقدير اعنى فقد
تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم
امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى الاصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع
بيانه ان الانسان مدني بالطبع اى يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع
بني نوعه يتعاونون ويترافدون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها
وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي
بالموجودات والمعدومات المعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم
بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع
لا ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق عليه الجميع لان كل واحد يشتهي ما
يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد من قوانين كلية وهي علم
الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي وهو الشارع ثم الشارع معصوما
عن الخطاء وهو الشارع لا بد له من امتياز باستحقاق الطاعة وهو انما يكون بايات
تدل على انه من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا صلى الله عليه
وآله وسلم القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم عطف على
على انعم رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشار اليه
في قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان بدل من قوله ما لم نعلم

نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب
... للفاضلين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى ...
لان الحكمة هي علم الشرايع على ما فسره الكشاف ولفظ تنبيه على انه من عنده تعالى
لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى فتعين
وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل تمييز بين الشيئين وقيل
للكلام البين فصل بمعنى مفصول كضرب الامير فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي
تبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب
الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن اعانه ونشر
في نشر الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص
استعماله في الاشراف واولى الخطر عن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا
يقول اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شي
بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط
وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء لحق
ما كان في الاصل بقدر الامكان وسيجي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات
الفعل فلما كان بعد ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع شي لوقوع غيره وانما يكون
مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما للثبوت اما لثبوته الاول والاوجه ما تقدم علم البلاغة هي
المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها
سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعله من اجل
العلوم ابقى ما سواهما وجعلها من الطاقة مع ان هذا ادعاء منه
وكل حزب بما لديهم فرحون اذ بها اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من
العلوم يعرف دقايق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا
وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها فيكون

من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى
مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق
البشر وهذا وسيلة الى تصديق النبي صلعم في جميع ما جاء به لينقفى اثره فيفوز
بجميع السعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل
المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته
فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا وبين ما ذكره في المفتاح من ان مدرك
الاعجاز هو الذوق ليس الا وان فيه وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع
عنها قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا
وما ذكره ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم
ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد
الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بالسليقة وقد اشار الى هذا في
مواضع من المفتاح كقوله في علم الاسناد لا وجه للاعجاز من جنس الفصاحة
والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر ان علم المعاني وعلم البيان
الاصول الكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن وجه الاعجاز
واذا كان كشفه لامتناع الاحاطة بهذا العلم الا بعلام الغيوب فلا يحصل
كنه بلاغة القران الا لمن علمه الله مثل ما ذكر في المفتاح وتشبيه وجه
الاعجاز في النفس بالحسناء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية
واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجه ايهام او تشبيه للاعجاز
بالصور الحسنة المحجوبة بما يكشف واثبات الوجه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وقد ... في هذا القول على اصطلاح الجمهور والقران
فعلان بمعنى مفعول اجمل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم ونظمه تاليف كلماته
مترتبة المعاني متسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالي الكلم في النطق
وضم بعضها الى بعض كيف اتفق كما في نظم الحروف فانه توالي بها في النطق
من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى
فساد ولم يبق الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين
مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ

اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر
ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه
اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
نفعا لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث
احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته
فتفصيل مسائله على ترتيب بعضها اليق بها مع بعض فوضعها فيه احسن
وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر
تراها كأنها عقد قد انفصم فتناثرت لالئه ولكونه اعمها نفعا
وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق
بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند
العمل مؤول بان مع الفعل او موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه نعم والظاهر
انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي
ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس
كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل
لان له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه
وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان
اي القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغني
عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق
بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا ينبو
عن الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار
لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه
من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي
كان ما تقدم سببا لان الف مختصرا يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف

احكاما منها كقولك كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان
زيدا قايم وان عمرا راكب مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر
وكل كلام مع المنكر يجب توكيده فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه
لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا اى الامثلة وهى الجزئيات التى يذكر لايضاح
القواعد وايصالها الى الفهم المستفيد والشواهد وهى الجزئيات التى
يستشهد بها فى اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق
بعربيتهم فهى اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم
والفتح اى الاجتهاد وعلى القراءتين بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل
الالو فى قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين فى المعنى لا امنعك جهدا
وحذف ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادا فى تحقيقه
اى المختصر يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اى تنقيحه ورتبته
اى المختصر ترتيبا اقرب تناولا اى اخذا وهو فى الاصل مد اليد الى الشى
ليوخذ من ترتيبه اى ترتيب السكاكى او القسم الثالث من مفتاحه اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ فى اختصاره لفظا اى المختصر
تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة فى الاختصار
تقريبا لتعاطيه اى تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأوّل الفعل
المنفى بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم يكن لاجل
التسهيل بل لامر آخر وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز
وهو ان من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى
ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم
اجمعين كان نفيا للاجماع وهذا مما يسبيل الى الكشف فيه ولعمرى
لقد امرط المصنف القسم الثالث فيه حشو وتطويل
وتعقيد لفظى اولا وتطويل ثانيا على ما ذكرناه وتعقيدا ثالثا حيث
وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما فى القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اى اطلعت فى بعض كتب القوم عليها اى على الفوائد وزوائد
لم اظفر اى لم افز فى كلام احد من القوم بالتصريح بها اى بالزوائد
ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وان لم يقصدوها يعنى لم يتعرضوا لها لا بالنفى ولا بالاثبات كبعض
اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب فى جعل ملتقطات كتب الائمة
فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح واما اصل الله
لا تعرف لتقديم المسند اليه ههنا حجة حسن افى الا تغتر للتخصيص
ولا للتقوى وكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية ومايوهم
انه قصد الاستمرار فينبغى النظر لحصول في المفتاح نفسه كما سيجى فى قوله تعالى
لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم من فضله عال من ان ينفع به اى بهذا المختصر
كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اى الله تعالى
ولى ذلك النفع وهو حسبى اى محسبى وكافى لا اسال غيره فقط
اذ كان الشان يقول والسد ان يقدم المفعول ونعم الوكيل
عطف اما على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله تعالى نعم العبد
فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على
حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح
صاحب المفتاح وغيره فى قولك زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد
وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما فى قوله تعالى فالق الاصباح
وجعل الليل سكنا على راى لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا
اولى لان الشروع فى المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون
لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد فى هذا الفن او لا الثانى
المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ فى تادية اصل المراد فهو الفن
الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوى فهو الفن الثانى
والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعلم منه ظاهر وجه
بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان ما ذكر فيه ان توقف
عليه المقصود فمقدمة والا فان كان مخصوصا بالفن الثالث فخاتمة
كما نبين ههنا كلامه ومما اخر المقدمة الى الفن
فى الفنون الثلثة ص كل واحد منها ... العهد



بخلاف المقدمة فانه لم يتقدم منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن للسؤال عنها
معنى فتفكر فيها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة
وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما انساق
اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم
الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة
المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة
من كلامه قدمت امام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فيه
سواء توقف عليها او لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر ان احتياجها [illegible]
احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على [illegible] المقدمة
وقد ذكره الا صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في
بعض الكتب من ان المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة
والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فلذا [illegible]
عليها ذكره الكتاب فيقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور
يقال فصح الاعجم وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت
لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح توصف بها المفرد
يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم
والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي [illegible]
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم
فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه
جزاء الشرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم [illegible]
اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال
على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ
الكثيرة الدوران على السنتهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر

الحروف والكلمات وعدم الغرابة والتعقيد المعنوي واللفظي جزم المص
بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القياس والتنافر والغرابة
والتعقيد وقد سامح في تفسير الفصاحة بالخلوص حيث ذكر لكونها لازما
لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المعاني المعتبرة في المفرد والمعتبرة في الكلام
حتى صار فصاحة راجعة الى اللفظ وفي الكلام الى المعنى وكانت الموانع
مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما
حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم محصولها
كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة
للمتكلم باعتبار آخر [illegible] الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له ثم
عرف كلا منها على وجه يخصه ولم يتعرض لتعريف جميع الحقائق المختلفة في تعريف
واحد ولا بوصف قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس
وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة لا يمكن
تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما وكيف يصح تعريف الفصاحة
والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكن اخذه من اطلاقاتهم
واعتباراتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح
لتعريفهما بانه لا مدخل للراي في تقييد الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس الناس المعهود وكان الشيخ والسكاكي ثم
لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة
في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد
فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة
القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء
من هذه الثلث لا يكون فصيحا فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل كالهعخع
في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون
ذلك نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه
جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات



اي مرتفعات ان قرئ بكسر الفاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان قرئ بالفتح
تستشزره رفعه او استشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلا تضل
العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة من الشعر
المجموعة والمثنى المفتول والمرسل خلافه يعني ان ذوائبه مشدودة
على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول
يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة الشعر وزعم بعضهم ان منشأ
التنافر في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء
التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال
مستشرف لزال ذلك التنافر وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة
فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف
المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وانما هو اجتماع من
الحروف المخصوصة لا انتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة وقرب
قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لانه غير مسلم فان
من الفاء الى الباء المخرج كالحبش والشجى وقد استعمل الائمة البلغاء ومن
البعيدة ما هو كذلك في كلمة كخلاف علم وحمش وكذلك بسبب الاخراج
من الحلق الى الشفة يسير ومن ادخال من الشفة الى الحلق لا تجد ذلك من حسن غلب
وبلع وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا
متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك واعلم
اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه في الاقوال بل
الى صناعة الذوق وقد يشتبه على البعض الا ان اجتماع الحروف
المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام
المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على
كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة من القرآن عن الفصاحة
وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب
انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمة مأخوذة
في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
عن الفصاحة وفصاحة الكلمة جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئه

لجزئه والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فاعتبار الاعم
الاغلب ولم يشترط في الكلام ان يكون كل كلمة منه عربية كما شرط
في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى
تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة
على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة
غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة
المبسوطة كما في تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط
عن الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة
افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله
في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة
فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم
وقال ما لكم تتكأكأون علي كما تتكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم
دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه
بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي
في الدقة والاستواء وسريج اسم قين تنسب اليه السيوف او كالسراج
في البريق واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن
وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه من باب الغرابة وانما لم يجعل اسم
مفعول منه لاحتمال انهم لم يعتبروا على هذا الاستعمال وان هذا
مولد استحدث من الراجز على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا
من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه
وبهجه ثم انشد هذا المصراع فلا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون
الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابل المعتادة اي المشهورة
وقيل بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر

الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة لكن يستحسن
تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد
بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نعلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لان
القول بما الاقرب اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى
الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم تانس استعمالها
والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي
لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل
شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن
وكذلك الغريب القبيح هو الذي يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي
الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها
على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر
وجفخ فلان اذ ذكر ولعله غير ظاهر المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية فيمتنع كونه مخلا بالفصاحة المعتد او انه فيما بينهم ظاهر
الف وان ارد ذلك بالفصاحة غير اخر وعلمت ان تنفر الشارح
والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا تغتر والمخالفة ان تكون الكلمة
على خلاف قانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم
الموضوعة او ما في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغيره
مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو آبى وعور واستحوذ وقطط
شعره وامثال ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست
من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثنيات
فكانه قال القياس كذا الا في هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون
على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله
الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل فقيل فصاحة المفرد خلوصه
مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يمجها السمع ويتبرأ من
سماعها كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات
او الاصوات منها ما يستلذ النفس بسماعه ومنها ما تستكرهه
نحو الجرشى في قول ابي الطيب يمدح سيف الدولة ابا الحسن

علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب
فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه
واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية لظهور ان الجرشى من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا وجحيش
واطلخم ونحوها وقد ذكر هنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى
الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثاني
ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل
الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف
في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة
في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة
وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة
وصوت طيب وهو لين لان اللفظ يستكره الجرشى دون النفس
سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا الجفخ وملع دون فرحت
وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر
ونحو ذلك وفيه بحث ايضا لانه قد يعرض لاسباب لا اخلال بها
بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات
الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات كما يجيء في الخاتمة ولفظ
ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف
التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير
في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد
اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من
الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام
المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت او لا فصيحا
لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون

النحوي مشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل هذه
الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كالفاعل واستشهد
بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان
الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا
الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ فلا يصح القياس عليه
والتنافر اي بكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا منه ما هو متناه
في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر
حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلأ ومنه ما هو دون ذلك
مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا
ما لمته لمته وحدي والورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي لما
لشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة
وفي استعمال الواو والفعل الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام
ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم ولم يشاركه احد لكن مقابلة
المدح ثم مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب
قال اللطف فانه في امدحه ثقل لما بين الحاء والهاء من التقارب ولعله اراد ان
فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل
وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح
فان مثله واقع في التنزيل كقوله فسبحه فالقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن الاثير وهو
اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير
في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج

عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان تكرر امدحه ثقلا
لكان اوضح وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس
اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع
كلمة مع كلمة اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل وسعيد بن جبير
مع الحجاج مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة
دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على اسم المفعول من
المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد
لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم
المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز
ان يكون باجتماع امور كل منها ثابت في الاستعمال في كلام العرب ويجوز
ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى
فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم
كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام
بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله
في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا
اعطي الملك والمال يعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه
اي ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته
الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي
الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي
الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني
حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شائع في الاستعمال
لكنه اوجب زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدأ وحي خبره وما في عامله
على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين
يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتامل في قولك ليس مثله في الناس حي
يقاربه بما ثلاثه في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي

اوليس حي يقاربه

وتقديم المستثنى ... فظما اى

وحى يقاربه من حيث فصل بين البدل والمبدل منه واتاه والاشتقاق ...

لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم

بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة

المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود

كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب اى انصب بالرفع هو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ

فى دلائل الاعجاز والمنصب توهم عيناى الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع

وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه

كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكانى الدهر واضحكنى اى ساءنى وسرنى قال الحماسى

ابكانى الدهر ويا ربما اضحكنى الدهر بما يرضى ولكنه اخطأ فى الكناية

عما يوجبه دوام التلاقى والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان

الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهى حالة

الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده من السرور الحاصل

بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحباب ولهذا لا يصح ان يقال فى الدعاء لا زالت

عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك وفى نسخة جامدة لا قطر فيها وقوله

جامدة لا العين لها لا تخلان بالمطر واللبن قال الحماسى الا ان عينا لم تجد

يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود فى مطلق

خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كنى به

عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا لا يكفى لصحة الكلام وانما ينشأ منه

ولا يخرج عن التعقيد المعنوى لكونه لم يوضح لا ينتقل الى هذا بسهولة

والكلام الخالى عن التعقيد اللفظى والمعنوى ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول

الى الثانى ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام

الذى ليس بهذه المنزلة فانه قطعا غير حد الاعجاز عند البلغاء

كما ستعرفه فى بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت انى اليوم اطيب نفسا بالبعد الى

الاتيان بنقيض المطلوب على عكس المقصود واى ولا كنت

اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا الطلب

البعد والفراق لتحصيل القرب والوصال واطلب الحزن والفراق الذى يجلب

الفرح والسرور وهذا ان نصب تسكب عطفا على بعد الدار

وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكى واحزن الآن ليحصل فى المستقبل

السرور والفرح بالقرب والوصال لا بد من سكب الدموع تحت

الطلب فكذا اكتب عليه ملازمة لازمة الامر المطلوب المنظر الدهر

انه مطلوبه فى نصرة هذا هو المعنى الصحيح المشهور فيما بين القوم

وللكشف على ما فيه من التكلف والتعسف ومنه عدم التمسك بالسكب

وفقد التصحيح للكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق

طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب

نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق

واتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لاتسبب

بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج

ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز

فعلم ان ما ذكره صاحب الكشف لتاكيد على ما ذكره صاحب الكشف

فى قوله تكاد تنكشف ما فى لوا وغيره ذلك وقيل فصاحة الكلام خلوصه

مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشىء مرة بعد اخرى وكثرته ان

يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار

كقوله اى كقول ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها

شواهد والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو مما

عدو الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا

حسن الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى الماء لها صفة سبوح

منها حال من شواهد عليها متعلق بها شواهد فاعل الظرف اعنى لها

لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعنى ان لها من نفسها

علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى قول

ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى فانت بمرأى من سعاد ومسمع

الجرعاء ... لا تنبت شيئا ... (?)

باب الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى الحومة وهي معظم الشيء
واضافة حومة الى الجندل وهو ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه
وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع
صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع مني اي بحيث اراه واسمع قوله
كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال الرسول صلى الله عليه وآله الكريم
ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم
قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب بن عباد اياك والاضافات المتداخلة
فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن
عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك
في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله شعر فظلت
تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الطراد
المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده
المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات
اعم من ان يكون مترتبة لا تقع بين المضافين غير مضاف كما
في البيت او غير مترتبة كما في الحديث فهنا كثرة التكرار وتتابع
الاضافات جميعا فانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد بحد
لا تتابع ان اشترط وان اراد بتتابع الاضافات المترتبة وبكثرة التكرار
بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا
لانا نقول انهما ان اوجبا ثقلا وبشاعة فقد اخل الى الافلا
جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل
داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله تعالى ونفس وما
سويها فالهمها فجورها وتقويها قد افلح والفصاحة في المتكلم ملكة
هي قسم من مقولة الكيف ورسم المقولة الكيف بانها هيئة قارة
لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والعرض صفة

منقار بالمعلوم الآن العرض ينقسم باعتبار عروضه والنسبة باعتبار وجوده وحصوله
والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان و
الفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث بقية الاعراض النسبية وقوله
لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء
محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره
على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا والكيفية
ان اختصت بذوات الانفس سميت كيفية نفسانية ثم ان كانت
راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس
فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود
بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا تسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر
بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق و
عدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح زمانا من الازمنة
او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بحالة النطق
بمقصوده وتحقيق ذلك الجب (?) لئلا يتوهم الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم
المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي
كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة
المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود بكلام فصيح وهذا محال لان
من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على
الحاسب اعدادا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب
بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون بكلام فصيح وقول
بعضهم دون كلام فصيح ولفظ فصيح ليعم المفرد والمركب سهو ظ
فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة
ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لا نم ان هذه اسباب
بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر
الى الفهم مما يستعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته
لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى
ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال



من التقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك عبارات متناسبة
وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه
أي انحطاط شأنه بعدمها أي بعدم مطابقته للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو
بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه وراعيت
حاله وأراد بالكلام الكلام الفصيح وبالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج
لأن الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة
فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والإطلاق
وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح ويستمع لزيادة تحقيق
والفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على أنه تفريع على ما تقدم أن ارتفاع شأن
الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لأن إضافة المصدر تفيد الحصر
كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم أن الكلام إنما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فيجب أن يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
الحال واحدا وإلا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما وفيه نظر وهذا أعني تطبيق الكلام
لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام وذكر أنه
قد ذكر في مواضع من كتابه أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي
يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله فلا تنظر في الخبر مثلا إلى الوجوه
المذكورة التي تراها في مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد
وكذا في الشرط والجزاء والحال كخرجت أخرج وإن خرجت خرجت وأنا خارج
فأنا خارج إلى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا أو يسرع
أو هو مسرع أو وهو يسرع أو قد أسرع إلى غير ذلك فتعرف لكل من
ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في
معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص

معناه كما أن تأدية نفي الحال ومن في نفي الاستقبال وبأن فيما يترجح
بين أن يكون وبين أن لا يكون وبإذا فيما علم أنه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد
فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم تعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء
ثم الفاء إلى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير وفي الحذف
والتكرار والإظهار والإضمار فتضع كلا من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة
وعلى ما ينبغي له فعلم أن ليس النظم في الأمور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
راجعة إلى الألفاظ أنفسها من حيث هي ألفاظ ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض
التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع
بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل ربما
يكون اللفظ منكرا في موضع أحسن وفي آخر قبيحة ولا يراد به المصنف بقوله فالبلاغة صفة
راجعة إلى اللفظ لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل باعتبار إفادته المعنى
أي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بإفادته وذلك لما مر من أنها
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر أن الكلام من حيث إنه
ألفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار إفادته المعنى عند التركيب لا يتصف
بكونه مطابقا للحال أو غير مطابق ضرورة أن هذا المعنى إنما يتحقق عند
تحقق المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما يسمى ذلك أي الوصف
المذكور فصاحة أيضا كما يسمى بلاغة وهو ما يدفع التناقض
المتوهم في كلام الشيخ في دلائل الإعجاز فإنه ذكر في مواضع منه أن الفصاحة
صفة راجعة إلى المعنى وإنما يدل عليها باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها
أن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى أن المعاني مطروحة في الطريق
يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك أن الفصاحة من
صفات الألفاظ فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى ووجه التوفيق
بين الكلامين أنه أراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث
أثبت أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار إفادتها
المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك أراد أنها ليست من صفات الألفاظ

المفردة والكلم المرددة من غير اعتبار التركيب وجهة لا تناقض بين كلامي الشيخ في الكتابين
هو اصلا فهو كلام المصنف وكأنه لم يصح عنده قول الائمة الاعجاز حتى الشيخ ليطلع
على ما هو مقصود الشيخ فان المحصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على المعنى
اصطلاحا ثم هو المقصود منه ولا نزاع في رجوعها الى اللفظ واتحاد وصف
في الكلام يقع التفاضل وثبت الاعجاز وعليه تطلق البلاغة والبراعة
والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو
اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه
الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ يكرر على كلا الفريقين في قول
ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي تدل بلفظه
على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني
الاول ... ثم ... الالفاظ المنطوق بها على
هذه اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم
قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق
الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك
انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا
في المعاني الاول التي هي الاغراض التي يريد المتكلم ...
المتكلم اثباتها او نفيها ... بل ان من صفات الالفاظ والمعاني
يريد بها تلك المعاني الاول ... حيث ينبغي ان يكون من صفات الالفاظ
الالفاظ المنطوقة ... النوادر التي ... مطردة الانواع
ويسوى فيها بين الخاصة والعامة ... اجمل كلامه على هذا ... هو
الصحيح ... فان ... كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن ترتيب
المعاني سبيل الى ترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب
المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق
ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها
اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة بحسب اللغة

الشواهد الزائدة والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة منهم ان يقولوا
اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي حدثت
فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا
فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك
كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق فعبروا عن
ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك
وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلام ... كقول الجاحظ وانما
الشعر صياغة وضرب من التصوير ثم ذكر الشيخ ثم ادرك في
التكبير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ
في ذلك كل مبلغ وقال سبب الغلط عدم التمييز بين ما هو وصف
للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم
يعلموا انا نعني بالفصاحة التي وقع النزاع فيها الفصاحة التي تجب للفظ
لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم ... تسلم
من اللحن في الاعراب والغلط في الالفاظ ... يكون ... الحروف
وسلامتها مما يوجب الفضيلة ولا كذا امر الاعجاز وانما ينكر ان يكون
الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما ... الشبهة انه لم
يتمكن على قول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق
اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ كيف يكون
اللفظ معنى وصفا اذا كان عين دال على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بها بانه دال في لسان البلاغة في الكلام
طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو
ان يرتفع الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل بتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق
الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة
قلنا لا يتوقف هذا العلم الا ان ... لمقتضى ذلك الاعتبار مثلا
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات

فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع لم لا
وكثيرا ما تجد في هذا الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو
في الطرف الاعلى وما يقرب منه ثم الظاهر من العبارة ان الطرف الاعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب منه من حد الاعجاز فهو خارج عن الطرف وما يقرب منه انما
هو من المراتب العلية والجهة لجعل الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي
البلاغة اذا المناسب ان يجعل ذلك حقيقيا كانهما شيء واحد وتنوعا
كالاعجاز فان قيل المراد بالطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر
وما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد الاعجاز للكتاب ان يعارضه
والثاني حد الامكان للبشر او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز
وما يقرب منه النهاية وكلاهما حد الاعجاز قلت اما الاول ففيه ان الكلام في اللفظ
مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام البشر
او غيره واما الثاني فلا نم ان فيه ... هو المحقق ان حد الاعجاز ... تنتهي
اي من البلاغة درجة حد الاعجاز والاضافة للبيان وتوجيه قول
صاحب الكشف في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه
مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان البعض بالغا حد الاعجاز والبعض
قاصرا عنه يمكن معارضته وهو الذي يعني النوم والمنقطع في قوله وما يقرب
منه عطف على قوله هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز
اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته فهو حد
الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ
حد الاعجاز فهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي الطرف الاعلى
وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرح ... والخفي
ان البعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع
المعارضة وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه
كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اذا غير الكلام عنه
الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه والحق الكلام وان كان
صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما
يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي

اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات
ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة ويتبعها اي
بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام
حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج لعلم البديع وفيه اشارة الى ان
تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة وانه انما يعتبر
اذا كان بعد رعاية المطابقة والفصاحة
وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم
موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة
والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على
ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح
حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان
دون اللغة والصرف والنحو علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ
كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة
على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة
في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما يقال مرجع
الصدق والكذب الطباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحقق
ويحصل الى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما اجري
في تأدية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
والى تمييز الكلام الفصيح عن غيره والا لربما اورد
الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق
ثم ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز
الكلام الفصيح عن غيره تمييز الكلمات الفصيحة عن غيرها لتوقفه عليها
فبقيت ... من جهة البلاغة ما لعله الحاجة اليه والغرض منه ...
... لا بل هو ... البلاغة بلاغة الكلام على
... الى الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى
الحال فيضا هو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المقصود وتمييز الكلام الفصيح



معنى أريد به العدم ولذا لا وجه للشبه بين العلم والمعرفة كونهما
حينئذ إدراك الجزئي كما إذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد أن
جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية
هي مبدأ التفاصيل بها يتمكن من استحضارها ويجوز أن تريد
بالعلم نفس الأصول والقواعد لأنه كثيراً ما يطلق عليها ثم المعرفة
يقال لإدراك الجزئي أو البسيط والعلم للكلي أو المركب ولذا يقال
عرفت الله دون علمته وأيضاً المعرفة لإدراك المسبوق
بالعدم أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد إذا تخلل بينهما عدم
بأن أدرك أولاً ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانياً والعلم للإدراك
المجرد عن هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف
والمصنف جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به أحوال
اللفظ العربي دون يعلم كأنه قال هو علم يستنبط منه
إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة
بمعنى أي فرد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة
بالفعل لأن وجودها لا نهاية له لا يصح وعلى هذا اندفع ما قيل إن
أريد معرفة الجميع فغير صحيح لأنها غير متناهية أو البعض فغير المعين
فهو تعريف بالمجهول أو المعين فلا دلالة للفظ عليه وكذا
ما قيل إن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلاً لأحد أو البعض
فيكون حاصلاً لكل عارف بمسألة منه والمراد بأحوال اللفظ
الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير
وغير ذلك ووصف الأحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال احترازاً عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة
كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما
لا بد منه في تأدية أصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس
والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو في غاية
خفية يعني أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث
إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال إذ لولا اعتبار الحيثية

للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن تتصور معاني
التعريف والتنكير والتقديم والتأخير مثلاً وهذا واضح الفساد
وبقيد الحيثية خرج علم البيان لأن التعريف لأن كون اللفظ حقيقة ومجازاً أو كناية
مثلاً وإن كانت أحوالاً للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم
البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال إذ ليس فصل الحال
العلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك فإن
قلت إذا كان أحوال اللفظ هي أن يكون التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما صرح به في المفتاح
حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد والذكر والحذف إلى غير ذلك فكيف
يصح قوله الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال إلا تلك
الأحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال وإلا فمقتضى
الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف وعلى هذا
القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم
يكون جزئياً من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلاً
يصدق على إن زيداً قائم أنه كلام مؤكد وعلى زيد قائم أنه كلام ذكر فيه المسند إليه
وعلى قولنا الهلال والله أنه كلام حذف فيه المسند إليه وظاهر أن تلك الأحوال
هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم
وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير
مؤكدة اعتبار راجع إليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لأن هذه
الصناعة إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ العربي لا غير وأما تعريف
صاحب المفتاح علم المعاني بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة
وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره فلوجهين الأول أن التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه
فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني أنه قيد التراكيب بتراكيب البلغاء
حيث قال وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز و
معرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة [illegible]

على معرفة البلاغة وقد عرّفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني
حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقّها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها فإن أراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء
وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبيّنه ووجب على الأول
أن أراد بتتبع المعرفة كما صرح في كتابه بإطلاق الملزوم على اللازم تنبيهاً
على أنه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى كأنه معرفة العرب وذلك
بحسب السليقة لا من علم المعاني ونعرف الأدباء المنحوتة بالمجاز عن المعاني
نعم يندفع الدور بكلام السكاكي على أنه فسّر تراكيب البلغاء بأن المراد بها
تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة
بالمعنى المذكور وما ذكرنا من أن يعرف الحق عرف الناس أن امرأ القيس مثلاً بليغ
فيتتبع خواص تراكيبه من غير أن يتصوّر البلاغة المذكورة كما يمكن لكل أحد
من العوام أن يعرف فقهاء البلد فيتتبع أقوالهم من غير أن يعرف الفقه
علم بالأحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية وهو ظاهر و
أقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها إلا أن يكون كيف
المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي
يناسبه بأن يستعمل مثلاً إنّ زيداً قائم فيما إذا كان المخاطب شاكاً أو منكراً
وإنّه لقائم فيما إذا كان المخاطب مصرًّا على الإنكار وزيداً ضربت
فيما إذا كان المخاطب حاكماً بثبوت الضرب وخطأ لأن خاصيته لمن
زيادة ثم أن يكون لنفي الشك أو ردّ الإنكار وخاصية زيداً ضربت لنفي الكون
الحصر وتخصيص الغير فتوفيتها حقها أن يورد التركيب في مورده وفيما
هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب
حقها أن يورد كل كلام مطابقاً لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف
البلاغة تراكيب كلام المتكلم فقوله في تأدية المعاني
وكذا قوله وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
إذ لا معنى له إلا أن يكون كلام المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكناية كما ينبغي على أنه يورد تشبيهاً
البليغ ومجازاً تاماً على وجهها وهذا في غاية الحسن من هذه اللطافة والتعجب

من المفتاح وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى وكيف ظنّوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريف
بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء خوف أن يستنبطه ومنه ما سيذكر قلنا إنه حال تحقيق
عن الإحاطة به فطاق بأن ثم الأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف
به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني
في ثمانية أبواب انحصار الكل في أجزائه لا الكلي في جزئياته وإلا لصدق علم
المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بأن العلم عبارة عن نفس القواعد
على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي على المقصود
الأول أحوال الإسناد الخبري الثاني أحوال المسند إليه الثالث
أحوال المسند والسابع الفصل والوصل الثامن الإيجاز والإطناب
والمساواة وإنما انحصر فيها لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه لا محالة يشتمل
على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسر بوقوع النسبة
ولا وقوعها أو بإيقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لأنه لا يشمل
النسبة الإنشائية فلا يصلح للتقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق
أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجاباً أو سلباً
أو غيرهما كما في الإنشائيات فالكلام إن كان لنسبته خارج في أحد الأزمنة
الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية تطابقه
أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين
أو لا تطابقه بأن يكون إحداهما ثبوتية والأخرى سلبية فخبر أي فالكلام
خبر وإلا أي وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فإنشاء
في أول التنبيه والخبر لا بد له من المسند إليه والمسند والإسناد
والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو في معناه كالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك لا وجه للتخصيص
بالخبر لأن الإنشاء أيضاً لا بد له مما ذكر وقد يكون للمسند إليه أيضاً متعلقات
وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى إما
معطوفة عليها أو غير معطوفة وهذا فصل ووصل والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد
لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
لأن ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون

قوله ولذا لم يقل احوال القصر اه اي لكون القصر
والفصل والوصل من احوال الجملة ... واما الاول فلا
وسط بينها للاقتضاء سوق الكلام اياه قصدنا فيه المباحث
لطافته وتطويله لم يتعرض له

بلغاء وغير ذلك فهذا اكثري لا كلي لان جميع ما ذكر من القصر
والفصل والوصل والايجاز ومقابليه اما من احوال الجملة او المسند
اليه او المسند فالذي ينبغي ان يبين سبب افراد هذه الاحوال
عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه وان يقول كل من المسند اليه
والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل
كل من هذه الاحوال بابا على حدة وجزاء تقرير هذا بان يرد بين النفي
والاثبات نفيا وكلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال ان اللفظ
اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة
والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة
تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال
ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا
وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهو زيادة اهتمام وهو الفصل
والوصل فجعل بابا سادسا وان كان هو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال
القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا
ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا
ودون كلها احوال تشترك فيها الخبر والانشاء باسمائه فانحصر في
ثمانية ابواب **تنبيه** وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه
ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج
في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام
المخبر به فقولهم الخبر الصدق هو الخبر على ما هو به من غير تجديد
تعيين فلا دور والمراد الصدق والكذب يوصف بهما الكلام
والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام اعني مطابقة نسبته
للواقع وعدمها والخبر الذي بيانه كذا التعريف لما هو صفة المتكلم
فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا
للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب
الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة
حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر

قوله ولذا لم يقل احوال القصر والفصل والوصل لانها من الاحوال ٢

بالذات وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها
اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة
بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع
قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية
او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان
يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام
للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلنا ابيع واردت به الاخبار
الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته
لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في
ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر
بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له متحقق موجود في
الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا
معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد
المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها
اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا
معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو في
قوله ولو خطأ للحال او قيل للعطف اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو
الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم
كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه
الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير
ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبتت الواسطة اللهم الا ان
يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون
كاذبا لا بمعنى ان المشكوك ليس بخبر لا يكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم فيه

الموهوم هو حكم بالطرف المرجوح فلا يكون صادقا لانه ليس بمطابق للاعتقاد لان المراد بالاعتقاد هو الحكم الجازم او الراجح

سوى التصديق بل هو مجرد التصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول الحكم
والتصديق ثابت كبعض الشاك [illegible] فلا وجه لشهادة ذهنه ثم
لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال
زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل الخبر انما يتصل به زيد في الدار
وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر تمسك النظام بدليل قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق
عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد
باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص
الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق
للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم فعلم
انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس نفس لا انه
انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسمية هذا الاخبار الخالي
عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لا
لان مثل هذا يسمى غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسميته ليس من قبيل
باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع
وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله
مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما ثبت [illegible]
او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول
الله لكن لا في الواقع فيكون في زعمهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود
المطابقة فيه فيثبت مثل هذا التوجيه ان لهذا اعتراف بكون الصدق
والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فيكون المعترض [illegible] ظاهر
في وما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا
وجها اخر ذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين

المنافقين في زعمهم انهم ثم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
ثم جوابه لما ذكر في الصحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا
من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره
للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا
ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل
الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ علي فقال ان الله قد صدقك
يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او غير مطابق
او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق للواقع مع اعتقاد
انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته
للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معا اي عدم مطابقته
للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد
وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح وغيرهما وهي الاربعة
الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم
المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق
ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور
والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فقد ذكر
لكنه اما نفيهم الخلط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع
ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله
تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار
النبي صلعم بالحشر والنشر اي افتراؤه والاخبار حال الجنة لكن الكفار
حصروه على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال
الجنة غير الكذب لانه قسيمه لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اخبر

الكذب ام

حال المجنون في زعمهم وان كان يكون عندهم غير الصدق لانهم لم يعتقدوه
اي الصدق فعندنا اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو
بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر واكثر
لا دلالة لقولهم ام به جنة على عدم اعتقاد الصدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به
عنه فمرادهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم
عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق
ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر
فعلم ان الكافر صرح بانه لا يريد بعدم اعتقاد الصدق عدم الصدق
ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا
الدليل بان المعنى اي لم يفتر ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة
لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون
فالثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء
اي الكذب عن عمد بل لكذب ... فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب
هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل
ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا
كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كفى دليلا في النفي نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولانه
ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او
النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بخبر فيكون خبرا ضرورة لا
يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم
ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من
المركبات مثل الغلام الذي لزيد او يا زيد الفاضل ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب
الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام سمي خبرا وتصديقا

وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والاشبه مركبا تقييديا او تصورا
كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق
فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صدق
ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم
المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا
ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم
اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مما الف الا هو المحقق في تمام
الالفاظ اعني اللغة والعرف فان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الاول احوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الاخرى
او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له
او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند
من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بالخبر لكونه
اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه يقع
الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا
في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او
نقل كعسى ونعم وبئس او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال
المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني
انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند
احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها كذا
ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة
بصدد الاخبار بخبره مطلقا فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض

لغير سوى الافادة للحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها انثى على اظهار التحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها
والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى
حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع
وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين اذكارا لما بينهما من التفاوت
العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله
قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل
وامثال هذا اكثر من ان تحصى فكفاك هذا على ما ذكرت قول الامام
المرزوقي رحمه الله في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني
سهمي ان هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد
الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد
قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك
قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة
او لا وقوعها لا ايقاعها لان الظاهر ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع
النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار
الحكم معنى لامتناع ان يتوجه الانكار الى انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق
القوم على ان مدلول الخبر انما هو الحكم بوقوع المعنى في الاثبات وبعدمه
في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك
لمن سمع خبرا بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى اذ لا معنى
للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد
منه الضرب للتلازم احتلالا للفظ عن معناه الذي وضع له ولم يتحقق
الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين متناقضين
قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكانهم
ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل
عدم الثبوت والا فلا شك في دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه
معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك انك
اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا

ولهذا لا يصح اذا قيل لك من ابن فلان ان تقول ... فلان لو كان
مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا
متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وليس زيد بقائم تناقض
لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو
ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد
بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم
فائدة الخبر لانه كلما ذكره في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية
تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوات
ان اللازم الاعم يجب في الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه
يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا
فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه
كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية
وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة
السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف
ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه هو الحق
لما اورده المصنف في نفس هذا الكلام حيث قال انه يمتنع ان لا يحصل العلم
الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول
العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله
عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم
بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا في ذهن السامع
ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان
علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس الخبر
فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني
بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني فلا يمتنع ان لا يحصل

العلم الاول من الخبر يتوقف عنه حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا
قبل حصول الثاني فلا يمكن حصول الثاني لامتناع حصول الحاصل لكن العلم بكونه
حافظا للتورية وجب ان يكون نتيجة هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه يجب
ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة
هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا والغير اذا سمعنا خبرا وحصل
منه العلم يكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه
قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا قلنا الجواب
عن الاول لان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري
لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز
وفيه نظر ويمكن ان يقال ان اللازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم
اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم
السامع ان المخبر عالم بالحكم ولم يعلم لكن هذا انما في تفسير المصنف [illegible]
ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يفيد علمه
علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه
يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا تم مقصودنا لان كان قبل الاخبار
ان كل افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا
او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد
الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل
عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدتين
لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء
كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم
العمل وليس كل العارف [illegible] هو كتاب [illegible] لان موجب العلم
العمل ترك السؤال ومثله عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت
فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة
من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره

خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة
الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل
كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل
بالخبر اي يشير اليه فيستشرف له اي لغير السائل للخبر يعني ينظر اليه
يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب
كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب
عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك
باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم
بالاغراق ام لا ويطلبه فقيل انه كالطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا بان
اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس
الخبر حتى ان النفس تتيقظ له والفهم المسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا
ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو
كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر انها في مثل هذه المقامات لتصحيح
الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه وتغني غناء
الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء
من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا
رمحه اي واضعا على العرض [illegible] على الاطراف والسيف على الفخذ
فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات
وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم
فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم
رماح مؤكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام
وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل
لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه
اي مع المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر

وهو م

ذلك الكتاب وزيادة تثبيت كأنه لما قال نقول هو ذلك الكتاب هو
ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية تثبيتا فإن قلت قد ذكر صاحب
المفتاح أن إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي
ذكر اللازم لينتقل منه إلى الملزوم فما وجهه قلت لعل وجهه أن إيراد
الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن أنك نزلت هذا المقام
والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام ومن قبيل
الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لأن هذا المعنى مما يلزمه إيراد الكلام
على الوجه المذكور فينتقل عنه إليه مثلا قولك لمنكر الإسلام الإسلام
حق بلا تأكيد كناية عن أنك جعلت إنكاره كلا إنكار ونزلته
منزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الإنكار لأن سوق الكلام مع المنكر
مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه إلى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره
صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده أثر النجابة
ساطع البرهان أي قوله أثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة
جوابا عن سؤال مقدر كأنه قيل كيف ذلك الإخبار والنطق مع
أنه رضيع في المهد فقيل هذه الجملة أخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن أن هذا لغرابته وندوره
مما لا يلوح صدقه للسامع ذي الرأي ويحوجه إلى السؤال عن بيان
كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام على ما يساق الكلام مع السائل
المتشرف إلى كيفيته بيانه المترقب إلى ساطع برهانه وقس على هذا
البواقي ولما كانت الأمثلة المذكورة للاعتبارات من
قبيل الإثبات سوى قوله لا ريب فيه أشار إلى التعميم دفعا
لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في
الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد
بحسب الإنكار في الإنكاري والأمثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام
فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث
لا بد من التنبيه عليه وهو أنه لا يخفى فائدة أن في تأكيد الحكم نفيا كان
أو إثباتا الإنكار ولهذا في كل كلام مؤكد أن يكون الغرض منه رد الإنكار

لا ريب

ذلك إن أريد تشنيع على الكافرين ومنكرين من المنكر أن يكون مجهولا له أو
محجوبا عنده كما تقول لمنكر الإسلام الإسلام حق من غير تأكيد
لما معه من الدلائل الدالة على ثبوته بنفسه لكنه لا يتأملها بل يتوغل
على الإنكار وقد يذكر في جعل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة
لا فائدة في إيرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده
فإن قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين أحدهما أن الحكم في
نفي الريب بالكلية مما لا يصح أن يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن أن يؤكد
أنه قد ذكر في بحث الفصل والوصل أن قوله لا ريب فيه تأكيد لقوله
ذلك الكتاب فيكون مما أكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم
ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف أنه قد جعل إنكار المنكر
كلا إنكار تعويلا على ما يزيله فترك التأكيد كما جعل الريب لما يزيله
كلا ريب حتى يصح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين في حكم المصنف
فيكون نظيرا للتنزيل في حق المنكر لعدم اعتداد على ما يزيله فكأنه
عن الأول أنه ليس نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين
ذكره ويلتبس أحدهما ما ذكر في السؤال وهو أنه جعل الريب
كلا ريب تعويلا على ما يزيله وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما
ما ذكره صاحب الكشاف فيه وهو أنه ما نفي الريب على معنى أن أحدا
لا يرتاب فيه بل بمعنى أنه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لأنه
من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب
فيه فكأنه قيل هو مما لا ينبغي أن يرتاب في أنه من عند الله وهذا
حكم صحيح لكن ينكره كثير من المخاطبين فينبغي أن يؤكد لكن ترك تأكيده
لأنهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل الظاهرة التي لو تأملوها
وهو أنه كلام معجز أتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني
أن المذكور في بحث الفصل والوصل أنه بمنزلة التأكيد المعنوي
وذلك وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو والتجوز
فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الإعجاز كونه تأكيدا
وهو أنه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب

محققاً ومقدراً وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل
كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون
كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى وكان مني
الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان
قومي كذبون ومن خواصها تصحيحها ان الضمير ان الشأن معها يحسن بدونها
بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءاً وانه لا
يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله
ان دهراً يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر
نحو ان مالاً وان ولداً وان زيداً وان عمراً فلو قلت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان
يخيل المتكلم لك عنه غنا تأكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج
منه ولا يتقبل على لفظ التأكيد ويؤكد اي الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه
والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا
قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين
جديراً باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان
منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه
لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على
لفظ التأكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فهم فيما اخبروا به عن انفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج
عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتأكيد وقد يؤكد الحكم
بناء على ان المخاطب يكون المتكلم عالماً به ومعتقداً له كما تقول
انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله
واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء
ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكده اي الحكم وان لم يكن مخاطبك منكراً
ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون اي في قولهم
انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله فانما اكده لانه مما يجب ان يبالغ في
تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به ومعترف فتأمل

فتأمل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقاً سواء كان
خبرياً او انشائياً وكذا اوكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاسناد
الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان بعض الاسناد
ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلاً او معناه كقولنا
الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر
وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
او مجازاً الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى
العقل اعني الاسناد وتسميته اي الاسناد حقيقة عقلية ظاهر باعتبار
انه ثابت في محله ومجازاً باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل
دون الوضع لان اسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع
اللغة فان ضرب مثلاً لا يصير خبراً عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات
الضرب فعلاً له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب
دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد منسوب الى
العقل بلا واسطة والكلام منسوب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه
فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما
فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم
المعاني دون البيان فكأنه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف
كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث
عن الاحوال المذكورة من حيث انه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلاً في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضاً
من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد
الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون
المسند فيه فعلاً او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء
هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب

زيد عمروا او المفعول فيما بني له نحو ضُرب عمرو فان الضرب يتلبس بزيد والمضروبية

بعمرو ونحو ذلك نحو نهاره صائم فان الصوم الى الفاعل عند المتكلم متعلق

بالظرف اعني له وبهذا ايدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع

لكن يكون خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا للكاذب

بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي ما يكون الفعل

او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله

وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى

كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان

مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض

ومات وبالشرط صحيح حمل عليه الكلام ما يكون المسند فيه مصدرا

فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله

البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع وما

يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه

خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله اسناد

الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا

المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد

وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا

ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة

على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه اشعار على

انه لو كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه حقيقة

بل يحتمل القسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ

والاظهر ان يكون على الكذب والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له

عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة

فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان كالملابسة يكون مجازا والا فهو

من قبيل ما لا يعتد به ولا يدخل في الحقيقة ولا في المجاز بل يثبت الله

ما ذكره كما صرح به في المفتاح بحذف الكاف فان المخاطب اذا علم

ان المتكلم عالم بانه لم يجئ لم يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده

عنده بناء على انه سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح

وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه

الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف جعلها صفة للاسناد

انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه كقولك الحيوان

جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا

قول الشيخ عبد القاهر انه كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها

على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس ظاهرا

والثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد

ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما ترك

كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لانما

اريد في التعريف بل جوابا اما لانه عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام

المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر

بل ولانه على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف

المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولنا اقبال او

ادبار وليس لظاهر على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

وان كان تاكيدا تكررة مما يوصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز

عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار

غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة

ما تفعل وتديم كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على

حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه

منه اذ لو قلنا اريد انها ذات اقبال وذات ادبار افسدنا

الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له

عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومن تقدير المضاف فيه

انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان

حقه ان يجاء بلفظ الذات لانه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة

عن الملابس اي الى فاعل ومفعول به الذي هو له على ما صرح به فيما يجئ

وهو الاسناد الى المسند او الاسناد الى المسند اليه عنده ليس بحقيقة ولا مجاز

سواء يطابق الواقع

على ما بان يعلم

لم يجئ صح

صدره صنف اهل الكتاب الجاهل على سبيل التوكيد القسمي واخره بنفيه عنهم
حيث لم يعملوا بعلمهم نظيره ان يقال ان تعرف ان العالم اعظم من نفع
مجرد غيره تنزيل العالم منزلة الجاهل به باعتبارات خطابية لان الاية من المثل تنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على انه قوله تعالى لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون
وهذا هو الخبر الملقى اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه
ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في
المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم و ... سواء كان هو العلم وغيره
تنزيله منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي وان شئت في نفي او اثبات
وقوله تعالى وما رميت اذ رميت واذا كان قصد المخبر بخبره ... فينبغي ان يقتصر
من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو ثم اشار الى التفصيل بقوله فان كان
المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة
اولا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا
لا ... الا ... استغنى عن مؤكدات الحكم ... لان الحكم يستلزم
... الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ...
تقول ان زيدا في الدار ... ولا حكم ...
والاثبات بل الحكم ... والتردد ... استغنى عن
لفظ المبني للمفعول اي عن مؤكدات الحكم ... والقسم ... وتكرير ...
ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان
المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد
قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب
لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما
ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم ان تقول
صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح
وانه في الدار وهذا مما لا قائل به فان كان المخاطب منكرا للحكم
وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار اي قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار
زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى

وان لم يتلبس فيه ... صدق فيها نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد
القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان
اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في تعريف المجاز
العقلي ما هو حقيقة نحو ما صام يومي وما قام ليلي فان الاسناد فيهما ... وما ليل ...
بنائم وحاصل الكلام ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي
واثبات الفعل لما هو معناه ظاهر فمعنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر
ومجاز ... معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات
لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد
الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيت وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد
في صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي
وكذا الكلام في سائر المشتقات مثل نهارك صائم او ليس نهارك صائما
وما يشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا و
مجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل
او معناه الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه
له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به سواء كان ذلك
باسناده وحقيقته ... ان تنظر وتطلب ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت الشيء ... و ...
ونفعلت ... الامر اليه كذا يؤول انتهى اليه ... المال المرجع كذا في ... الاخبار
وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى
تفسير النفي بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت
كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان
والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند
اليها فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل
او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به
اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر آنفا
واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للمفعول
للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز

يريد بمعنى التاول واصله طلب الآل وهو ... على انه مصدر بمعنى ما يرجع اليه الشيء ونهايته او اسم مكان
بمعنى الموضع الذي يرجع اليه الشيء ... وفي قوله في الحقيقة ... اي طلب الحقيقة التي يرجع اليه الاسناد
وفي قوله من العقل ابتدائية اي موضع من العقل ما هو كيف ينبغي ان يكون على ما هو عليه في العقل

انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار
حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله تعالى
على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال الله تعالى اذ ارسلنا اليهم
اثنين فعززنا بثالث فنزل الرسالة منزلة التصريح لا الكناية التي هي ابلغ فقالوا ما انتم
الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا لان اهل البشر واحد في البشرية
في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل
الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثلثة لاتحاد
المرسل والمرسل به والثاني لكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل
قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين اي اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما
شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول ثالث
وهو بولس او حبيب النجار وتسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة
وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب
التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص
مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال من غير عكس كما هو في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان
قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت
ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد
وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن رسم هذا
القسم بكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم
انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال
بحسب غير الظاهر مطلق الحال لان ابتغاء اي حصول الواجب اقتضاء الحال
على انه لا يخفى جعل الانكار كلا انكار رغم تاكيد الكلام اذ لا يعرف عند
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او
المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف

ما يتقدمه تسمية الاسناد فيه هو له لغرض كمثل في الملابسة كما سمي الرجل
الشجاع باسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة والشجاعة ولا مجاز ولا استعارة في
شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه الحال بالحال كالاستعارة
الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه القادر في تحقق وتقدس في تحقق
وجود الفعل ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو
عبارة عن الجهة التي لاجلها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد
الفعل اليه وهو مثل قولك شبيه بما يليه في تعلق الاسم ونصب الخبر
فان الغرض ما ان يفيد يتقدم في نفوسهم وجه راعوه في اعطائها حكم
ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول
اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اي المفعم اسم مفعول من
الاناء ملاته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر الاولى
التمثيل بنحو جد جده لان الشعر وان كان لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول
لا المنشأ الذي يكون في قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي
وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة
في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل
ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان
وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضرب التاديب في السبب الغائي ومثل يوم تقوم
الحساب اي اهله لا صبر وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي امران
احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هو قبل
واذا بعلامة والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب
الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للمعلوم قد اسند الى المفعول لكن لا المفعول
الذي يلابسه ذلك المسند بل بغير آخر مثل ان الكتاب وكلام
طرف ان المفعول الذي يكون المسند اليه بحرف الجر ان يكون ملابسا
ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه نحو آخر امثلة
فمثل فاعله كالضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم
المعذب في وصفه فهذا مثل جد جده كذا في الكشاف ان هذا المصدر
ليس من المصدر ليس ملابسا لذلك المسند ويمكن الجواب الاول



امثلة ما ذكره ان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فخرج
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فقوله ما هو له
شامل خمسة واسناد اخراج نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل اراد به الاسناد الى
غير ما هو له مفهوم الظاهر اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له
لوجه اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فخرج بقوله
نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فخرج جميعها بقوله بتأول وبقي
التعريف لما يخرج عنه الا ما لا تأول فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها بالتأول لكونه الى غير ما هو له عند المحققين
المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتأول حين لا يظهر له
انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل
بتأول عنده اخفاء حاله عن الدهري واظهار انه غير معتقد لما هو بل انما استنده
الى ما ليس له الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا في الحقيقة الا في نحو
الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون
في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين
ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحقق الاخص عدم ارادة
مفهوم العام الا في ضمنه وقد تبين ان المعنى انما كان في ارادة
الخاص بخصوصه بخلاف ارادة العام لعمومه فلت هل فان هذا مقام
مستصعب ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط
التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى
الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر
الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره
لعدم التأول حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر كما مر في قول الجاهل كما استدل يعني لما لم يعلم ولم يستدل شيئا على انه
لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي
كرأس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع

في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الصحاح من جذب الشهر اي
مضى عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او يكون الامر بمعنى
الخبر ويجوز ان يكون مقطعا اي ضاعت ما شئت انتهى الليالي فلا تفاوت في الحال
عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق باستدل يعني اي تقييد
قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي الشعر او شعر رأسي قيل الله اي امره واراد ربي
للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله
وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي
بتأول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه
وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع
البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد
باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية
وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة
اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما كان
المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا
التقسيم للطرفين الى الحقيقة والمجاز باعتبار الوضع وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه من حال الحقيقة لا سيما الالفاظ المستعملة
في انه حقيقة او مجاز واذا الحكم على ان المستعمل في الاجتماع مجاز لا مع حقيقة
ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين والحصار الاقسام في الاربعة
ظاهر على مذهب من لا يشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا
او مشتقا فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا
نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولك الحب
ملاقاة المجاز اسناد اي الملاقاة لا الاسناد بجملته الواقعة خبرا
الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي فينبغي ان يكون المجاز العقلي
في القران كثير واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا لم
يقل منه قوله او نحو قوله يا هامان ابن لي ان المعنى اذا تليت عليهم
آياته زادتهم ايمانا لقيد الحكم بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود

اي اسناده الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله تعالى واما الآيات فسبب لها
يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر
ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس
لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن
الناصحين يوما نصب على انه مفعول به تتقون اي كيف تتقون يوم القيامة
ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو فعل
الله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع
عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله فان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن
والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو عطف على قوله
كلهم غير مختص بالخبر كما يتوهم من تمثيله بالمجاز في الاثبات ومن ذكره
في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله
تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا
الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم
نهارك وليجد بك جدك وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس
المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومثله لا ينام ليلي ولا تطع امر فلان على
ما سبق ... وكذا ليت النهر جار واصلوا ... ونحو ذلك ولابد له
اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء
القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله
او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور
مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين
انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك
جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وفيام
بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة الصدور عنه كضرب وهزم او غيره كقرب
وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي كصدور الكلام
عن الموحد فيما يدعي الموحد المحقق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري
يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير وافنى الكبير البيت فان صدور هذا الكلام اذا
صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الفاعل

كما استعمل هذا البيت ما يستحيل العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي
يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما
مر انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول الحقيقي
لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما في المجاز
الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون
حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه
يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما
خفية لا تظهر الا بعد نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك
وقوله اي قول ابي نواس يزيدنا صفحته من فوق سناها القمر يزيدك وجهه
حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه
دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك
حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ... مجاز ...
اي جاءت بي ... نفسي ... وقول ... [illegible]
... [illegible]
يضرب المثل ... فمعرفة الحقيقة فيها من الاشياء نوع خفاء
ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث
قال اعلم انه ليس يجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا
لا تستطيع في سرتني ... ويزيدك ... ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل
فجعل للهوى ... فالمقصود ان يكون المعنى الذي يرجع الفعل
موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا السرور
والزيادة ... اذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه
فيكون الحكم ... هذا لفظه
قال الامام الرازي ... فيه نظر لان الفعل لا بد وان يكون له
فاعل في الحقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ...

عليهما السلام
الى ابليس
هو التعميق والنظر

اليه الفعل فلا مجاز والانكر تقديره وانكره ان المجاز العقلي السكاكي وقال الذي
عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية
عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه
قرينة الاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر ونحوه
استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة
قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل
ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع
فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني المراد
بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر
لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه شبه الفاعل
المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم افرد بالذكر ونسب اليه
شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم
ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب
من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه ايضا ولكن
اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا معنى لقولنا خلق من صاحب دفق
الماء اي بنفسه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة
الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك
في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ونحو مثل
بقوله فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان [illegible]
لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه ان الاستعارة [illegible]
لان نهاره ح كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليس من دأب
المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن
لي صرحا لهامان لان المراد به ح هو العملة انفسهم واللازم باطل لان النداء
له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل ونحو

مجاز [illegible] المنية بجنس كالسبع

اوله يا رب قد فرحت [illegible]

وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى
على السمع من الشرع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا
ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع
في كلامهم سمع من الشرع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينبغي
كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم جوابه
ان [illegible] الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يذكر
المشبه ويريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا
مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية
له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان
المنية تدخل في جنس السبع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية
بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع فح يكون المراد [illegible]
صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا الحقيقة
حتى يلزم المحذور ويبطل اللازم [illegible]
لكن بادعاء انه هو وجعله من جنس العيشة بلفظ المبالغة ولا يكون الربيع مطلقا
على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن
بادعاء انه قادر مختار لاجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر لكنهم يردون على
مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان انشاء الله تعالى
ولانه اي ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم ومما اشبه ذلك
مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان كقولك رأيت
بفلان اسدا او لقيني [illegible] تشبيه وذلك [illegible] الاستعارة
وجوابه انه لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا مانع في الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين
الماء بل اذ حمل نحو قوله قد زر ازراره على القمر فلا ينافي الاستعارة
مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان تشبيه به هو شخص صائم مطلقا والضمير
للفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد

منتفية مم

اطلاق

السكاكي

[illegible]



عن الواقع في بلية بحال الا انه [illegible] ان يجري على لسانه ما [illegible] لفظا
على وانجاب المتكلم وان لا انك لا تقدر [illegible] على المحاشاة [illegible]
واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير
نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون [illegible] بكر باسم الاشارة
تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى [illegible] ثبت لهم الفلاح فجعل كل من الاثرتين
في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او
تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الانفراد ما
الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته
وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام مع الحبيب [illegible] ان يكون حيث
[illegible] الزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج
وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما [illegible] يتفقون [illegible]
ابا القاسم محمد بن عبد الله [illegible] وقد يذكر المسند اليه للتهويل
او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل
الى الانكار [illegible] الكلام مع قيام القرينة [illegible] صاحب المفتاح مقتضى الذكر ان
يكون الخبر عاما النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد
قائم وعمرو ذهب [illegible] المصنف عليه بانه ان قامت قرينة
تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان
ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك او الاستلذاذ ونحوهما
لترجيح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء
[illegible] والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال
والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا منافاة بين وجوب
الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال [illegible]
اي جعل المسند اليه معرفة [illegible] حقيقة التعريف
جعل الذات مشارا بها الى خارج [illegible]
[illegible] المسند اليه [illegible]
[illegible] المخاطب [illegible]

[illegible] المخاطب الحكم او لازمه [illegible] لان المتكلم [illegible] الاول
[illegible] بين الطرفين [illegible] ولا شك ان احتمال [illegible]
[illegible] الحكم [illegible] ازداد
والمسند اليه [illegible] ازداد الحكم بعدا [illegible]
[illegible] تخصيص [illegible]
التخصيص [illegible] ان التخصيص [illegible]
[illegible] اليوم [illegible] كل [illegible]
[illegible] تخصيص [illegible] تخصيص النكرة [illegible]
يكون [illegible] اغراض مختلفة [illegible] اليها بقوله فبالاضمار
لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل
الخطاب ان يكون لمعين [illegible] لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك الى خطاب
مع معين الى غير معين [illegible] الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو
ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم [illegible] بالخطاب [illegible]
[illegible] اي تناهت حالهم في الظهور [illegible]
[illegible] فلا يختص بها رؤية راء دون راء [illegible]
[illegible] اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من [illegible]
[illegible] الخطاب [illegible] فلا يختص به احد [illegible]
رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك [illegible]
[illegible] لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا
[illegible] كريم او احسن اليه فيخرج [illegible] الخطاب لقصد العموم [illegible]
[illegible] ولو ترى اذ المجرمون الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم بقوله
[illegible] العموم [illegible] فلا تريد مخاطبا بعينه [illegible]
الخطاب [illegible] لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام [illegible]
[illegible] اعني عدم ارادة مخاطب معين لا ارادة العموم [illegible]
المفتاح [illegible] توقف المسند اليه بارادة [illegible]
[illegible] المعارف لانه اعرف منها [illegible] المسند اليه

بعينه أي بشخصه بحيث يكون ممتازاً عن جميع ما عداه واحترز به عن إحضاره باسم
جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء أي أول مرة واحترز به
عن إحضاره ثانياً بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص
به أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن إحضاره
بضمير المتكلم والمخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد و
الإضافة فإنه يمكن إحضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصاً
بمسند إليه معين فإن قيل هذا القيد مغن عن الأول إذ ليس شيء من الأسماء المختص
بشيء معين إلا العلم قلنا لا بد لذلك من ذكر القيود وإنما هو تحقيق لمقام
العلمية فلا بأس بأن يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال
إن قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول
فإن الأولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقاً أو تقديراً والثالث بواسطة
العلم بالصلة لأنا نقول هذا موقوف على أن يكون معنى قوله ابتداء أي من غير
توسط لفظ يوجب إحضاره إلا بتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه
ولو أريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به إذ العلم والتي يكون احترازاً
عن سائر المعارف فلا يكون لتخصيص ذكره وجه لأن الألفاظ الموضوعة للمعين
أما هو العلم وما سواه إنما هو وضع ليستعمل في معين [illegible] ذكره
بعضهم لأن معناه أول زمان ذكره وهو احتراز عن إحضاره ثانياً في زمان ذكره
كما في سائر المعارف فإنها لا تقتضيه في زمان ذكرها إلا بهما [illegible]
دائماً وبهذا يكشف المراد في الكلام إنما يكون بواسطة [illegible]
في الكلام كتقدم الذكر والإشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك
ولا يخفى على المنصف أن الوجه ما ذكرناه أولاً نحو قل هو الله أحد فالله
أصله الإله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف ثم جعل علماً
للذات الواجب الوجود الخالق للكل ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته
أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علماً لأن المفهوم
من حيث هو كلي [illegible] فقد سهى لأن قولنا لا إله إلا الله كلمة توحيد بالاتفاق
من غير أن يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسماً لمفهوم المعبود بحق أو
الواجب لذاته لا علماً للفرد الموجود منه لما أفاد التوحيد لأن المفهوم من حيث هو كلي محتمل

يحتمل الكثرة وأيضاً فالمراد بالإله في كلمة التوحيد هو المعبود بحق [illegible]
[illegible] مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب
أن يكون الإله المعبود بحق والله علماً للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
للعبودية في الوجود أو موجود إلا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى
قول صاحب الكشاف إن الله مختص بالمعبود بحق لم يطلق على غيره أي الفرد
الموجود الذي يعبد بحق [illegible] تعظيم أو إهانة [illegible]
لمدح أو ذم أو كناية [illegible] أبو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت
يدا أبي لهب أي جهنمي [illegible]
[illegible] وأبو الشر وأخو الفضل وأخو الحرب [illegible]
الحقيقي لأبي جهنم فالانتقال من أبي لهب إلى جهنمي انتقال من الملزوم إلى اللازم
أو من الملزوم إلى اللازم بلا اختلاف [illegible] في الكناية إلا أن هذا اللزوم
إنما هو بحسب الوضع الأول أعني الإضافي دون الثاني أعني العلمي [illegible]
[illegible] الأصلية [illegible]
وكنى الشخص لأنه جهنمي سواء كان اسمه أبا لهب أو زيداً أو عمراً أو غير
ذلك ألا ترى أنك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيراً إلى كافر لا يكون من الكناية
في شيء ويجب أن يعلم أن أبا لهب إنما يستعمل في الشخص [illegible]
[illegible] الذي يستعمل في [illegible] الموضوع له [illegible]
الطول القامة ولو قلت رأيت اليوم أبا لهب أي [illegible]
لاشتهاره [illegible] بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتماً ولا يكون
من الكناية في شيء فليتأمل فإن هذا المقام من مزال الأقدام وإبهام
استلذاذه أي العلم أو التبرك به أو نحو ذلك كالتفاؤل والتطير
والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الأعلام بالموصولية
أي تعريفه بإيراده موصولاً وكان ينبغي أن يقدم عليه [illegible]
أسماء الإشارة لكونها أعرف [illegible]
والتعين بخلاف الموصول [illegible] واللام سواء [illegible]
ثم جعل الذي [illegible] كتعريف المضاف
إليه [illegible] هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب





الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه
معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي
على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي
بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق
حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس النكرة نحو لقيت اسامة ولقيت
اسدا فان اسدا موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل
وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقته على الواحد فانما اردت
الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا وكذا النكرة تفيد
ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق
فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو
كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر
الى انفسهما مختلفان ولكونه … بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني باعتبار
القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس في بعض الاحكام اللفظية
التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون تعريفه على خلاف … تكلفوا
ولعلم ما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف باللام
اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما توهمه ظاهر لفظ الايضاح ولكون
هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجملة كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني …
على ان يحمل … الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان
لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء
والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس له تعين كذا في الكشاف
وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب
فان كان اسما موصولا … لان الموصول … مثل هذا المعرف

لا فصل لان المعنى … اي تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المسند اليه
تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه بالباء الى المفعول الثاني وتقول عقبته بالشيء
اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده
اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المسند اليه
نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم
واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف
متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه
بان اورد اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو
كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة
او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة …
او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا
اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى
اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي اي كالانثى التي وهبت لها
فاللام في الانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى
لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت
لك ما في بطني محررا فانه لفظ وان كان يعم الذكر والانثى لكن التحرير وهو ان
يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه
وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن
في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب …
لام العهد للاشارة … وصفا للمنادى او اسم الاشارة نحو
يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة …
… نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو
ذلك لان التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد
باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة …



كما ذكر صاحب الكشاف في أن الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله
ولقد أمر على اللئيم يسبني فيصح أن يقع النكرة أعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له
فإن قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس إذا أطلق على واحد كما في قوله
ادخل السوق ورأيت أسامة مقبلا حقيقة هو أم مجاز قلت بل حقيقة إذ
لم يستعمل إلا فيما وضع له لأن معنى استعمال الكلمة في المعنى أن يكون المراد باللفظ
طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد إرادته منها وأما إذا أطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فإنما أريدت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانفهام الفردية من القرينة لم يستعمل إلا فيما وضع له وستسمع لهذا في بحث
الاستعارة زيادة تحقيق وقد يأتي المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة للاستغراق
نحو إن الإنسان لفي خسر أشير باللام إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية
من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
والتحقيق أن اللفظ إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فإما أن يكون
لجميع الأفراد أو لبعضها إذ لا واسطة بينهما في الخارج فإذا لم يكن للبعض لعدم دليله
وجب أن يكون للجميع وإلى هذا أشار صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على
ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى إن الإنسان لفي خسر أنه للجنس وفي قوله تعالى
إن الله يحب المحسنين إن اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلق
على المقصود بالمفهوم والحقيقة كما ذكر أن اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق
كما ذكر في قوله الناس وأما حاصل ما ذكره أن اسم الجنس المعرف باللام إما أن يطلق
على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة وإما على حصة معينة منها واحدا
أو اثنين أو جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد وإما على حصة غير معينة
وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل وإما على كل الأفراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضاف إلى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن البعض إلا في تعريف الحقيقة
فإنه إن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي بلا تميز من أسماء الأجناس
التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى
وإن قصد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد إذا

وبهذا اندفع الإشكال الذي أورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه
إلا أنه لم يتميز عن تعريف العهد على هذا التقدير إلا أن النظر في المعهود إلى فرد
معين أو اثنين أو جماعة لكنه في الحقيقة فإلى أن النظر فيها إلى نفس الماهية
والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة
وعدم اعتبار الحرف بالتعيين باعتبار العهد وهو أي الاستغراق ضربان حقيقي
وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة
أي كل غيب وشهادة وعرفي وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته
لأنه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فإن قلت الصاغة جمع صائغ واللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني
فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول
بمعنى الحدوث لأنهم يقولون إنه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وإن كان
بمعنى الماضي وأما ما يكون بمعنى الحدوث ثم نحو المؤمن والكافر والصائغ
فهو كالصفة المشبهة واللام فيه حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف
والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق
سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا يأتي للاستغراق
نحو أكرم الذين يأتونك إلا زيدا واضرب القائمين إلا عمرا ونظائره
واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره أشمل من استغراق
المثنى والمجموع لأنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد واستغراق المثنى
إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع إنما
يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة
لا رجال في الدار إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل فإنه لا يصح
إذا كان فيها رجل أو رجلان وإنما أورد البيان بلا التي لنفي الجنس
لأنها نص في الاستغراق بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي ظاهرة
في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا إلا عند قرينة نحو ما جاءني رجل
بل رجلان فإن ترجح تحقق عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة
في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا نحو علمت نفس ما أحضرت وتمرة خير من جرادة وقليلا



في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات باهل كذا المعنى وقيس
واما اذا كانت النكرة [illegible] ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار
فهو نص في الاستغراق [illegible] لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان ولهذا
اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه [illegible]
المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام
في الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكر اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه
الاستغراق [illegible] ائمة التفسير [illegible] وقع في التنزيل [illegible] اني اعلم
غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لادم [illegible] والله يحب المحسنين وما ربك بظلام للعبيد وما الله يريد ظلما للعالمين
[illegible]



بكمه موثق والجنب المجنوب المتتبع والحمان النحوي والموثق الحقيد
ولفظ الب جزو معناه ثم أشعف وحمر على الجيب او لتضمنها لفظان
المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عندي خمر
انا مجيد الحنيفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي لتعظيما
لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو فان كان مضافا اليه بكثرة
غير المسند اليه المضاف وغيرها حيث اليه المسند اليه هو المراد لقوله او غيرها
او لتضمنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد
حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيدا او شاهد وقد يكون الاضافة لاغنائها
عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر
اليوم علماء البلد وكذا لتصحيح بعضهم نحو علماء البلد فعلوا كذا
ان منع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحقيرا
او اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب



التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لا المقصود تعدد جالها عن الادراك و
التعظيم او دل عليه وافي بتادية او التعظيم والتحقير يعني انه بلغ في الارتفاع
في شدة او انحطاط مبلغا لا يكتنه او لا يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط
له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب
العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم
ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو قوله ورضوان من الله اكبر
والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو
الطبقة والتكثير باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمسحات ونحوها وكذا التحقير والتقليل ولا
الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك
فقد كذبت رسل اي ذوو عدد كثير بحسب النظر الى التكثير وذوو آيات عظام
بحسب النظر الى التعظيم ومن التحقير والتقليل ...


فلا احتمال لغير المستثنى كالمتعدد [illegible] مثل للضرب وغيره من حيث الوهم كانك
فقلت ما فعلت شيئا غير الضرب [illegible] تنكير المسند اليه للكثرة وعدم التعيين
قوله تعالى [illegible] اي رضا [illegible] عن الكفران
وللتقليل قوله [illegible] ولو ما يكون [illegible]
[illegible]
[illegible] واعلم انه كما ان التنكير وهو [illegible] البعضية يفيد التعظيم
فكذلك اذا صرح بالبعض [illegible] ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمدا صلى الله عليه وسلم [illegible] هذا الابهام تفخيم لفضله واعلاء لقدره
[illegible] التحقير [illegible] ذكره بعض الناس والتقليل [illegible] هذا الامر
[illegible] وصف المسند اليه اي المقصود ذكر التوابع
[illegible] وقدمها المسند اليه [illegible]
التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع
ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس
التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هنا لتوافق
قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه
فلكونه [illegible] للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله [illegible] الكشف قول اوس
[illegible] هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف [illegible] كونه وصفا
للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة [illegible]
[illegible] النفس [illegible] ان الذي تحذرين قد وقعا
ان الالمعي الذي يظن بك
الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما
مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان [illegible]
[illegible]
[illegible]

الا اجره وصف كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي
فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق
هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلوع [illegible]
[illegible] او مخصصا ان اراد بالتخصيص ما يعم
تقليل الاشتراك في رفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل
الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع
محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك
والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة
عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل
التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت
الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث تعين الموصوف
اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان
لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه
قبل ذكر الوصف والتعيين [illegible] الوصف
مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى
ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما وقد يكون الوصف
لبيان المقصود وتفسيره كما سيجيء ومنه قوله تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر
بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد
وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف
لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد
موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
الحكم الذي [illegible] التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة
نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي والاصل التعريف والتنكير
[illegible]



...ع لفظ المسند اليه او ع حملا على معناه ومثل ذلك اكثر من ان يحصى
حملا على دفع توهم التجوز او السهو ... فرق بين القصد الى مجرد
التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد تقرير
كما نطلعك عليه في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة
في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع
من التقديم والتاخير نطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح
به في نحو لا تكذب انت من ان توكيد المسند اليه لا يفيد الا مجرد
نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته
قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الذي
... بانه ليس في نحو عرفت انت تقرير الحكم وانما هو
لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يعد تحقيق تقوى الحكم
في فصل التقديم والتاخير مع الفعل الا في نحو انت تأخير المسند
... ولو سلم انه اراد ذلك فلم لا يجوز ان يكون قوله كما نطلعك اشارة
الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون
الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى ما ذكر ولو سلم
فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه
الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم
للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما نطلعك عليه اشارة
الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل
ايراد كل رجل عارف كان ان جوز في التاكيد الذي
لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس من التاكيد
الاصطلاحي فهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كلامه
ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعرض على

من خواص القسم ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة
يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها
قبل ذكرها وانما يحتاج اليه ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده
ما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول
فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
ان التقدير وان منكم لمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا
مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة
للصدق والكذب ولنا تعالى في تاكيد الاخبار والله لزيد
قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم
بالله ونحو ذلك وههنا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان
قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة
دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها
الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب
فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا
انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال ان قلت لم
جاءت النار معرفة وفي سورة التحريم نكرة قلت لان الاية في سورة
التحريم نزلت بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه بها اولا
قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند
المخاطب والخطاب في سورة التحريم هم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك
بسماع من النبي ص والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك في ...
في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه
تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث
لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع



السكاكي في امثال هذه المقامات وهذا نظرا الى ما يقع في كلام
ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت وتقرير المحكوم
عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش
غرّه ذكره في غير ما ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي
التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا
يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع
بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا
يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولم يدفع
هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم
الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان
قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم واما نحو جمع بين كل و
اجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم
مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعبير
والتفريع على المبطل لا دلالة لاجمعون على كون سجودهم
في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر
عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم
التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا
على الشمول محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان
تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا بد ان يكون [illegible]
الشمول على سبيل انه نوع من اصله وانه لو لا ما فهم الشمول
من اللفظ لما سمي تاكيدا بل المراد انه يمتنع ان يكون
اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على اصله في ظاهره ويجوز ان
[illegible] واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فمع كونه

كونه لدفع توهم عدم الشمول نظرا لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق
على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم
ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما و
رسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل نفسهما
او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر حاضر
باعث ونحو ذلك فانما يدفعه [illegible]
التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون
الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يجيء عطف
البيان لا لتحصيل الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام
في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان
جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وفي ذكره قوله تعالى [illegible]
لعاد قوم هود انه عطف بيان [illegible]
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذا [illegible]
[illegible] فيهم [illegible] فيه بوجه من الوجوه [illegible]
الحاصل ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا [illegible]
ما ذكروا في قوله والمؤمنات [illegible] عطف
بيان وكذا كل صفة اجري على الموصوف نحو جاءني العالم الفاضل
الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه
من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه على [illegible] الصفة
فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين
انما هو اله واحد في باب [illegible] ذكر انه للبيان والتفسير
واورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا
القبيل فما الحق في ذلك قلت [illegible] في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان [illegible] لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح
والتفسير وان كان وصفا [illegible] ويكون ايراده

في هذا البحث مثل اراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
بحث التأكيد على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه
وصف صناعي جيء للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر
على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ان لفظ الهين حامل
لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ
اله حامل لمعنى الجنسية والفردية والغرض المسوق له الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين لا عن اتخاذ جنس الاله وفي
الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف
الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتقرير
هذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل
لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص
فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به المقصود منهما والذي ساق له
الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي
يحققه ويقرره ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير
لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح
ثم لما ذهب صاحب الكشاف في ان الهين اثنين ونفخة واحدة
من التأكيد العنوي نبه على انه ليس كذلك بل اورد
في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد كامس الدابر
فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير
كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث جعل في الارض صفة لدابة وفي الارض ويطير بجناحيه
صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سيجيء في باب الوصف فالاثنان تشتركان في ان
الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين
اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس
وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى
الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما

مما لا مزيد عليه للمنصف وبين لك الاختلاف بين صاحب الكشاف
وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة
في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان من قولهم
الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في
متبوعه مما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكرا اثنين وواحد للدلالة
على ان القصد من متبوعهما احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة
دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة
يوضح متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة
لانها اما ان يكون لتخصيص او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان
اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون له غرض من ذكره لا لمعنى
عليه شيء آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان
يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر
ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التأكيد كذلك
عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل في الوصف ما هو كاشف
وموضح ولم يخرج عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل
فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر
لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه
الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من
شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل الابعد
ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما
هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما ان الابدال
من المسند اليه ففي هذا اشعار بان المسند اليه
هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون
الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه



هو البدل منها فان المسند اليه عند التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعض ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة الافتنان في الكلام ويحتمل ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير ونكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير والبيان والتقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني

زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما زعم بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح التقرير لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع تراخ او غير تراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة او ما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى على ملابسته ثم لا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر فيها الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها

فإن قلت العطف على المسند إليه بالفاء وثم وحتى تتضمن تفصيل المسند إليه أيضا فكان الأحسن أن يقول أو لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد وكذا الإثبات وحينئذ الأمر أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا معنى لا سبيل إلى الشك فيه انتهى كلامه فمع نحو جاءني زيد فعمرو يكون الغرض إثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كأنه يعلم أن المجيء زيد وعمرو والشك إنما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لإفادة تفصيل المسند حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل أنهما جاءاك معا أو جاءك عمرو قبل زيدا أو بعده بمهلة متراخية فإن قلت قد يجيء العطف على المسند إليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم إذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند إليه لأنه في المعنى الذي [illegible] هنا تام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكره على أنه يلزم أن يكون للتفصيل المسند أو رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب ويجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد وكذا في المفتاح والإيضاح ولم يذكره المص ههنا لكونه مثل لا في الرد إلى الصواب إلا أن لا لنفي الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع ولكن لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة أن لكن في مثل ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب أن عمرا أيضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لأنه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في أنه إنما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح وأنه لو [illegible] أنهما جاءاك يتعين أن يكون قصر أفراد فلم يقل

أو للرد أو صرف الحكم عن المحكوم عليه إلى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الإضراب أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب أنه يقتضي عدم المجيء قطعا وأما إذا انضم إليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو لعدم مجيء زيد قطعا وأما المنفي فالجمهور على أنه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد أنه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت والحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد وأما على مذهب الجمهور ففيه إشكال فإن قلت فقد صرح ابن الحاجب بأن بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الأولى ذكره كبدل الغلط قلت هذا معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة أن بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط أو للشك في المتكلم أو التشكيك أي إيقاع المخاطب في الشك نحو جاءني زيد أو عمرو أو للإبهام نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين أو للتخيير أو للإباحة نحو ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع لكن الأمر ليس من مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج وعده السكاكي من حروف العطف أي المفسرة والجمهور على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور غير

اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع في غير تأكيد او فصل بقوي
مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته (واما الفصل) اي تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه
لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق
له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون
من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى
تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند
اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند
بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه
فيكون من احوال المسند على ان التحقيق انه يرجع اليهما جميعا
لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا ومقصورا عليه
(فلتخصيصه) اي المسند اليه (بالمسند) يعني لقصر المسند على المسند اليه
لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه
الى عمرو ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى
الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند
لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره
قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون
المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا
بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا
بالذكر فكأن المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر
المسند عليه الا ترى ان قولهم في اياك نعبد معناه نخصك
بالعبادة لا نعبد غيرك وفي الناس من زعم ان الفصل كما يكون
لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند
كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك
هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين
تحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون

لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة
انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا
غلط منشأه عدم التدبر في هذا الغرض وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت
دقيقا نحو قولك هو البطل المحامي ولا تريد به انه البطل المعهود
ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول
لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة
وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان
كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك فاصحبه بعينه
زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقه ولكن بلغ نحو
بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا
فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته
لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة
المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد
يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل
من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله
الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون
لمجرد التأكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي
لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو
التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما
فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام وانما قدمه اي تقديم
المسند اليه على المسند فان قلت كيف تطلق التقديم
على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال

مقدم ومؤخر للزوال اللفظ في مكانه قلب التقديم ضربان
تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل
ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل
التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل
على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل
فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد و
تقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف
ثمه هو الضرب الاول وكلامه انهم متنحون باطلاق التقديم على الضرب
فلط فليكن ذكره اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان تفسر وجه العناية بشيء
ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم
للعناية من غير ان تذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان
اهم ولهذا الكلام ومن اجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه
اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم
عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان
يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان
كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر
اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية
فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه
لان مرتبة العامل قبل المعمول وكذا كل ما كان من هذا
يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن
السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هنا كان حق الكلام
ان يطول المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ
واوقع في النفس كقوله اى قول ابي العلاء المعري في قصيدة
غير مجد في ملتي واعتقادي والذي حارت البرية فيه حيوان
مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني

الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف
تحيى من الرفات كذا في شرح السقط وقيل بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلالة وهاد مهدي بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به
وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام
ولا ناقة صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا العنقاء كما
وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة
للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام
انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل
فاضل في الدار ومثل الدلالة فاضل في الدار وعلى هذا قوله واصل
مثمر عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المط
انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار
بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل
عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه
يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او في الاستقبال وهذا معنى قول صاحب
المفتاح اولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد
بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الاول
الثاني خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق
والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد
وقوع الخبر مطلقا اى اثباته في وقوع الضرب مثلا فلا يصح لما سبك
في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عنده لثبوت وقوع
الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الضرب مثلا نعم لو
قيل في المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار
بل انما يدل عليه المطلق الفعل المضارع كما سنذكره في بحث
لو التزم لتبين ان لو يطيعكم في كثير لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص
كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف
والمراد بهم خفوف كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد قوله

بهو قولهم ضعوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا القول لكن
باعادة لفظ لكن وعرض الشيخ بان كون التقديم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعلا مبنيا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا
اسم فاعل لان شعرو فانهم خاف نحو خفيف واجيب بمنع هذا
الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز
وانت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه
صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله فيهم بالخصوص غرض من
للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص
بالذكر الذي اثبت رأيه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه
فهو ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بعين
وبهذا يشير كلامه في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع
خفاء وعبد القاهر اورد هذا لاثبات الاعجاز كلاما حاصله ما اشار
اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مأخوذ
من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالخبر
فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز
ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا
فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله
مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره
على الوجه المنقول الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا
الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل
لا نفس القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص
انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او
انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان
التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم
يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت
انه قد ثبت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني

ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا
المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم
الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول
والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت
لا غيرك فتقول ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى ان انفي
الفعل فقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن
الكلام كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار
ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما
تقدم قال المصنف ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس
وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو
الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد
من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي
لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة
على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا
حمله كثير من الناس على انه سهو من الشارح ... نحو ما رأيت كل احد
واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان
احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم
ان يكون ما انا رأيت احدا دالا على زعم انك رأيت كل احد
لانه في الايجاب لا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا استعمل بمعنى الجمع ولهذا
صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله
فما منكم من احد عنه حاجزين وفسر في قوله تعالى لستن كاحد من النساء
بمعنى جماعة من جماعات النساء وقد صرح ابن هشام في الاحكام بان كل نكرة
منفية تدل على العموم ... بناء على انه نكرة وقعت في سياق النفي
كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه يجب وضع الثلاثة فان ...

لم يصح ان يخاطب به من يستوي عنده الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو محل
على ان احدا اسم لمن يصلح ان يخاطب يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر به عن موصوف
مفرد او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثاني او
الجماعات واذا كان احدها هنا من الجميع يكون المعنى ما انا رأيت
جميع الناس ويلزم الحكم المذكور وكلاهما فاسدان بل ولا امتناع
جارية نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا
ونحو ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون نحو
لفظ احد ايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة فيه من الواو
منه قوله قل هو الله احد ثم ان لا يكون بمعنى الجميع فقوله يلزم
فيكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس والمنفي هو الرؤية
الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان
المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب
جزئي وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم
النفي الذي هو سلب كلي وكذا قضيته بالمتكلم يعتبر ان لا يكون
غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه
ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي
يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية
الواقعة على كل واحد منفية ويتم ما ذكره المصنف لانا نقول
المعتبر هو المفهوم الصريح واللازم امتناع ما انا ضربت
زيدا لان نفي ضرب يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم
الحكم المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص
اللازم به لجواز ان يكون اللازم اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح
[illegible] المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا عاما لوقوعه في سياق النفي
يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رأيت كل احد اذ انما
كان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم
ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا فيه
بين المتكلم والمخاطب عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو خلفا عموما وخصوصا

الفاعل م

لو خلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فقط بل في المفعول ايضا فورد
عليه بعض المحققين بان الحق بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي
اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا انك ما
رأيت احدا من الناس واصاب في ذلك ولكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرته في نفسك والبتة
اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا
لم يكن الخطاء في الفاعل فقط بل هذه من الكلمات الدائرة في هذا المقام
على السنتهم وهي متقاربة ومنشاؤها انهم لما فطنوا على محصل كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه
على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما
انا قلت كما في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة
كسرت في الاسلام فنقول محصل كلام الشيخ انه اذا قدم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بانه تارة للتقوي وتارة
للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي
فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت
في حاجتك اذا قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته
واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت
بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك وانما يقال لمن اعتقد
وجود السعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعل الذي سعى فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على
ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب
فيه لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة
الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره النفي ان
عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا
كنت نفيت ان تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء ثبت
انه مقول واذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول
ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا

لانا القول لم

رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد [كل] فان شعرا في الدنيا
والكل من الناس لو كل واحد من كل احد من الناس فيتعين ان يكون المراد هذا
كلام فاذا اعتقد المخاطب ان يكون هناك انسانا لم يقل شعرا قط
او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ
في تعيينه فزعم المخاطب انه غيرك او انت عين ركا الغير فلا بد ان تقول
لا انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا
من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يأكل اليوم
شيئا [انا الذي لم يأكل اليوم شيئا] انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه
ان يكون انسان قد قال شعرا او اكل شيئا او رأى احدا او لا يصح
هذا المفهوم ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت
احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر
في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من
اصاب في نفي الفعل واخطأ في نفي الفعل عنه فزعم انه غير
المذكور وصح او اثبت ركه المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا بل الواجب مقابل حرف النفي لم يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد
فاعله هو المذكور وصح او اثبت ركه الغير فلبتامل ولا ما انا ضربت
الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد
سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون المثبت
كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقديم الضمير
وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا يكون ضربته بل يقتضي ذلك
امتناعه بما ذكرنا لا بما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء حرف النفي
يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم
المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل

الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا فيها وانما يكون المخاطب
في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان
فاعله انت فيقصد رده الى الصواب نحو قولك ما انا ضربت
الا زيدا لانه ينفي ان يكون انت الفاعل لا ينفي الفعل بمعنى
ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري
لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا
لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ويكون
نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فينافي
النفي فلا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما
على من عدا زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل
الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المتفحص بالا هو نفي الضرب
الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا
عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون
ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى
الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم
والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالمستثنى انما
هو في الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما
اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فكأنه اعتقد ان انسانا ضرب
كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت
ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مما يختص بمجرد
التمثيل بل نظائره كثيرة كقولك ما انا قرأت القرآن الا سورة



الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المعتزلة لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن
سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة
مقروءة للمتكلم غير مقروءة له وهو محال والا اى وان لم يل المسند اليه حرف
النفي والمراد وان لم يل المسند اليه المقدم حرف النفي وهو يفيد التخصيص
دائما بل قد يفيد قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف
حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا كانا قمنا او يكون
لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا كانا ما قمنا فقد يفيد
التخصيص وقد يفيد التقوي والى هذا اشار بقوله فقد يأتي اى التقديم
للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اى غير المسند اليه المذكور به
اى بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اى الغير فيه اى في الخبر الفعلي نحو انا
سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او
كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني
قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا
من سواي ومما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير
مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت
قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر عن غيرك وفي الثاني
انه صدر منك بمشاركة الغير والدافع لها ما يطابقها على الاول
نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية
الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل
قصدا الى ان تقرره في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل
لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد
وكما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا
فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه
بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المصنف له ليتفرع عليه التقوية بنحو
التقوية بتأكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص
نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا

وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا
لانه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي
الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه
بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن
ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الكلم فيها مسند الى غير
الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان
وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل وكذا قولنا
سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور
السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي
قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت
في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع
وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فيقصد ازالة الخطاء
بل اذا قلته اى المثال الآخر ابتداء مفيد للسامع صدور السعي
في حاجته منك غير منسوب لتجوز او سهو او نسيان اى في المثال
صح والعالم يتعرض لنفي التقوي لا انه ابتداء اورد هذا الكلام في بحث
التخصيص لما فيه من البيان بالمثال لا لانه هو محل الاشتباه
وان شارح العلامة قد ادرج في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو
او النسيان ما لا يدرك النظر فيه على التعجب والتحير وذلك
انه قال كذا اذا قلت ابتداء اى من غير علم الى طرف الوجود
سعي منك في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود
السعي منك من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان كان
مالو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي او انا في الابتداء سعيت
في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان
اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في
الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي
فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او
باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه

او نسيانا ان عرفت وكذا اذا انكر فلانكم اذا قلت انا سعيت
في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب الفاعل بان اعتقد انه
الفعل الا الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد سمع الا الغير
لم يكن يجوز او الا كان سهوا او نسيانا فالنحو او السهو
على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب بني على كلامه هذا اجابي
والنتيجة تبنى على النحو ثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل او بنى الفعل
على معرف فلان بنى على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر
تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة
فيكون تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ
انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون
الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة
اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد
بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام
ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد
انه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف انه قد اتاك من
هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان
ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص
النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه لو بني
الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق
بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشارته في موضع من
دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى
كلام بشرط ان تقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص وكلا
مه لو ذكر كلامه عند تحقيق معنى التقوى ووافقه اي عبد القاهر
السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا
انه اذا وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص

للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا
كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا
للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر
قائل بالحصر في نحو الله يبسط الرزق لمن يشاء والله يستهزئ
بهم واشار ايضا المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان
نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة
فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في
كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم
بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن
على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك وفيه اراد التوفيق
بين كلاميه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه
اي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان
جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون
انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله
وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى
فقط والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم
سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء
جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر
في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز
ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان
مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لا لفظا اذ لو قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف

قلت انما يجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثنى السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون
فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من
الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في
جاءني لا فاعل وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا
سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل
على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتداء من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم
قال وشرطه اي شرط جعل المنكر في هذا الباب واعتبار التقديم
والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر
ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم
شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول
اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر
لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما
على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي نبو هذا التقدير
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب
لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران
وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر
ذا ناب الا شر فالوجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا
بوجود المانع من التخصيص بتفظيع شان الشر بتنكيره
اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون
المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قولهم معناه
ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا

نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فبيان التوفيق بين ا
الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مختصة بالوصف البعيد المستفاد
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر
ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل
النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو
مذهب السكاكي ليفيد الحصر فبيان التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها
مبتداء كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح
في المعرف لصحة وقوعها مبتداء ولا مدفع لهذا الاشكال الا بان يقال
انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا
ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا
قصير من غير تقدير كونه في الاصل مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى قولنا ما ضربت
اخاك الا الاكبر لا الاصغر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به
لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في
امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع
في تقديمهما ايا ما كان فتجويز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير الا انا نقول
لا نم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتداء
اقيم مقامه ضمير فلا امتناع وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل
تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض
فكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم



التقديم يحصل اي التخصيص بغيره اي بغير التقديم كما ذكره السكاكي في
شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ونحو
ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب
للتخصيص سواه لكن يستلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب
ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا
التنكير فانما يدل على التوحيد بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه بخلاف الا نا بتقول فقد ذكرنا ان ما
يختص بالوصف يمتنع تقدير التقديم فيه
كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يعتبر التخصيص التنوين الذي يمكن ان
يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل
جاءني بمعنى لا امرأة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد
المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه نقلا ولا عقلا قال
الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهر ذا ناب هو من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام
انه يقابل في التقوي لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد
ويتقوى الحكم وقال انما قلت ويقرب دون ان اقل
نظيره لان قايم لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب
والغيبة في انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه الخالي عن
الضمير وهذا معنى قوله اي شبهه السكاكي قايم من
انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم
والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام و
انت غلام وهو غلام وقد يتصحف قوله شبهه
مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول له

قيل البيت للثعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لمالها ثم انكشف سوءها بعد التزوج واول القصيدة
عجوز تمنت ان تكون فتية وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر تروح الى العطار تبغي شبابها
وهل يصلح العطار ما افسد الدهر وما غرني الا خضاب بكفها وكحل بعينيها واثوابها الصفر
الفاعل حالكونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلانه امتناع تقديمه
حالكونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قول بثينة بها قبل المحاق بليلة
فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف
في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه بيت الحماسة لو كان
يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم
اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على فهد فان
قوله وساكنه عطف على قبر فانا وانت وهو في قولنا انا قمت
وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدا عند السكاكي
بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل
اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حالكونه تابعا شايعا عند
النحاة ولذا جعلوا العطف في قوله والمؤمن العائذات الطير
عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني
الا اخوك احد بالرفع على الابدال الا امتناع تقديم البدل فمنع
هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه
بالمبتدا قايم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله الشهر فبعد ثبوت
كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر
في كان لا لانه قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك
الشهر بدلا منه وتفسيرا له وسلم فيكون شاذا ومحمولا
على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فيعتبر تقديم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد
ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء ونحوها
ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع و
العامل جميعا فلم يقل به احد ثم لا يتم انتفاء التخصيص في
صورة المنكر لعين في نحو رجل جاءني لولا التقدير التقديم

أي لتضمنه الضمير مع شبهه أي مع مشابهته للخالي عن الضمير يعني أن قوله
ويقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم
كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للأول وقوله وشبهه علة للثاني
ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن أراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا
على تضمنه ليكون أوضح وإنما قال وشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنه
أي مثل قائم مع الضمير جملة أما في صلة الموصول فإنما حكم بذلك لكونه فيها
فعلا عدل به إلى صورة الاسم كراهية دخول ما هو في صورة لام التعريف
على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها أي الجملة في البناء
حيث لم يبن في نحو رجل قائم ورجلان قائمان ورجال قائمون والحاصل
أنه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه
الجهتان أما الأولى فبأن جعل قريبا من هو قام في التقوي و
أما الثانية فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فإن
قيل لو كان الحكم بالإفراد والإعراب في قائم من زيد قائم بناء على
شبهه بالخالي عنه لوجب أن لا يحكم بالإفراد والإعراب فيما أسند
إلى الظاهر نحو زيد قائم أبوه لأنه كالفعل بعينه إذ الفعل لا يتفاوت
عند الإسناد إلى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند إلى الضمير وجعل عليه
في حكم الإفراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الإفراد نحو
زيد عارف أبوه أي جعل تابعا للعارف المسند إلى الضمير عارف
المسند إلى الظاهر المحكوم بأنه مفرد مثله وقال المص معناه أتبع
عارف عرف في الإفراد إذا أسند إلى الظاهر مفردا كان الظاهر
أو مثنى أو مجموعا وكأنه سهو إذ لا يصح لهذا الكلام وهما
يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير إذا استعملا
على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى
أنت لا تبخل وأنت تجود وفي الإيجاب نحو مثل الأمير يحمل على
الأدهم والأشهب وغيري بأكثر هذا الناس ينخدع إن الأمير

الأمير يحمل وأنا لا أنخدع فالأول كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه
عن المخاطب بل عمن أضيف إليه لفظ مثل لأنه إذا أثبت الفعل
لمن يسد مسده ومن هو على أخص أوصافه أو نفي عنه فقد أريد أن
من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب
العرف أن يفعل كذا أو أن لا يفعل كذا لزم الثبوت له أو النفي
عنه بالطريق الأولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف
إليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الإيجاب لأنه إذا نفي الجود عن
غير المخاطب مثلا أثبت الجود للمخاطب ضرورة أن الجود موجود
ولا بد له من محل يقوم به ولأنه إذا أثبت الانخداع لغيره من غير
القصد إلى إنسان سوى المتكلم متصف بالانخداع ولا انخداع
في ثبوت عدم الانخداع لا يصدق الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم
فهما إذا استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه
لإنسان مماثل أو مغاير لمن أضيفا إليه كما في قولنا مثلك لا
يجود وقوله غيري جنى وأنا المعاقب فيكم فكأنني سبابة المتندم
فإن التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى وإلى هذا أشار بقوله
من غير إرادة تعريض لغير المخاطب بأن يراد بمثلك وغيرك
إنسان غير المخاطب مماثل له أو غير مماثل فقوله من غير معناه
حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئا من غير إرادة التعريض
لم ينشأ من إرادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب
أي ضربا لم ينشأ من ذنب كما أن قولك من غير فعل كذا معناه
أنا لم أفعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم
فيه من فليتنبه له لكونه أي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم
أعون على المراد بهما أي بهذين التركيبين لأن فهم الكناية
المط بهما نفس الحكم وإثبات الحكم بطريق الكناية أبلغ كما
سيجيء والتقديم لكونه مفيدا للتقوي أعون على إثبات

الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز
ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف انه يجوز التاخير
ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم
لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا
تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يتقدمان ابدا
على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما
اذا لم يقدما ولو قلت يعمل كذا اشكك اكثر كذا رايت كلاما
مغلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا
عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه
المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اى التقديم دال
على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه
لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل
واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد
عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم
ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير
النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ
كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون
لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا
لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل
الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله وفيه
فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا
ثم ولو سلم فلم يعارض بما ذكره لانه اقوى لان وضع الكلام على
الافادة وكان هذا القايل تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال يكون

هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال

علي المتن بجواب سوال برد

هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال و
بيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم مهملة
موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية الافراد المحكوم عليها معدولة المحمول لان
حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقديره الا
بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت
موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام
عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول
في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كقولنا لم يقم بعض الانسان
بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما
صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما
كان يصدق نفي القيام عن البعض فكلما صدق نفي القيام عن
البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس على تقدير وجود الموضوع
فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق
سالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد
من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر
وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز
ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر فاذا ثبت ان انسان
لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو
كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا
فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان
لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى آخر لا لتاكيد المعنى

الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة
لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي
عن كل فرد كقولنا لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة
وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل
نفيه عن البعض وثبوته للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي
بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة
الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله
لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق
النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ
كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة
في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل
فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة
المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان
نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم
كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل
ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون كل
بعد لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك ان لفظ كل لا يخلو عن افادة
احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما ثبت الاخر ضرورة
وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لا لافادة

النفي عن جملة الافراد ولم يقم كل انسان لافادة
النفي عن كل فرد لا يتم انه يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن
الجملة في صورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو
انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة
المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف
اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد
لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا
اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الاول الحاصل
من الاسناد الى الانسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر
وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم
وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفي
الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته
ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من
معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه
وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير
ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت
النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي
على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم



كلي انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون تاكيد
لكل تاسيسا بل تاكيد على ما قرر من التقرير لان هذا
المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا
فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان
لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا
بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل
ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن
كل فرد ويلزم النفي عن الجملة ايضا فكلا
المعنيين حاصل قبل كلمة كل فعلى ايهما حملت يكون
تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب
ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لانه دلالة قولنا لم يقم
انسان على النفي عن الجملة الا فراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول فان يشترط في
التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط
لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان
تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد
وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل
انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا
لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام وهو ظاهر وحينئذ
يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون

بان يكون منتفيا عن كل فرد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد ثابتا
للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمتبادر من لم يقم
انسان هو القسم الاول فقط فيحمل على تاكيد وعلى غيره تاسيس
فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس واما اذا جعلنا للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل يكون
تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل قوله لان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة
كما ذكره هذا القائل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من الافراد الموضوع لا يقال شرط المهملة بحيث يراد اهمال السور
اعني اللفظ الدال على كل واحد من افراد الموضوع لانا نقول
المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا
وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان
الحكم في الكل او البعض كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق
على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة
واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان
الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة
ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السالبة الكلية
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم
فهو سور الكلية كقولنا طرا وجميعا ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ
في الاشارات وغيرها نحو ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع
نكرة منفية او دخول التنوين عليه سور الكلية كما ان هيئة
سور الجزئية على ما في الاشارات ان كان اداة الالف
واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا
مهملة في لغة العرب فقال عبد القاهر تقرر ان كلمة كل ما دخلة
يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة
في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة
النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء

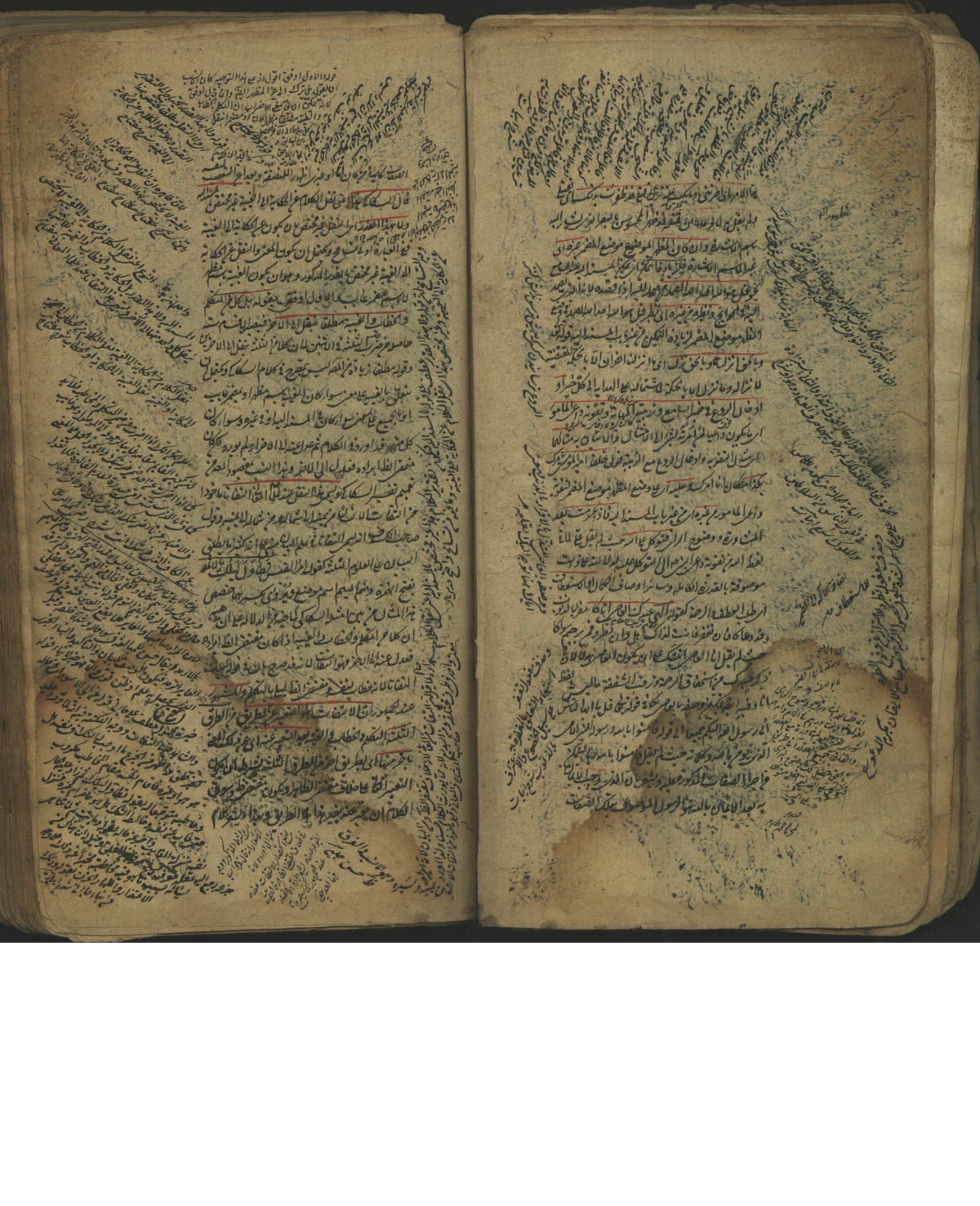
يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء
حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية والتميمية او معمولا للفعل المنفي
اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي اما ان يكون بتقدير فعل
عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولا وكلاهما ليس بسديد لان
بين الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شمل لوقوعها
معمولا للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اما الاول فظاهر واما
الثاني فلان التاخير عن النفي خلاف ان خبر عن اداة النفي اعم
من ان يكون بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاء كل القوم
وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا
فان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج منه الا المعمول المقدم
على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظ والتقدير دخل في
القسمين وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف ذا اغلق
فيه بتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا
في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا فعبر كما اذا
قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان
مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا
على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن
اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل
على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى او بان اخرت عن اداة
النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة
للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم
كلهم او ما جاءني كل القوم فقدم التاكيد لان كلا اصل فيه
او مفعولا كذلك نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها
او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ و
ترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا
بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما
بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت

مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي
جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل
الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما
اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل
او الوصف الذي حمل عليه او اعمل فيها كقولك في الفعل
ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما
كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة
لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان
الخبر جامدا نحو ما كل سواد تمرة لكان احسن او تعلقه
اي تعلق الفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو
ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم وكل الدراهم
ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد
تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم
بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا
تاملنا وجدنا وفيه نظر لانا نجده بحيث لا يصلح ان يتعلق
الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا
يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق
ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة في حيز
النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل
المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل
الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت
الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول
الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان
وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب
قال المصنف والحق ان البيان اللفظ الحديث وشعر ابي النجم

الامر كله لله بالرفع والنصب ولا نوع للامر ان كله لله هذا كلا واما تاخيره
فلا قتضاء المقام تقديم المسند وسيجي بيانه هذا الذي ذكر من
الحذف والذكر والاظهار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله
مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند
اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن
مبهم باعتبار الوجه كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب
لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير
تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون
في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا
السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل
في الابهام والاجمال فلا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما سمي مخصوصا
بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في اصل القولين اي قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ المحذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم
رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب قطعا لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان
الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون
ولفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب فلما صح تفسيره بالنكرة او
لا معنى للمدح قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون مضمره مستترا من غير ابراز سواء كان المفرد او المثنى او
المجموع ... الاسم الحاجة في عدم التصرف ... وذهب بعض ... الا انه
اسم اما كان الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا مع التزام تاخير المخصوص في اللفظ
الا نادرا ولهذا اعتبر ... تمييزه بالنكرة واما نحو ... ان يكون
التمييز للتاكيد مثل نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه او لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو

لا الاحتجاج بالحديث ثم في وجهين احدهما ... في اعتقاد
ثبوت احدهما لا تنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب
ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي
انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك
قد كان ولما كان قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح
بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح وان بيع فيما
اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان نصب الاسم على المفعولية
نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل فيها ما يكسر له وزنا وسياق
كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه ام الخيار فلو كان النصب
مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح
عن النصب الذي بيع الفصيح الا الرفع المحتاج الى تقدير الضمير
من غير ضرورة وللقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو
نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت
الى المضمر لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول
جاءني كلكم وضربت كلكم او مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره
سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع فيه
على الابتداء وحذف الضمير في الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة
تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض
عليه ابن ابي حبيب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لكانت
مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل
الا تاكيدا او مبتدأ لان فيهما ان تستعمل تاكيدا الا تقدمها
ما تستند لا ضمير لان ... افادة الشمول ... حافظ
اجزاء ما اضيف اليه فلما اضيفت الى المضمر كان الجملة
ذكره او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل
فيه معنوي لا الخبر حيث الصورة ... ذلك ... الا





الامر اي امر نبي وما يكتب عليه [illegible]
ولم يقل بهذا لعلاه ان [illegible] فقد ظهر المحسوس بالبصر [illegible]
باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي
غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اي تمكن المسند اليه عند السامع
نحو قل هو الله احد الله الصمد اي الذي يصمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد
اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند اليه قوله
وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية
لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او
ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور
اي ما يكون داعيا له اي للمامور الى الامتثال والاتيان بما امر به مثالهما
اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المومنين يامرك
بكذا مكان انا امرك [illegible] عليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية
داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
اي [illegible] وضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل على لان في
لفظ الله تقوية الداعي الى التوكل عليه لدلالته على ذات
موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب
وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا
حيث لم يقل انا العاصي [illegible]
ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ
[illegible] من وصفه بالعصيان كانه قوله تعالى قل يا ايها الناس
اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي
الذي يومن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي
لما في اجراء الصفات المذكورة عليه [illegible] ان الذي وجب الايمان
به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات

[illegible] او عن اظهار [illegible]
قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه
ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
في العبارة [illegible] ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر
لا باسم مضمر غائب على الاول اوفق بقوله بل كل من التكلم
والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين
وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان
يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بمضمر غائب
او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان
كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان
مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الاخر وهذا الثاني مقصود المص
تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ماخوذا
من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول
صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق
البيان على العلوم الثلثة كقول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد
بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [illegible] تخصيص
هذا المثال من بين امثلة السكاكي كناية عن الدلالة على ان مذهبه
ان كلام المتكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده
فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله تطاول
التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور
عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى
بآخر منها اي بطريق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون
التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق
الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا [illegible] كلام

المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم
واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم
والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد
تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد
لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد
وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال واياك الذي فعل كذا
ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد
تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير
الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي
التنزيل انك انت هذا يا ابراهيم لان الاسم المظهر
طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد
واياك نستعين واجرى على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه
تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها قوله
يا من هو عالم حقق لنا هذه المسئلة فانك فريد العصر لا
نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم
وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان
حق العائد الى الموصول ان يكون بطريق الغيبة وحق الكلام بعد تمام
المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم
جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى البعض الاوهام من ان نحو يا
ايها الذين امنوا من باب الالتفات والعكس اي آمنتم فليس
بشيء نعم قال الامام المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره
كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود
الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان
الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام
على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
وحكي ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته
ومن التمحل نوعا والاخراج بعض ما ذكرنا فيه اوهام ان يكون

ان يكون التعبير في كلا منهم وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه
من آياتنا انه هو السميع البصير فيه التفات من التكلم الى الغيبة
ثم من الغيبة الى التكلم ثم منه ان قيل انما مراد ان بكلام آخر بل هو
متعلق بكبريائه وعظمته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور
اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر
عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير
عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مخصوص بالاول
فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله
تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له
ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن
ابي الاسود وفي الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه
عوار وعائر اي غمصة تمض منها وباتت له الليلة من الاسناد المجازي
كصام نهاره فان الالتفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول
صاحب الكشاف فيه التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في
ابيات ثلثة ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون
احدها في باتت والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب
في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في باتت ويكون الثاني
في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك
للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم
فيصح ان فيها ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب
عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل ملحوظ واقع عليه اسلوب
الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في باتت
قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال
الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف
في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب

لمن يتلقى هذا الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم
توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل فكم وفي قوله هل يزجرنكم رسالة
مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل اولاكم وقوله
بكرا صاحبي قبل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير حيث لم يقل
ذاكما ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي
فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس
خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله
وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما
سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت فليكن قوله ترجعون
واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على
خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر
لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على
سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبائه جاءني
وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره
فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية
والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى
الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا
فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى
الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه
والى الغيبة نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد
كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو
استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم
ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب ونحو تواضعا من المتكلم
ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك

اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها
بعيد الشباب اي حين ولي الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب
اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات
من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل
يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك
القلب ليلى ويطالبني بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه
مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه
خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وفي قوله طحابك
فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها
اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت
يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد
وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى
اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم
والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى
الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر
الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب
بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل من الكلام
وان لم يخاطب به الله من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب بدلالة ان ذلك
يجري من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير تقي بالله ليس له
شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب
منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب
بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا
اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل يزجرنكم رسالة مرسل

ان ليس ينفع في اولاك ولولك عنه التفات عند الجمهور من الخطاب في
نزرجر تكم الى الغيبة في اولاك دعوى اولئك وهو قال انه اضراب عن
خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات
فليس منه لان المخاطب بل نزرجر تكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت
وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة
مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما
في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله
قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول
جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني
ان يذكر معنى فتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى الكلام بما يزيل
اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو
وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه
يبدو قيل له ما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه
اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب كان
احسن تطرية لنشاط السامع
واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف
اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه تختص به
بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق
بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه
اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة
تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك
الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى
يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في

مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ توجب
تلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق
بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات
والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت
له مواجهة والمعنى توجب تلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك
الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع
والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره
وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان لا
يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة
ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب
الحوائج ولا الاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع
هذا الالتفات هي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور
هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق
العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته
نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز
الذي لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل في التميز واعرف
فيه فكان تعليق العبادة به تعليقا بلفظ المتميز ليشعر بالعلية
ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه توجب
ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله توجه النفس الى
الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم وثانيا
وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم



امر المعاش كستعبد الامر للعباد وثالثها بانه المالك لعالم الغيب
واليه معاد العباد فانحرفت النفس اليه بالكلية لتناهي وضوحه
وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا
عن ساير الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال
العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانما ينبغي ان يكون عن قلب
حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلام
الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من
مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب
بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده والباء في بغير للتعدية
وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى
المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام
المخاطب على خلاف مراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج
له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد
مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري
فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل
الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب
البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب
ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس
الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في
السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان يعطي المال
ويهب من الاصفاد ولا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده
وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا
خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل

والسائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي على ذلك
الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى يسألونك
عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في
اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي
ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ولا يكون على حالة واحدة
فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة
بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم
من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج
يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا
عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على
ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك
ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى
والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون
فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان
النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح
للانفاق فذكر بعضه على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي
من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها
على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في
السموات ومن في الارض بمعنى يصعق وهذا في الكلام
لا سيما في الكلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن
المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين
لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم
مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب

قوله لان المعروض عليه ههنا قول الفاضل ههنا اشارة الى ان المعروض عليه قد يكون
ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان
بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي

والجواب عن جميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت
كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون
بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى الواقع ليقع ومعنى مجموع
يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع و
دلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون
واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن
الوصف وثباته ما ليس في الفعل فان شئت فوازن بين
قوله ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك
ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق
بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى
الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع هذا والكلام بعد محل
نظر ومنها اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما
ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة
اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا له كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا
نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا
منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحة
المعنى عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض
والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان
يكون ذا ادراك ليميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت
القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة
والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب
هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو
الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار

لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك
ام حمار اذ ذهب العير من الناس وانصفوا بصفات
اللئام حتى لو بغوا على هذا الوصف بحيث لا يبالي انسان منهم
الحسب كان ام غير نجيب فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على
ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل
اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف
منك الوداعا وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وبين
ما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبان
غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي
لا الفعل العامل فيه فهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان الظبي
مبتدا وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة
نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول
الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام حسن
قولنا ازيد قائم على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام
فح لا قلب فيه من جهة اللفظ لان الاسم كان ضمير والضمير معرفة
كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى
لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على هذا ظبيا كان امك
ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا او يكون
حمارا فافهم فيه فتدبر ان القلب السكاكي مطلق اينما وقع وقال
فانه مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال
البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار
وفي التنزيل وزيفه غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان
تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي
من اللطائف قبل كقوله ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه
مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه

قوله الغبر مرتّه قد سبق ان الاغبر ... العالية ... ذلك

جع الرجاء مقصوراً كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف
لون ه ارسمائه وهذا معنى قوله لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى
كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون
الارض في الغبرة والآ وان لم يتضمن اعتباراً لطيفاً رد لانه عدول
عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال
وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله
او قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالسطح بالفدن اي القصر السياعا اي الطين المخلوط
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله
بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن يستطاعا
ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه
قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع
بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون
ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع ناره
البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على
انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان
الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب
وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام
في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس
في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب
بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير
في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء
اي الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها

السياع بفتح السين الطين المخلوط بالتبن وبالكسر لا ...

الجذع ولد الشاة في السنة الثانية ...

القارح الذي انتهت اسنانه وانما يتم في خمس سنين ...

ولابد انت جذع ثم ثني ثم رباع ثم قارح والمعنى انصرفت عن الحرب تام البصيرة كامل الرأي مع اني لست بكامل السن

بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله
من الابيات يدل على انه جرح وتكرر حتى الدم ولان في نحو كلامه
الدلالة على انه جرح ولم يثبت اعلاماً بان الاقدام ليس بعلة
للحمام وحثاً على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز
خوفاً من العاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد
اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى
لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من
تعقيد النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح لا ينافي
ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالاً من لم اصب صار
المعنى لم اجرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام قارح
البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالاقرب ان يجعل
جذع البصيرة مفعولاً ثانياً لا حالاً لانه احسن تأدية للمقصود
والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة
حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على
بصيرته التي كان عليها اولاً ولم يعرض له تندم في الاقتحام
ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة
عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال اني قد
انصرفت وقد بليت ما اردت من الاعداء ولم يبالوا
ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى ولم يبد لي في الاقتحام
ولا غلبني اختيار التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي
في الحروب قارحاً لطول ممارستي وتكرر مبارزتي لهم

الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف
المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه
رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام
واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث

او لابت لا يولكن احد من الاحجام يوم الوغى تخوفاً لحمام فلقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي

لم يذكر لفظا فكأنه أتى بلفظ الاضيلج اليهم اسقط العوض بخلاف
السند فانه ليس بين المشابهة في الاضيلج فيجوز ان يترك
ولا يؤتى به لعوض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن
يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس
المأوى رحله اي منزله ومأواه وكذا في الصحاح وقيار
اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة
والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني
لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث
في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز
ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان
لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر
ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا
وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتدا
والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة ان مع اسمه
وخبره ولا تشريك ههنا في عامل كما يقول البيت زيدا
قايم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية
بينهما في التحسر على الاغتراب كأنه اثر في غير ذوي العقول ايضا
وبيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم
ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم
اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر
تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى
العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى
التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله

في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى
الآية وقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة
على جملة ان الذين آمنوا الخ لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم
الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا و
اشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح
فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يتحملها المقام فهو الحق
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا صريح
في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت
السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن
اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف
فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر
كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي
في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر
والبحر مترعا ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير التأخير
والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف
الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا
في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا
المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا
بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف
المفرد كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا او
قولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز
عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد
اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة
تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد
او راكب فلا بد من الذكر نعم قد تدل الفعل على نوع خصوصية

فيقدر الخبر كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك وفي العامل في فاذا قيل للمفاجأة التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافة الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمناسبتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب جمع صاحب وقوله مهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند الذي هو هاهنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل واللفظ مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال الشيخ عبد القاهر لو سقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وايضا فيه ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمحافظة على ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا اي لهما وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر نظرا الى ولم يقصد انه بدون الضيق فافهم وقوله نحو قل لو انتم تملكون

انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به والمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهره لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تأكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل فيه مع بقاء التأكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك هو مبتدأ وخبر مفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تأكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه الاكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل

لا بد

اجمل لا يدل على حصوله له وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي
صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف
الخبر وبان في قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس
على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا
نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فبدونها لا يجوز الحذف اصلا
والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا
ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
لشهرته وايضا يرجح حذف المبتدا بقراءة من قرأ فصبرا
جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في
المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا
صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل
على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى
ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا النا او في الوجود آلهة ثلثة او
ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف او المميز او لا تقولوا
الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة
والربوبية كما ان يقال الحق اشياء ثلثة واحد في صفة ورتبة
قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون
حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد
كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك
عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان
في احد الجزئين اعني المسند او المسند اليه فقدر على ايقاع
مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو
قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو قام ام منقطعة

منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو
اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد
فمن عبر الانقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع
القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين في
الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل
فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين
معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد
للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسوال محقق نحو
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير
ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سوال
محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور
فاعل لان السوال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل
اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السوال عن الفاعل
الاصطلاحي فممنوع بل المراد لا معنى له وان اريد ان السوال
عمن فعل الفعل وصدر منه فتقديره مبتدا كقولنا الله خلقها
يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى
من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها الظهور ان
السوال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى ان المبتدا والخبر
جملة فعلية لتطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل
لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام
على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع
عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سالتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن

سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ٢
ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع
اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء
لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل
خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلق
بيبكيه المقدر لتبين تعوذ من حصر المعنى المصدر وتمامه ومختبط ٢
مما تطيح الطوائح والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير
وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال
طوحته الطوائح ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات ومما متعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل
من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل
اهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقدير بمعنى الماضي عدل
عنه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو
ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول و
ويرفع المفعول المسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال
مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب
يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا
وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند
اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد
اسند الى المفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد و
اقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى
وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه
سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال
ولا يبعد ان يقال فقد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا

اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة مسندا
اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون معرفة الفاعل
كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي في ذكر
الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهذا بخلاف ما اذا بني
للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك
يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته
عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث اللفظ لان نصب يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام
به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل يظهر
يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع
اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون
حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى
بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت
او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه
كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه
وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممتنع
لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم او السامع
فبالذكر المستغنى عنه في اللفظ واما افراده اي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو
زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما

نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في
اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم
افادة نفس التركيب تقوي الحكم بحذف فاعل المصدر فيخرج
ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد
نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال التقوي كما يشعر به لفظ
الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل
صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا
قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر
الاسناد فعدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي ويجب
لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة
فعلية واما المسند مقدم للابتداء والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت
انا وقد عرفت ما فيه ووقع مواضع سببي موقع الفعلي
في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح فسر
الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء
عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به اما
بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت
الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير
على المسند السببي لانا لا نسلم ان المسند السببي في نحو زيد ابوه
منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى
زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت
منطلق او انطلق بالنسبة الى زيد الجملة لزيد لكن هذا غير
منطلق ومفيد لان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا انما قد اسندت
اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم
لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من

من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له
هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف
اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من
المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا
فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده
ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد
منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند
في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع
فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف
زيد ابوه منطلق وهذا ضبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون
منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق
وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه
ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد
في الفعلي مثالا من هذا القبيل لا انه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا
القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق
ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم
وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى هذا كان
القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به
في الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير
المسند الفعلي امثلة منها نحو الكرم من البر سجيتي وفي الدار خالد
وقال اذا المقدر استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين و
اعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند
في المثالين جملة وحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعل
لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في شرح المفتاح
الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل

عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات انه ذلك
الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي
الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك
المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعد ذلك المسند
متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان
مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا اعني ابوه قد علق
بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما
جعل مبتدا او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج في هذا القسم
نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل
او الفعل ليس بمبني على شيء المعرفت من تفسيره والثاني
نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو
اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا
به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم
المسند وقد توهم البعض ان المسند السببي هو القسم الاول
فقط وان قوله او يكون مرفوع عطف على قوله اذا كان
في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فعلية فهو اذا اريد
تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا
لكان المناسب ان تقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه
للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس
مع رعايته والاقرب الى رفع الالتباس فيه اعني قوله او اذا
كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي
في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو
ضرب وانه قد يكون مفردا كما يحمل في هذين المثالين
وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلام

قوله واخبط اقول اجيب بان محل استشهاد الفاضل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فتعين ان
الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر التقريب في دليله المدعى والا نحو زيد منطلق
ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس شيء مما بني عليه حقيقة ثم ان اسم الفاعل مع فاعله انما
لا يكون عندهم جملة لعدم استقلاله بنسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر نسبته له
الى التحقيقة اصلا وليس كذلك
المنعم ...

لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم
يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير
بقوله اذا نقدر استقرا وحصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون حالا لكان الدم
مرفوعا علم يقع التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا
ذكر امثلة المسند الفعلي ايضا حال التفسير مفردا كان او جملة ولم
يذكر لافراد المسند مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكلاهما مذكور
بامثلة واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا ولذا ترك الله وتدل على ما
ذكرنا انه بعد ما فرغ عن الامثلة قال وتقصير تقوي الحكم يذكر في تقديم
المسند فلو كان قصده بها امثلة الافراد للمسند لكان المناسب تاخيرها
عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر
التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا
وهذا ظاهر للفطن العارف بصيغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي
نحو زيد ابوه منطلق لم يتغير لاشكاله وتعسر ضبطه وكان
الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن
ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعايد بشرط ان لا يكون ذلك
العايد مسندا اليه فتلك الجملة فخرج به نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد
ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدا ليس بعايد ونحو قام
زيد هو قايم لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قايم وزيد
قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمروا في داره وزيد كرت
سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم
من ان يكون قبل دخول العامل او بعده والعايد اعم من الضمير وغيره
فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا او
قال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه
ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او مشتق

ريديم

قوله وهو الزمان اه قول هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة: اسلك الحقوق النجم في تقدير الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكورة في كتب النحو هذا وقد يقدر لفظة في قوله ان يكون بناء على كثرة حذف الجار في ان وان حلبي

ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم
من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند
ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون
الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدأ ويمكن ان يقال ان في قوله
هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى
المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند
السببي يكون جملة اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كونه
كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ في مجموع كلامه وهو نفس الجملة
كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند
باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوايل المستقبل متعاقبة من
غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة
المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد
قايم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما
الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادته
التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل
وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظ ان الزمان
غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول
طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب
كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت
فيه وقايع قبيلة بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم
الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه و
يتاملها اي يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه

ويصدر منه التنطع لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية فمتى
وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام
لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم او ما اشبه ذلك
مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني
ان الانطلاق ثابت له دايم من غير اعتبار تجدد وقال الشيخ عبد القاهر
المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان
يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك
الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال المص ايض موضوع الاسم
على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث
شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد منه
التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل له
منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم
انه بمنزلة زيد قايم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا
لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل
والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه
من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان
ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان هنا
مظنة سوال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به
ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكان
ليكون الخبر للتربية اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد
في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس

قوله الى الانشاء اقول هذا محمول على حذف مضاف بقرينة السوق اى الى حكم الانشاء وهو انه تغير منه فيه تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء او اخبارا

خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام و لذا لا يتقدم عليهم ما في حيزه ولا يصح عمروا ان تضرب اضربك واما ما ذكره العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اى نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب في هذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتملة للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظ وهو انا لا نم ذلك في الجزاء الا ترى قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثابت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظ ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار

قوله وهو امتنع قولهم اقول انما يكون ما ذكر منع هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى معناها بيانية واما اذا لم يجعل كما يدل عليه قوله فان المعنى الخ فلانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها ... اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم حلبي

المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد للمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اى بالحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اى الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان المعنى في هذا المثال حكم الانتقال الى الحالة التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اى ترك التقييد فلمانع منها اى من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غيره ذلك لاغراض يتعلق به او خوف ان يتصور ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية



مطابقة الحكم بالتزوم وكذا بما بعدهما فكل من الطرفين قد انخلع عن
الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتحقيقه ان
طرفيها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريتين وبان الحكم
فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى
ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه
عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان
التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة
خبرية قيد مسنده بمفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق
هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر
ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم
النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم
الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى
الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم
بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم
بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه على ما ذكره
جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة
فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق
بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل ولهذا ذكر في المفتاح
ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني
اكرمك وحيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط
الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم اكن
اباك فكيف تراعي حقي تستعمل في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم

ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه
اباه فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل و
قد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع
الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم با
لوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان
لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك اي ولان اصل اذا الجزم غلب لفظ
الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي اقرب
الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع لدلالته على الوقوع
وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية
تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم
موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة
بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا
بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين
جئ في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة
التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة
لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما اي جنس
الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع
من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها و
لهذا اي بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم
حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم
التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او في
فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل
عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع
بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق
بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح

اللهم الا ان يقصد بنوع مخصوص والمقام قد قطع بكون تعريف
الحسنة تعريف الجنس رداً على صاحب المفتاح حيث جوّز ان
يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه
ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة
تحقيقاً ولا تقديراً ولم يكن في الكلام اشارة اليها وان سلم فيجب ان يكون
العهد لحصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة
المقطوع بها كثرة وقوع ذات الساعات وبهذا اظهر فساد ما قيل انه
اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي حقها ان تكون في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية
الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد
العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة
المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج
اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما
فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه
وبهذا يبطل ما ذكره العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق
البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي
الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة
المعهود الحاضر فيفيد تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين
يدعون انهم اصفياء باختصاص هذه العظائم من الحسنات
ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقاداً واسوؤهم
معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون
الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر
الاول دون الثانية واما لفظاً فلانه اذا قصد بها العهد كانت
واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم

فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا
استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود
دخولاً اوليّاً ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود
وغيره فيكون اسوء وايضاً وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع
افرادها واما من حيث هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون
ممتنعاً لا رجحاناً واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما
قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الا
لزام لكونها اشارة الى حاضر معهود ولا يمكنهم انكاره و
الحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة
ينافي القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المطلقة ويمكن
الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان
المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض دون بعض وبهذا
يظهر صحة ما ذكره في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نا
درة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع
مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة
المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت
قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكراً في قوله تعالى
فاذا مس الناس ضر دعوا ربهم وفي قوله تعالى واذا
مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر
الى لفظ المس الذي هو معنى القلة والى التنكير المفيد للتقليل
واما الثاني فلان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق
وارتكابه الضلالات فجيء بلفظ اذا والماضي على ان مس
قدر يسير من الضر بمثله حقيق ان يكون في حكم المقطوع به واما

الثاني مثال العبير في سببه لان المؤمن المتكبر المدلول عليه بقوله ثم
واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فبنيه بلفظ اذا و
الماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون
مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا
لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو
في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل
خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع
الصبح وينقض الليل افعل كذا فتتجاهل توكيدا وتعجبا او حسنا
على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت
فماذا تفعل او تنزيله اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة
الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان
اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكونه مقتضى العلم ان لا
تؤذيه او التوبيخ لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح اي ذلك المقام
الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه
كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم
الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي و
الوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان
كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو
كونهم مسرفين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان
لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل
في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير
كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان
الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة
المحال ادعاء يجب بمقتضى المقام لاتيان المستعمل في فرض المحالات

المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف لا ينبغي
ان يصدر من العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او لما يجب بمقتضى المقام
لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كقوله تعالى
ولو سمعوا ما استجابوا لكم بمعنى الاصنام دون كلمة ان لانه
يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع
بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار
لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على
سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا
يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت
لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة ان لا للشك بل
الفرض والتقدير ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم
في الصحة والسداد فقد اهتدوا ومنه قوله تعالى ان كان هذا
هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا
قبحا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه
حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف
به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول
بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين فنقول للجميع
ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون
ام لا على من حصل له القيام قطعا وقوله تعالى وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملهما اي
يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان
الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض
لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة

علامة منزلة من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين
على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل
الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان عدم الشرط
في يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان ظاهر لا يقال الشرط
انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم
لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا
زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج
على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة
انه اذا اريد ابقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان
نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد
من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له
لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر
فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا
تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان
يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة
المستهزئين لانها مما ينكره العقول فلا تقعد
بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا صرح
كان وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم المعنى فان قيل
لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا
جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا
هي نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في
شيء ولا مخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على
المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا الحكم الذين لا قطع
بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب في عدمه فيكون معنى

معنى الكلام او تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على
المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمه وفي التغليب
يجري فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان لم
يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة
اجرائه على المذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان
القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس
كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها
من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض
مدحها بانها صدقت بشرايع ربها وكتبه وكانت من المطيعين
له ومنه تغليب ما في المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى
القوم ولفظ القوم لفظ الغايب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة
عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه القمران
ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين
عليهما السلام للحسن والحسين ع وما اشبه ذلك مما غلب
احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر
متفقا له في الاسم ثم ثنى ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا
ويشبه ان يغلب الاخف الذي يكون احد اللفظين مذكرا فانه
يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان الابوين في قرين
من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت من القانتين اذ ليس
تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك
بينهما على طريقة اجرائه على المذكور خاصة بل بان يجعل احدهما
متفقا للاخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي

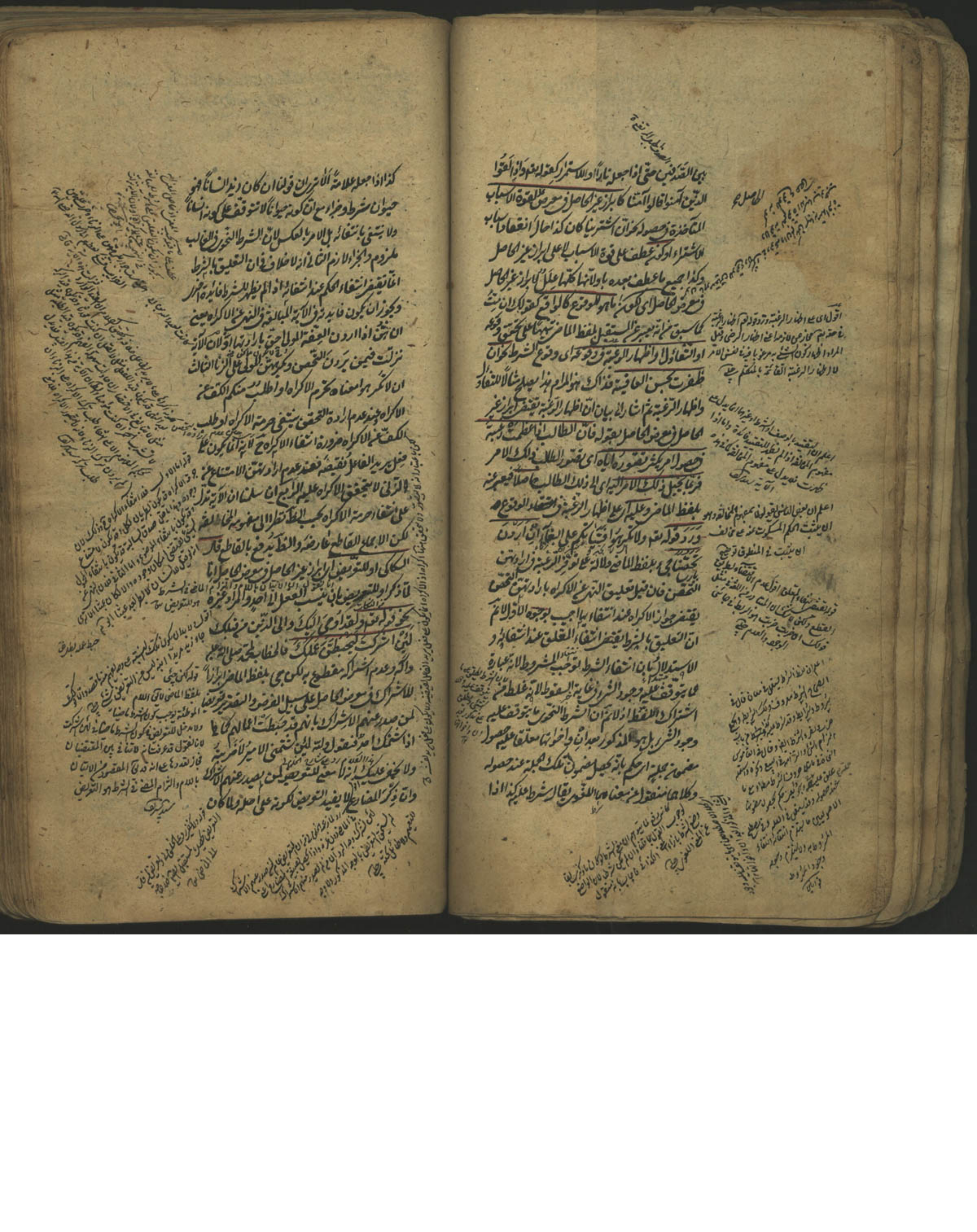

في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا لو قال لو
التثنية بالمسميين بزيد فلا يطلق القرآن الا على طهرين او
حيضين لا على طهر وحيض وهو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن
مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما
وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين
بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير
ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والاتية
ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور
فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى
واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس
عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه
تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف
مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين
آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب
بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى
يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم
على المخاطب او الغايب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا
ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت وزيد فعلتما و
انت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع
من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب
من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام
واحد اثنان او اكثر من غير عطف مفردا او تثنية او جمع فانهم

فانهم قال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاؤهم وجزاؤكم
وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من
قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي
الذين توجه اليهم الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ
الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا باعبدوا حتى يختص بالناس
المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون
ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
العقلاء وقد يجتمع على الجميع كما تقول خلق الله الناس و
الانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع
في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم
فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا
واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم
ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل المانع فيه
من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن
للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين و
الانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغايب
والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام
غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ
كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان
القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرهما ولقائل ان يقول اجعل الخطاب شاملا للانعام تكلف
لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف
في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس
في هذا التدبير حيث مكنكم من التناسل والتوالد وهيأ لكم

قوله وهذا انسب بنظم الكلام مما قدره لانه يكون بعد هذه الآية والانعام خلقها لكم فالمناسب لهذه الآية ان يكون قوله ومن الانعام معطوفا على انفسكم ويكون المخاطب هنا بذرؤكم الكل ان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا تكون الآية من قبيل التغليب حج

من معاني الحكم ما يحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع لكم ومنها ما تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قدره وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع في يوم مخصوص على ما وقع بغير هذا اليوم كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله كان كل قدم لشيئيته حكم من اول الامر معللا فيكون لي في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا للتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بقوله بغيره على معنى جعل حصول مضمون الجزاء مترتبا على حصول مضمون الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية في الحال على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية الاستقبالية اما الشرط فظ لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان تنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي

استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا تخالف ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان تقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد رمانيا سبب المقام وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد تستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال ونحو قول الحماسي وان زهيت عليّ اجتنبت صدورها فقد ابيت وحد الفوس رجال الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى



بهي القصد فنبي حتى اذا جعله نارا او للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب
الاشتراء او كونه عطف على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل
وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اي لكونه ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت
كما سبق من انه تعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه
او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان
ظفرت بحسن العافية فذاك هو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته
في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر
فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه
بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في حصول الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن
تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن
التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن
يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول الا نم
ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه و
الاستدلال بان انتفاء الشرط توجب انتفاء المشروط لانه عبارة
عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من
اشتراك اللفظ اذ لا نم ان الشرط النحوي ما يتوقف عليه
وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول
مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله
وكلاهما متغايران في معناهما اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا

كذا اذا جعله علامة الاثر ان قولنا ان كان زيد انسانا فهو
حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا
ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب
ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني
انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها اولان الاية
نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث
ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او اطلب منكم الكف عن
الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب
الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على
فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادة التحصن الامتناع عن
الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل
على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال
السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما
لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره
نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك
لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم
وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا
للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما
اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك
وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان

وفي هذا الكلام من الخداع والتعريض لنسبة الى السكاكي والا فهو ذكر
جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض
لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله
تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم
بدليل واليه ترجعون اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين
الذين هم اعداء الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم
وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل و
يعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا في كلام السكاكي يعني
على وجه يعين على قبول الحق لكونه اي لكون ذلك
الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه
ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب
قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه
حيث حط مرتبته من مرتبة التي طلب الخصم ايضا الاستدراج
لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف
الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان
قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم مشركو
مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء اي فالصحيح العداوة ويبسطوا
اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم
وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم
ويتبع العداوة والقتال فقد ذكر نوع جزاء هذا
الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي
فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في
الكشاف فلما الوقوف منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر
المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا
والدين واسبق المضار عندهم ان يرتدوا المؤمنين كفارا

كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم
ودادهم ان يرتدوا اي كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا
يحتمل في الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم
اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها في حكم اللزوم
بالنسبة الى الحال لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة
ولا شيء احب اليهم من كفرهم لكونه احب الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة
والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه
يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة
وبما يثار اليه في قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء
ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا
محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واو العطف
شريك في جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود
كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني
اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف
عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا الاخير بمعنى
على كلامين اذا رجع استاذنت فخرجت كذا في دلائل الاعجاز فالآية
ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما
واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في
تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او
لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية
لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام
قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون على
مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك

ولو انزل ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا قلت الظاهر
انه من القبيل الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها
ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء
والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لا يقال ان الآية نزلت في
حاطب بن ابي بلتعة حين وضع كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي صلعم لقتالهم فقيل ظفر المشركين بهم يظنونهم
كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا
بهم ووجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الايدي
والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان
لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب
النبي صلعم في الطريق

مبحث لو

ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون
الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا
للاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة
القوم وهي انها لتعليق ما امتنع بغيره على سبيل القطع كعبارة [illegible]
لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع مجيء
مخاطبك ففيها اشكال لانه ان اريد بالمعلق نفس الجزاء و
المعلق عليه امتناع الشرط او ثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق
عليه نفس الشرط وممنوع فساد كل واحد منهما وقد وجهه
بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلق لامتناع اكرامك بامتناع فعل ما امتنع من
المجيء ولمطلق انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر
بالحيثية فكأنه قيل انها التعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع
وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قولهم ما امتنع وهذا المعنى لطيف

لطيف يشهد السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة في متعلق كتابه
فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فيعلم انها
هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان
الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا
فامتناع النفي اثبات وبالعكس فمعنى لو جئتني لم اكرمك
لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت
الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب
والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون له اسباب
مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب
انتفاء السبب الاترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا
الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة
انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها
لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان [illegible]
ودعواه حق اما الاول فان الشرط عندهم اعم من ان
يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا
او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار
موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط
ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون
فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع اللازم
وهو الجزاء لا لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء



الجزاء على انتفاء الشرط ولذا قالوا في القياس الاستثنائي
ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب
رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه
ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس
بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من
الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قو
لهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب
والملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه
انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب
انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية
انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة
على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون
الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء
ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول
نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم
هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على
ما ذكرنا قطعا قول ابي علاء المعري ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام اذ الا ترى ان
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت
ولكنه لم يطر اذ عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر
ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو
وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط
من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولذا ينتج عندهم استثناء

عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار مو
جود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم
بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في
الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب
العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم
لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدة
تهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان
الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب
انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه
انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا
وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم فان قيل
لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في
قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل
ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة
في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزامه
ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير
وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء
مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله

ونحو ولو لم تكرمني لاثنيت عليك في نحو هذه الامثلة اذا اريد على لزوم
وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم
هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا
اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم
الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا
ولو لا الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في الامثلة
على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم
العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هو الجزاء
منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا التقدير
انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط
غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط اذ لا
يمكن تقييده بالشرط لتكرار المعنى اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له
دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون معتبرا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا
عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر
الثناء المتفرع على المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم
في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر
ثبوت نفي النفي لزم الاثبات فيتناقض وهذا وهم لانه
ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى
في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك فعبر
ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى في لو لم يخف الله لم يعصه
عدم العصيان مرتبطا بعدم الخوف ويجوز ان يكون انتفاؤه

استفاده بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم
الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه فلزم العموم في نفيه مثبتا
كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا
فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله
فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل
منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى
الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان
لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة
لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم
المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس
الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه
نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لم يصرح
باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام
الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج
واي فائدة يكون في ذلك واشتغال بتركيب القياس
الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم
خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع
عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي
لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع
فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي
منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان
التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى
تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له حتى

فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان
انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا
من اهله بان اسمعوا شيئا من الانقياد والدليل بعرضوا وهو كما
يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم
قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه
اما قوله ت ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون
من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان
في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل
لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلناه الرسول المرسل اليهم ملكا
لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي
فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ
الثبوت ينافي التعليق والحصول الغرض والاستقبال
ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة
ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو
مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين فاني اباهي بكم
الامم يوم القيمة ونحو ... السقط وقال ابو العلاء ولو
في دجلة الهام لم تفق من الجزع الا والقلوب خوالي
مفارقة بغداد وشوق ركابه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه
جاء بلو قصدا الى ان وضع ركابها الهام في ماء دجلة كانه امر قد
حصل منه اليأس وانقطع منه الرجاء وصار في حكم المقطوع بانتفائه
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي وقعتم
في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان
في ارادتهم استمرار عمل النبي على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي
في امر كان معمولا عليه بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله
يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزءون حيث لم يقل الله مستهزئ

بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت
والاستهزاء هو التحقير والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة
بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم
تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله
لقصد الاستمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب
انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان
المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع
الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الاطاعة فهو خلاف
ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد
امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه
لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي
استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب المقام
كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت
عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا كان الاولى ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ
وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت ... يفيد حصر الاختصاص
النفي لا نفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص
ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى خطاب
لمحمد عم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها
حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا
مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب
لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله
اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن

قوله عجيبا اقول كانه رد لمن توهم ان هذا التاويل لا يتمشى هنالك لانه كما ان ان واذا
للاستقبال فاذا اقتضى كون مدخولها ماضيا كان معناه مع الاستقبال فكذلك كلمة لو المناسب
فيها ان يكون مدخولها ماضيا معنى وان كان مستقبلا لفظا ومعنى في اللفظ
ولا يخفى ولا يكفي ان المراد في الآية الاستقبال لفظا ومعنى فاجاب بانه غير
التاويل ماض فتامل حقه

لا خلاف في اخباره تعالى وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل
اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في
المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق
الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المتحقق ان يقال
ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره
فالمضارع بمنزلة الماضي وهذا المستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل
كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي ع ولو للتمني فلا
استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايض كما في ربما يود الذين
كفروا فانه قد التزم السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد
رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز
ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعده فقوله
ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة
استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق
برب محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا الحق وثبت فلا يخفى ما فيه من
التعسف وبتر النظم ورب ههنا لتقليل التمني يعني انه يدهشهم
اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان
يكون استعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها تعلقت للتقليل الا
التحقيق ومعمول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو
للتمني حكاية لوداده تم حيثما به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول
حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من
زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول تود عنده
هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله

اقول واعلم ان التقدير في مثل قوله تع ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة اي لو تحقق ايمانهم بوجهين احدهما
ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها
وخبرها في تاويل المفرد حقه

يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد
ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم
والمجرمين ناكسوا رؤسهم عند ربهم متقاولين بتلك المقالات
كما قال الله تع فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي
ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
اعني صورة اثارة السحاب المسخر بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة
والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر
الذي من شانه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته
لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهذا في الكلام كثير وقد يكون دخولها
على المضارع للدلالة على ان الفعل بلغ من الفظاعة بحيث يحترز عن
ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما في قول
لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول
عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تع ولو انهم آمنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها
لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه
كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية
المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي
عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه
خبر مبتداء محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا
قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا
حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند
معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا
يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب

على ما مر وهذا على طاقته ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة
اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في
ماذا صنعت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع
ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره واستدل
بعضهم على ان كون المسند اليه نكرة والخبر معرفة ممتنع عقلا لوجهين
الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على
الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة
وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم بحكم
بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم
وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما
لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد واما الاول فلان وجوب
كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة
المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان
قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان
ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو
الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون
معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على
الشيء يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب
كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او الوصف
نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة التخصيص
توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات و
الاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص
عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على
مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول

فقط ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في
رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد
يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني
زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضرب زيد يحتمل ان يكون
من جهة التعيين وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات المتعلقات تخصيص الا
ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر فيما سبق في ترك تقييد المسند
لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له
اي للسامع باحد طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند
ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة
في الجملة الخبرية بامر آخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر آخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه
في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو
الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بامر آخر اشارة الى انه
يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو
انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف المضاف باعتبار اللوازم اي
شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا
التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر على ما توهم بعضهم
اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو هو
فاصل الضمير لمن سمع والآخر لزيد وهذا معنى من غير تأويل او لازمه عطف
على حكما اي ولافادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى
طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى كون المبتدأ
والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما
يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم
عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان
السامع قد علم الامرين لكنه قد يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد
من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو

المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير معرفا باعتبار تعريف العهد (وفي) هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر ومما يرد على تعريف العهد قول الحماسي
فان تكونوا ابرأ من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو يعني ان
الناصر للجاني والجاني سيان على ان هذا ذاك وذاك هذا لا فرق
بينهما في جواز اضافة الجناية لكل منهما لحيث اضافتها الى الاخر ويجوز ان
يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرتبة على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني
فقد جنى جناية حتى يصح التشكيك والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند
الكائن بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند والكائن بالاضافة
لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر
معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء
كان التعريف بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الا
ضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم
والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق
بين المعرفة والنكرة نعم ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع
الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام
وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى
اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن المعرف بالاضافة
الكائن مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا
يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا (او
عكسهما) اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع
اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين
متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به
وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ
الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو
كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او نفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ

الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه
بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له
ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح
زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها
الغاب ولهذا قيل في بيت السقط تخوض بحر النقع ما قوم ان الصواب
ماء نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف
زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق
المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان
تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من
المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان
انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل
نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف (واللام اذا) اي عند اعتبار تعريف
الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع
نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغا
فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع
اي الكامل في الشجاعة فتبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال
وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو
ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق
وكثيرا ما يقال له لام الجنس فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع
عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو
يفيد ان زيدا او جنس الامير وعمرا او جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة
ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين في الوجود
الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث

يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان
او قائم مثلا فانهما يتحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان او القائم على
غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان والقائم
ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف
فان المتحد به هو الجنس بعينه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد
بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ
فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى
اي لا غيرها والامير الشجاع لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان
غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب
والامام من قريش لان الجنس ح يتحد مع احد ما يصدق عليه الخبر فلا يصدق على
فرد سواه لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم
مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان
تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل
خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي
قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون
مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف
او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة
هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي بالخير حين لا يفي احد لاحد وهو
الواهب الف قنطار وقال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا
او عشارا الاهبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء
كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد
لان العقد هنا جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الهبة مخصوصة
هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا
انت الحبيب معناه انك الكامل في المحبوبية حتى ان المحبة كل المحبة ما انت
ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا انت احد الم كتبا احدا مثل محبتي
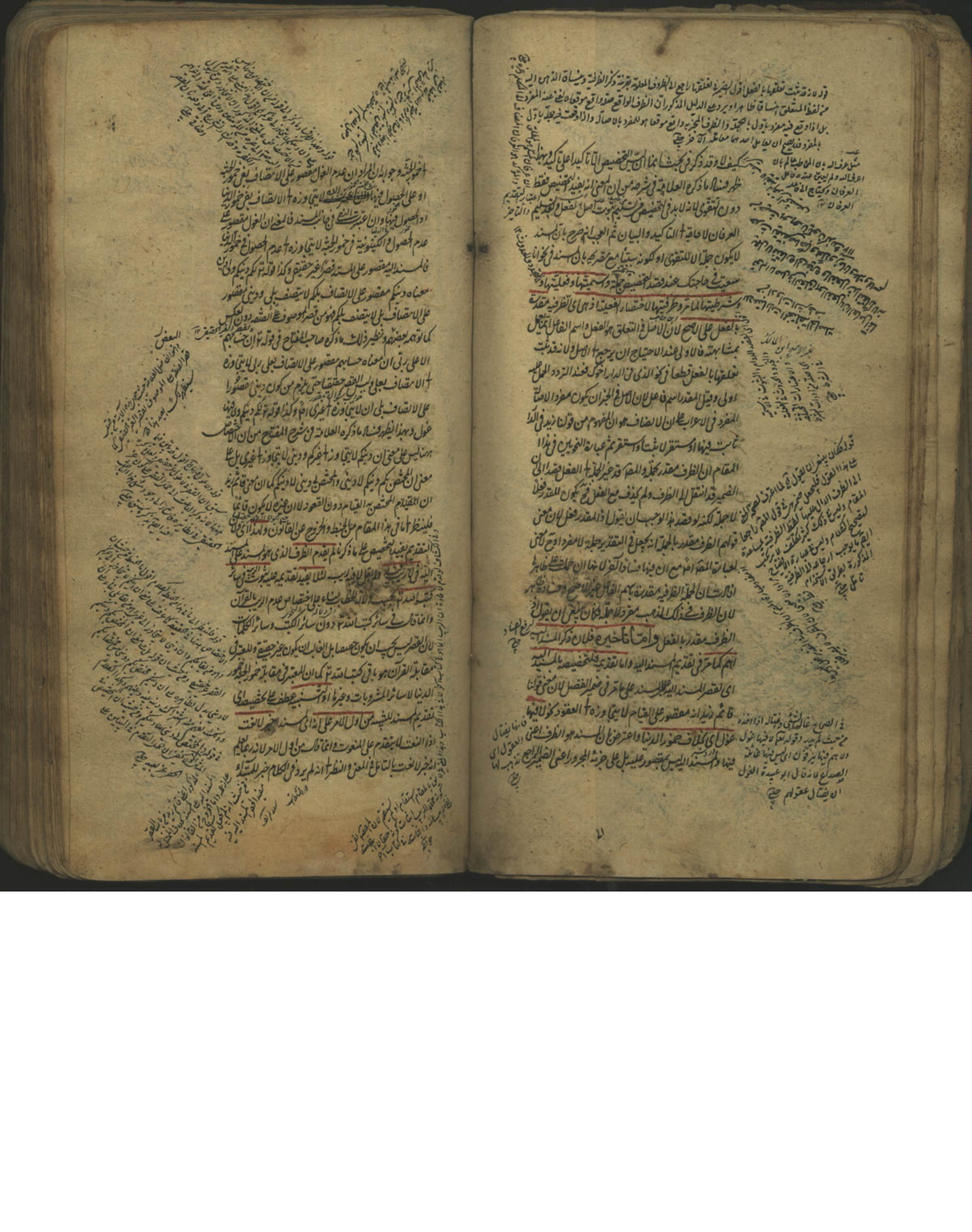
لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى
لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل
معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو
مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا
من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم اعد له
محبة واحدة من محبتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اولا وبه الجنسية لكنه
ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض
فيه معنى الجنسية ح مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد اشاره الى
انه قد لا يفيد القصر في مرثية اخيها صخر كما في قول الخنساء اذا قبح البكاء
على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لانها لا تنفيه
الحسن عن غيره والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر
نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى
دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من
جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك
وبهذا يسقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون القصر الحسن على
بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى غيره ومعنى التوليف ههنا ان اتصاف المبتدأ
بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد
من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان تثبت له العبودية
ثم يجعل ظاهرا امرا فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام
ح لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا
للقصر دائما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس
وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث
ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر
وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في المحلى والمعهود في
نحو زيد المنطلق يفيد التساوي بين المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما
بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا

فوجد ذاتا المجهول عنده اوّل اراد ان من لم يشترط في الخبر الاشتقاق لم يرد ان نفس الذات مسندا في المحكوم عليه
بل اراد ان نسبة الخبر في المبتدا لا يحتاج في كونه مشتقا بل يكفي كما ظهر ان تغيره فيه معنى يصلح للاسناد
في الذات اي متى كان حاصل

نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا
الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء
تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت
لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتداء لكونه منطوقا به اولا بل
لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به
ثانيا بل لكونه مسندا او مثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة
هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء
والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب
الاسم فالصفة قد جعلت دالا على الذات ومسندا اليها والاسم جعل
دالا على امر نسبي ومسندا وفيه تيق الوهم ان زيد تاويل بصاحب
هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو
الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان
السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو الصفة
لكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا
البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما
كونه اي كون المسند اليه جملة فقد توهم بعض النحاة ان الجملة الواقعة
خبر مبتداء لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء ليس بثابت في
نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتداء
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت
الخبر للمبتداء انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتداء لان الاسناد
عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الطرف في نحو اين زيد
وانت كذا وشتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق
والكذب وليس بثابت للمبتداء وكذا قوله بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد
فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين وان الخبر ان

وهو ان زيد مبتداء
ونعم الرجل خبره

تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده
لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي
يكون كذلك ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا
سبب من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل
يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتداء
لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند
الى ذلك المبتداء صرفه المبتدا الى نفسه سواء كان خاليا من الضمير او
متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به بان
لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتداء
ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون المسند ضمير المبتدأ
ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى
عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت
قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام
به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع
من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد
التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان
قلت حيث انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان الشهيرة ام
دكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل الا شيئت
في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند
ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه
قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي
يشمل التخصيص من حيث انه تقوّ وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك
حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد
الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص



كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وآله له همم لا منتهى لكبارها وهمته
الصغرى اجل من الدهر فلو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم
انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب هنا اذا كان المبتدا نكرة
غير مخصصة كما في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه لقبح نكرة لتقدم الحكم عليه كما قام رجل و
يشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح كما قائم رجل لان الالتباس في جواز ان يكون
قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في
الظرف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله
واجل مسمى عنده واورد عليه نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم
يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا انه
لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز تنكير المبتدأ
مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت كما رجل على
الباب وغلام على سطح وكوكب انقض الساعة او للتفاؤل كما سعدت بغرة وجهك
الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله
ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق الدنيا ببهجتها
صار بفتية وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله
ببهجتها اي بحسنها اي تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها و
قد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول
على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهي شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله
والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم
نحو عليم الرحمن ما يستحقه واهملها المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في
الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات
المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم
المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وترك المصنف لانه كلام يقتضي عن ضبط واشكال وتشتيل
على نوع اختلال وذلك انه قال وان يكون المراد من الجملة افادة تجدد

دون الثبوت فنجعل المسند فعلا ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في
الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه
مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية
وان اشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان
فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ
في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان
المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه
صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او
متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم
قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد
الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في نحو ... مثله اعني نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى وعلى ذكره
ههنا كيف الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والى الساير الفعل في كل منها متقدم
على المسند اليه في الدرجة الاولى وقيل هذا التهافت فيمكن ان يجاب عن الاول
بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتأخر اولها اسناد عرف
الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدأ قبل الضمير ممنوع وثانيها
اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود
الضمير الى زيد يستلزم صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني
فلان الاسناد النسبة لا تحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فلما تحقق الفعل
اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم
واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى
ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان
بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ
بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ
بطريق الالتزام وبتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد الاخيرين لازم اه

قوله وعلى الثاني ... فاكان ... زيد عرف ... زيد ... اذا كان ... في الدرجة الاولى ... كقوله زيد عرف ... في هذه الامثلة
... المبتدأ ... في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد ... ان يكون داخلة
فيه واردة نقضا ... ذكره في القاعدة ... ان الفعل لتقدم ... على المسند اليه في الدرجة الاولى وكلام الشارح ...
... بذلك حيث قال لانه انما يدل ... اولية ... الفعل الى الضمير ... اولية ... الى المبتدأ ...

استلزام كلامه التناقض واما اقتضاء كلامه القول بالاسانيد الثلاثة
قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد
تناقض لانه جعل فيه استتباع الاوهما ثانيا وان كان عبارة كان مع الاسناد الى
الخبر بتمامه وهو الظاهر بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل
الى المبتدأ بطريق القصد لا المسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت
هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه
في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن يتوجه هنا اعتراض صعب
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى غيره
لا يصلح تعليلا عن الاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه يدل
على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمط اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون
لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث
التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى وهذا الاعتراض
بعض ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت
عرفت وهو عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته
بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على ضربين
قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة
شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية
اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ
فقوله صرفه الى المبتدأ انفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ
ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما
يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما
ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقيق الاسانيد الثلاثة وان اراد
بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ الاسناد بمجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره
الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير
فلا بد من بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله
بيان تقدم الاسناد بواسطة الضمير

ولا يتم

ولا يتم المقصد بزيادة لفظ القسم والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون كذلك
ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم ينتبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض
لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في
التشنيع على الشارح بما فيه بما كان عند المناظرة وتسفيها عما جرى عليه واما
اقوال كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون
المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت
وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقديره
حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت فيهم بل انما يكون ذلك
اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبارين الاول
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الى اخره
كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوي صرفه ذلك الى المبتدأ
انفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا نمنع ان المبتدأ الكون مبتدأ
مسند عنه غير اسناد الخبر لظهور ان تقتضيه انما هو مع الخبر لا غير وما وقع في
نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فباعتبار انه مسند الى الضمير
هو عبارة عنه والضمير كثيرا ما يلحق للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه
ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد
واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي
يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فلا ان الاسناد
الى الضمير العائد الى الشيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور
في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ
والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا من زيادة اعتبار
الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير الاسناد الخبر الذي هو الجملة
فلا وجه لجعله ثانيا مع انه المتفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار
على الثلاثة اذ الاسانيد ح اربعة الاول الاسناد بمجرد الفعل الى المبتدأ كقولنا

الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناد
الجملة التي هي الخبر الى المبتدا وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد
ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى الاسناد مجرد الفعل
الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو من اعتراف بذلك وكلام المعارض غير
واف بتمام المقصود كما رأيت في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق
احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت الاولى
في وجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى
وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير العائد الى ذلك الشيء فالاسناد
الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة
الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا
في نحو قلت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه
ههنا صريح في تقدم اعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل
الا على تأخر الاعتبار الناشئ عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء الا
الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه
وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد
مما يقتضيه ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر مما يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتداء ولا يخفى ان كون
الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار
ثم اذا كان متضمنا الضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا يعني بعد صرف المبتداء
الى الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير في مسند اليه لزم اسناد الفعل الى
المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار
الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
منه فح لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الى شائبة التثليث على الوجه المستبعد
المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة
التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل

البتة

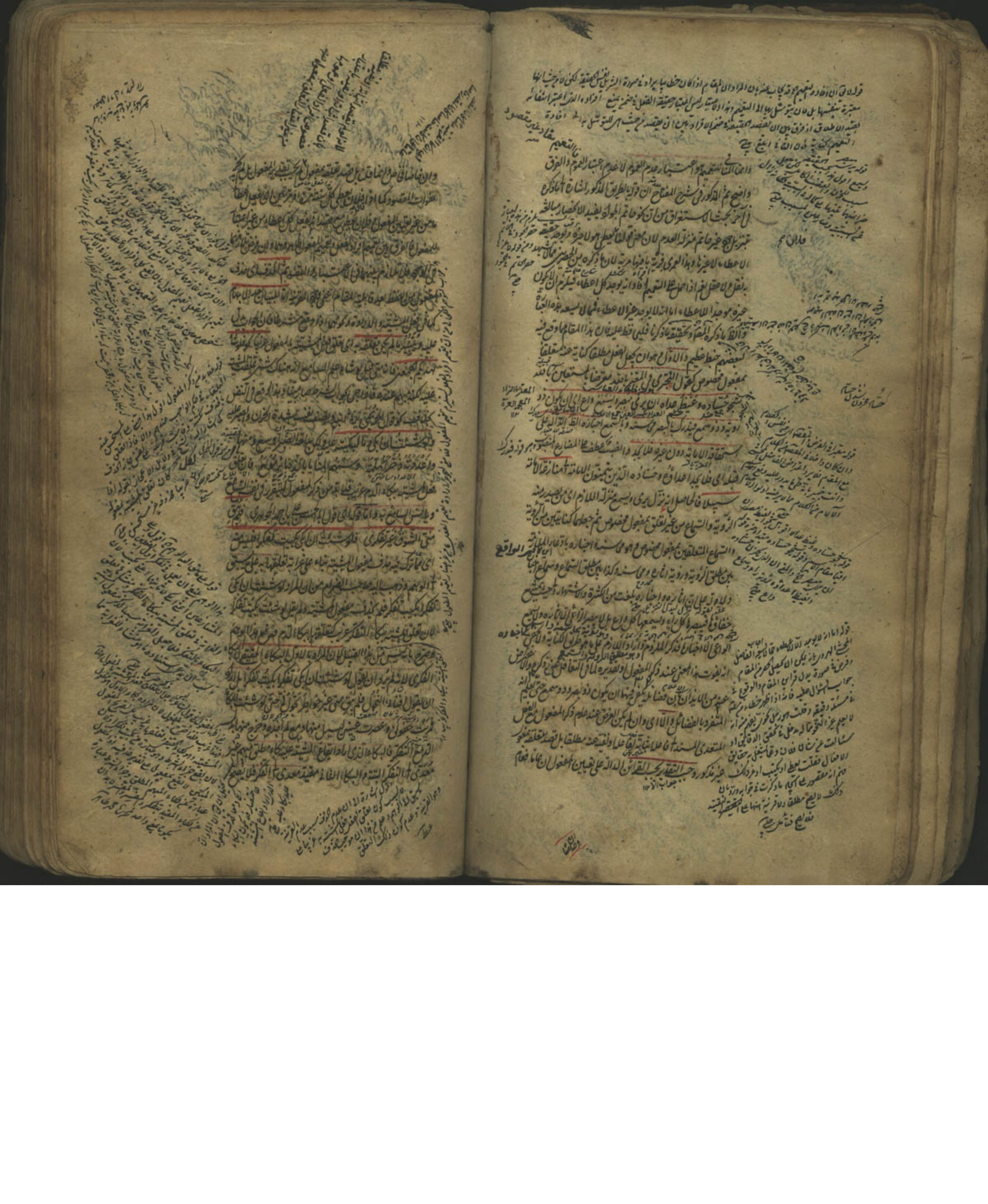
على المسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما
في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتداء وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم
يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم
الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو
زيد عرف يعني عن اسناد الفعل الى المبتدا بواسطة اسناده الى ما هو عبارة
عنه فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة
على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا
يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في
الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة
وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واما عرفت وانت عرفت لا ما ذكره
الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد كما عرفت تنبيه كثير مما ذكر في
هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر
والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين
لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما
قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص بين
المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه يختص بالمسند لان كل
فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون
جملة فعلية واما ما قيل من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف
في الحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما
ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما غاير
البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير
من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها
لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال

بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض ثم مهد لذلك
مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه
اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منهما كما يعرف
بالتأمل افادة تلبسه اي تلبس الفعل به كل منهما لكنهما يفترقان في ان تلبسه بالفاعل
من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد
بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه والا فلا سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات
كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة
كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره
مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى
من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة
حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك
المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل
للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله
او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم
في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة
كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من
الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل فينتقض غرض المتكلم الا ترى
انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء
لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير
اعتبار عموم وخصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه

اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا
يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان
الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص
ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة
العلم ومن لا يوجد ومعهذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل
عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما
بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا
لا استدلاليا كقوله عم المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون
آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم
ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل
المتعدي منزلة اللازم ذهابا في فلان يعطي الى معنى فلان يفعل الاعطاء
ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور فجعل المص قوله بالطريق
المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا يحمل المعرف باللام على
الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل
وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا
اي يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد
اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله
او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على
فرد دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
لمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على
الاستغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه
عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا
تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم
من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والقصد عدم كونه مفادا من الكلام



واعلم ان التعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق
واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره
في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة
تنزيلا لجود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره ولو وجد حقيقة
الاعطاء لا غيرها وهذا المعنى غريب [illegible] لان ما ذكره من الحصر [illegible]
بد نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون
غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة
والحاصل ان ما ذكره المصنف وتحقيق ما ذكرنا فليكن قط عليه فان هذا المقام مما وقع فيه
لبعضهم خبط عظيم والاول هو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا
بمفعول مخصوص كقول البحتري [illegible]



التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكرنا انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف
انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه هو قوله واما لمجرد الاختصار وقد يرجح
في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق لا لقوله يجب التقدير بحسب القرائن
اي اطابة اليه وما يليق ان المعنى قصد كل كلام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار
ليس لسبب ذلك ان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار
نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك وقد
عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذ ذكر المفعول كقولك يؤلم كل احد يكون
الاعتماد على اللفظ من حيث اللفظ وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو
ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل فلا يجعل اللفظ يحوزه
العقل مع انه لا يوهم خلاف المقصود فتعين ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود
مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يؤلم كل احد من كون العقل
والعرف ايضا مما ياباه فقلت اولا تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود
احتمال ولا ترى للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما [illegible]
اختصاص الحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني
التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعوا
الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف
المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الا
ختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله
او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء
المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن او لزم
عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو
باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم لكن لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان
التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا

انما يكون لواحد من الاثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فلذا قال الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل
وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي ابل او
غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود
والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت
ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ
وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما
وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم
لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي عن الناس بل من جهة ذودهما
غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل فان فيه دقة اعتبرها صاحب
المفتاح بعد التامل في كلام الشيخ وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلام الشيخ
واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك
وما قلى اي وما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الآي على الالف ولا مانع
ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف
هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها
ما رايت منه اي من النبي صلى الله عليه وآله ولا راى مني اي العورة واما لنكتة
اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست اليه حاجة او تعينه او ادعاء
تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا
فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل
ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على
الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
انسانا وانه غير زيد واصاب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان واخطأ

بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي
فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف فلان المعنى
ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف
الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على ان تفسيرها هو جزاء
اعني فاعبدوا لكنه هو هو واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في
الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على سببية عما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا لي والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما
في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين
اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم
بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد فهذا اوقع قيام زيد ولزومه
لذلك انه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء
فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام
وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي
اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء ثم
فحصل التخفيف اذ اقيم الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في
كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان جزءا ما التزم حذفه ينبغي ان يشغل حيزه بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء
متوسطا في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام ولذا تقديم
على الفاء جزء من اجزاء الجزاء مفعولا او ظرفا وغير ذلك من المعمولات حسبما يقصد لزوم
ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا
الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز تخطيها الفاء المانع و
يظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض
اما هدينا ثمود دون غيرهم ردا على زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية
بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه

لتعيين المفعول بغير زيد فنقول للتاكيد اي ما اردت زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
التقديم لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا
وعمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده وكذا [illegible]
بل الاحسن ان ياتي بما في لرد الخطاء لافادة الاختصاص لان مثل
[illegible] نحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان
اعتبار الخطاء فيهما خارج عن تكلف ولهذا اي ولان التقديم لرد الخطاء في تعيين
المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول في الجملة لا يقال ما زيدا
ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره
صريح في نفيه ثم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في قلت هذا ولا غيري وكذا يصح ان يقال
زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له
واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء واقع في الفعل بانه الضرب
لا الاكرام وانما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان
يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل
المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي
وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم
على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
ابلغ في الاختصاص من قولك زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد
لا يخفى ان هذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب
زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح في
المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون
وتحقيق المغايرة بان في المفعول المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه



ادعاء طاق اى آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم
المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان
ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب
المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد
ثم البدل والبيان ولان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم قد
جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا
له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه فكلام المفتاح ههنا موافق
لما ذكر في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب
اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض
كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل
الخارجي ليتخلص الناس من شره وقولك قتل زيد رجلا اذا كان
زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه
القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى
نحو قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون
عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم
اى من آل فرعون يعني انه ذكر لرجل ثلثة اوصاف والسبب في تقديم الاول
اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث
لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة
نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان
فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اى
سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام
فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال
المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول وغير ذلك وثانيهما ان تكون
العناية بتقديمه لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على الاول
كقولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني
على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا

ذكر الله وذكر وجه الحبيب اتمنى لكونه في نفسه نصب عينك واما العارض له الموجب
كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت الى استماع ذكره كقوله تعالى
وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم الجار والمجرور على الفاعل لاشتمال
ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان يتطلع
السامع الى تمام حديثه بذكر القرية هل فيها مسلم خير ام كلها كذلك فهذا العارض
جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التاخير مانعا مثل الاخلال
بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة
واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا والدنيا ههنا اسم التفضيل
من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في
قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم
وما اعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله تعالى وجعلوا لله شركاء
مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بلله منكرا وكذا التعلق
بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بلله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره
وقد علم بذلك ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما
الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية
والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بلله من غير اعتبار تعلقه
بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية باحدهما اتم وايراده في الذكر اهم
لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم
للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او للمرعاية على الفاصلة من القسم الثاني وليس كما ينبغي وجوابه
المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب للمقدم ان يكون نصب العين
وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ
بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا
يقال اترفنا الكفرة واغنيناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا

قوله وقد كتب بانه في اقول ان ... فقد اي ضعيفه لانه يحتج الى ان يكون الكلام مفيدا تقديم بعض المعمولات
مع البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا ينبغي ان يقطع عرق الاعتراض بهذا الا ان يكون جوابا ... قوله وجه الجيب ...
دون سائر الامثلة من تقديم المبتدأ او على الخبر دون الكلام على الحال ونظائره ...

على وجه بعيد مثل ان يراد ذنت من خيبة قوم نوح الى كان فسقهم سببا لخيبتهم
لشبهه بها ولا اعتراض على ان كان مناقشة في المثال لكن حق الاعتراض على بعضهم
بان جعل التقديم وجه الحسن ... تقديم المعمولات بعضها على البعض وليس
... الى ما اشرنا اليه من ان اسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد في تقديم الفاعل
على المفعول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض
لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يقال بيان ... تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض
قد يكون بحيث يمتنع الا ان تغلظه على الفاعل في المقصود ههنا تقديم المفعول
على الفاعل واعتبار التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول
على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل

الباب الخامس القصر

القصر في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره
وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان
تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى
غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى
ذلك وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل
بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام
الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي
والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات فلهذا
لم يخرج صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي كما حدد ... توهم المصنف
انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص
الموصوف عند السامع بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف
بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره
لان المراد بقوله او ثان ما يصدق عليه انه ثان او آخر اعم من ان يكون
واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد خرج عنه كثير من امثلة غير
الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم
وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعراء

فليتأمل في هذا المقام لئلا يتوهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد
الامثلة في انشاء هذا التفسير في غير الحقيقي باعتبار الكثرة الوقوع واختيارا لاهون
ويعيد الكذب في كلام البلغاء على ان الامثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا منجم
وليس غيره وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا
تأملت وجدت ما اشرنا اليه في التقسيم ايضا حيث قال ... ادخلت النفي على الوصف
المسلم ... قلت ما شاعر ... النفي ... الاصل ... لست ... ما كان
في الدنيا شعراء ... كذا شعراء ... كقولك زيد وعمرو شاعرا
فليتأمل والنفي ثبوته كذلك في ... وكل منهما اي من
الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة
لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون
حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة
ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك
الموصوف صفات أخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من
وجه لتصادقهما في العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية
بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل في
قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما
دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في
نحو جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في
قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى الا ان
التباس في نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج غير
ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور
على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتأمل والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها من
الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور



او تساويهما عنده فقد عطف على قوله يعتقد العكس وفي لفظ الايضاح
في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده
الامران اعني الاتصاف بتلك الصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف والاتصاف
والاتصاف بغيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد
من يعتقد ان الشاعر اما زيد واما عمرو من غير ان يعلمه على التعيين ويسمى
هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان
تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان آخر
ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين
وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما
يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى
لانه لم يثبت المخاطب الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم مكانها الاولى
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام
والقعود ولم يخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى يوقع القيام مكانه فكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل
صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه بشيء مكان آخر قصر قلب فقط
فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد
خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين
التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد
بالاخرى احدى الصفتين حتى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب
لم يعتقد الاتصاف باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها
لمن اعتقد الاتصاف باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهو صادق
على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصا لصفة مكان اخرى

بل تخصيص الصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه
تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده
فكما يجوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين
فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها
له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين
ولم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان
القعود لان القيام في مكانه قلت بعد ارتكاب جميع ذلك فالاشكال بحاله
لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر
لكنه لا ينتفي فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لان قولك ما زيد الا
قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص بالقيام دون القعود وهذا ظاهر
لا يشتبه فلم يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم
ان يكون المخاطب ممن يعتقد الشركة البتة بل ان يعتقد الشركة او من تساويا له
عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا واضمارا والتقدير
ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد
العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب من تساوى الامران
عنده بقوله دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين ولكن لا يخفى على
متأمل كلام صاحب المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله
هفوة صدرت منه عن غير قصد له الى التدقيق وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في
الموصوف حتى يكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه
مفحما لامتناع الشاعرية والمفحمية لان المفحم هو [illegible] ان الرجل غير شاعر
وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لان
بل يكفي المعنى الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة
كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة

قوله بل يا بارع حيث قال في الشرط الاول مقصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني لا يكون اثباتهما مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وسياق الكلام على وتيرة واحدة يحمل احد الماضي شرط الصفة والآخر على شرط الحسن متعسف ظاهر

المسند اجتماعهما فيصلح ... لان هذا لا يتوقف على تنافيهما اثباتهما لان
بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد وفي التعيين بل قد يصرح بالنفي و
الاثبات جميعا كقولك زيد قائم لا قاعد وان اريد به ان يكون اثبات المسند اليه
تلك الصفة التي تعاقب المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم
كالقيام حتى يكون هذا شرطا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا في حد
لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من دليل آخر مثل ان يصرح المخاطب ويقول
ما زيد الا قاعد والنفي بحسب قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
على اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على ان ذلك شبهة لتنافي كونه قصر
قلب مع ما صرح به صاحب المفتاح والعلامة في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما
يقال ان هذا شرط حسن قصر القلب فيما لا ينتهي عن اللفظ بل مبناه لفظ الا ايضاح
والمفهوم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا
لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب اي لا يجتمع فيه الوصفان
لان هذا الاشتراط يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد
فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته والقصر قد اعتبر صاحب
المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم
يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين لا يبتني على انه ... في قصر التعيين وقصر
التعيين اعم من ان يكون الوصفان متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد
كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه
فكل مادة تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير
عكس وللقصر طرق والمذكورة ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل
وتعريف المسند ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك
فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربع
ويمكن ان يجعل ضمير الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا
لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يجريان في غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة
ههنا وكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا

منها

منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد كاتب
لا شاعر او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين اذ لا بد ان يكون الوصف المثبت
هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف او بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف
للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح
ان العطف بها يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف
وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما
لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا العكس فطريق القصر ... فلا
مجرد الاثبات فانه قال من ... الدلالة وما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها
اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح
ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا اللفظ وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح
انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل لان الاصل العمل ولا
لتوافق اللغة العامة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة وقد علم انه لما لم
يصح في قصر الموصوف مثال الافراد ... لان يكون مثالا للقلب لاشتراط
عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا
مبنيا على تنافي الوصفين بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان
كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق
ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا
قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت
انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد
كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم
ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان على قصر القلب دون
الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول
انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى
جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كأنه عكس
قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط







قوله لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما
لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا [illegible] العطف [illegible]
ويجب في الاصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط
دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو [illegible] فانه لا نص فيه على المنفي
اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة
لا يجامع النفي [illegible] على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد [illegible]
طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون ان [illegible] الثاني
اعني النفي والاستثناء اي ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو
وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون
ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها
التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا
قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما
يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان
نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا [illegible]
[illegible] ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى [illegible]
[illegible] من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان
يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم [illegible]
على النفي مثل امتنع وابى [illegible] وغير ذلك مما ليس من كلمات النفي فانه لا
امتناع في ذلك فكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات النفي
واما ما ذكرت من الوهم [illegible] بالفاتحة في قولنا [illegible] الرجل الكريم عن ان
لا يؤذي غيره فان المفهوم [illegible] لا يؤذي غيره [illegible] ذلك الغير كريما
او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص [illegible] اي بغير لا العاطفة التي ينفي
بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان

[illegible] شيئا بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا الاسم منهما
وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد
على ان يكون الثاني تاكيدا نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما
على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة الاخير اي انما والتقديم فيقع انما
انا تميمي لا قيسي وهو ياتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيد ضربت لا عمرا احسن لان النفي
فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء فانه وان لم يكن النفي
فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي
فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم
خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح
ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله
الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا
المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي
المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون
لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول كما في جاء زيد لا عمرو فانه
صريح في النفي فيكون لا نفيا للمنع وهو ايجاب فتخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله
امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من
جهة ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي في
الدلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي مجيء عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر
كلامهم يقتضي جواز قولنا الا زيدا القيام لا القعود وقرات اليوم الجمعة
لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا
ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد
زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط
مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص كو انما يستجيب
الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون
الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص

قوله اللهم الا ان في نحو هذا الكلام وذكره صاحب المفتاح توجيه الكلام العوام بهذا وصدر الكلام بلفظ كان فيه ايماء الى ذلك ما ذكره في بحث المفتاح ان التقديم اقوى من انما بعض الحواشي لكن الحق ان دلالة التقديم بدلالة الفحوى وانما يدل بالوضع والعقد لا نشك عند الذوق مع القصر كما في التقديم كان دلالة عليه في الغالب ما ترسا انما لا دائما واما الصواب ان في انما لا كلام على كلية ما لا فيه نظر وقد نقل عن الاصوليين اذ بناء على ظاهر الامر لم يحسن مجامعة الكلمة لا العاطفة

سبب في التقديم للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص كما تختص بحيزه وهذا اقرب الى الدليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد

ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان ما يدل على القصر من انما ثم قال عبد القاهر النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاء زيد لا عمرو وانما اشتغل به عليهم مبسوط وفيه بحث لان الكلام في النفي بلاء العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني زيد لم يجئ الا عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد في السر انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما يستعمل له مما

يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكره بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز حيث قال ان موضع انما ان يجيء الخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه كون الخبر مما شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى ترك الاصل في انما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والا افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد صلى الله عليه وآله الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري عن الهلاك والمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدونه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة

قوله ان انتم الا بشر الخ يمكن حمل الآية على قصر القلب او قصر الافراد اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر وذلك ان الرسل ادعوا الجمع بين الرسالة والبشرية فقال الكفار انتم مقصورون على صفة البشرية لا تتجاوزونها الى صفة الرسالة ويمكن ان يحمل على قصر القلب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر وذلك لان الرسل اعتقدوا كونهم بشرا ليس مثلهم بل اختصوا بمرتبة عليا ودرجة قصوى فقال الكفار ان انتم الا بشر مثلنا لا تتجاوزون الى مرتبة تمتنعوا الينا بالنبوة والعلم لم

انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وآله فيما بينهم كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر القلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسل لا يكونوا بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه والمسالمة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا التسليم جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكونوا على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه يستعمل في قوله ان نحن الا بشر مثلكم النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والا اوفق بالجواب الحق فليفهم ومما يشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب لما قررناه



اما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح من قصر افراد يعني الذي سماه المفتاح قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار لما اعتقدوا تنافي الرسالة والبشرية وحكموا على الرسل بكونهم بشرا فكانهم ادعوا انتفاء الرسالة عنهم ونزلوهم منزلة من يدعي انه لا ينبغي ان يتصف بالرسالة والعاقل لا يتصف بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكانه اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما كقوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتقدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ثم اعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة وتباعدا كما ان في مثلثيه كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والنكتة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثانيه كاشتراك الاخيرين في صحة المقصور مع لا العاطفة وغرتيه انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع

النظر والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتداء والخبر كما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاني زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر متعلقاته سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام زيد الا في الليل وما ضربته الا للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يوخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا فقس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما اي تقديمهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هو الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هو الضرب المتعلق بعمرو ولا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما

قوله واعلم ان النقد يهما ... وهم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرو الا زيد وما ضرب الا زيد
الا الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احدا الا عمروا وما ضرب احدا احد الا زيد
... والكلام فيما اذا كان القصر فيهما جميعا وان لم يجز لزم فيما ضرب الا عمروا الا زيد
... ان زيدا مرفوع بمقدر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان لا يمتنع ان يعمل
... المستثنى بها ...

جاز مع قلة لانهما في الحقيقة ... يذكر المتعلق في الاخير وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما
مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب
زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير
الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل
والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من التغير
اختلال وانعكاس المقصود والضابطة ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء
سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم
ان تقديمهما بحالهما انما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول
جميعا فيختل المقصود ولان التقدير فيما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب احدا احد الا عمرا
زيد وفيما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احدا احد الا زيد عمرا وهذا عند من يجوز استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عاطفة مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف
فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء
متعددا ويجعل المقصور في النية مقدما ويجعل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه
نحو ما جاء الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير
العامل في المستثنى نحو رأيتك اذا لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رأيت
والعامل في الموت لم يبق وخطأ بيان ذلك في كتبهم قالوا والظرف في قوله تعالى وما نريك
اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا
بالبينات في البيت الاول اي كما اشتهيات بالبينات والنواجي في البيت الثاني مرفوع بمضمر
اي حماقات النواجي وفيه بحث لان الفعل الاول متعد بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخلو
عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان
عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما قيل ما ضرب الا زيد ثم
قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب عمرا وذلك المضمر وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل
والمفعول جميعا لان من ضربا بها به استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل

قوله الا ان يلزم التخصيص ... لمخصص ... والعائد وجوب تقدير المستثنى منه عاما مناسبا للمستثنى في جنسه
مع المستوية ... دون خاص لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص فلذا اندفع ما يقال لما كان المستثنى منه الفرورة
اقتضاء المستثنى محرجا عنه وقد تعذر الى ... بالضرورة ليقدر ... وهذه الضرورة يندفع بتقدير
عام الى التقدير عام ... ح

انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب
حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون ضرب عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب
الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان
فمنعوا ذلك لاقتضاء القائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم
القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا لا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل والمفعول جميعا
ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه التمسك اي تمسك في افادة القصر
والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك الا ان
التفرغ في الاستثناء المفرغ وهو الذي فيه ترك المستثنى منه وفرغ الفعل الذي
قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه
لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق
الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراها في
علم النحو تقول تأنيث الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر الا كانت الا صيحة بالرفع
وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم
وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ
والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو
انه اذا فرغ الفاعل لما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا لان
الذي تأنيث الفعل كما في الكشاف وعن صاحب المفتاح نظرا الى الاصل والحقيقة
فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المتعدي الى
المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس
بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير
عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء
فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى هذا يكون هند مثلا
في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم في هذا الفعل لفظ الابدال
ولم يجوزوا التصريح باسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية وللاقتصار على الضمير
العائد الى ما ليس في اللفظ وافتراق العامل في المستثنى منه للمستثنى في نحو
بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كسوته الا جبة لباسا او نحو
ذلك مستثنى منه بحرة



لو التي يقع في موضعها ان يكون مصدرية والاكثر ان يقع لو المصدرية بعد ود وما في معناه كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة وقد وكثر
في اهل الكتاب لو يردونكم وانما لو يقع ليت كانه فرلهم لو تاتينا فتحدثنا بالنصب ومنه قوله تعالى لو ان لنا كرة في المحققين انها
ليست قسما برأسه واختلف فيها فقيل هي لو الامتناعية اشربت معنى التمني وقيل هي لو المصدرية واختاره ابن مالك

امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت
زيدا جائني وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان
لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او
عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى
بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستفهام يقتضي الجهل بثبوته وانتفائه
والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة
الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على
تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع
بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام
ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو
تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل
بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي ليت لي مالا فاحج قال الله تعالى لو ان لنا كرة
فنكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا
بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين
للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما علة لقوله مركبتين
والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا
لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى
التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني
بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو
هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على
ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر
مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن صريحا

في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال كانها مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا
بالزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بما يقع في بعض النسخ
لتضمينهما معنى ليت على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد محصول كلام صاحب المفتاح
حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى
التنديم وانما جعل تركيبهما من اجل الاحتياج لتضمن معنى التنديم والتحضيض من غير
توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وفي
الماضي يناسب التنديم وفي المستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام
بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا
للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما ياباه كثير
من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان
نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبهذا يشبه المحالات
والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال
او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال
لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب
المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة
وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام وهو
طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له
الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها مختص
بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم
القبيلين وبهذا الاعتبار صارت الهمزة اعم فقدمها المصنف فقال فالهمزة لطلب
التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم
والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم
بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب تطلب تعيينها او التصور اي
ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل
فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند

الا في قوله علم المقصور لان طلب التصور المسند اليه او المسند من حيث انه مسند اليه او مسند متاخر عن التصديق بالاسناد فيهما

في الخابية ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة
في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم
بوجه اجمالا والطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب
التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح
في طلب تصور المفعول نحو اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان
التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول
وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلان الكلام في ان تقديم المرفوع
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد
القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام
ونحوه وقيل على نحو انه علل قبح هل زيد قام بان هل لا بانه مختص بطلب التصديق
كما سيجيء والمسئول عنه بها اي الذي يسئل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل
في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب
الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فهي على هذا لطلب
التصديق بصدور الفعل منه واذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب
تصور المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا
يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند والفرق بينهما
بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن
وجود الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند
وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت زيدا
اذا كان الشك في الفاعل من هو مع الجزم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا
ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من
المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت واليوم الجمعة
سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل
الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا
فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا معنى

للسؤال

للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة
الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه
ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معلوم معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية انسان
على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسال عن
فاعله وهل لطلب التصديق فقط وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي ولاختصاصها
بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع المفرد ههنا وبعد ام دليل على
كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم
فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا تكون الا لطلب
التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا قيل ازيد قام ام عمرو وقيل هل زيد قام
فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح
طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت
التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصوره
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل
زيد اضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل
محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم اشتغال
المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص
وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص فهذا
يوجب ان يقبح وفي الحبيب اتى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا
قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل
ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسن وذكر بعض المحققين
من النحاة انه اذا وجد الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان مضمرا بالمفسر
يفسره الظاهر فلا يجوز اختيار ان يقال هل زيدا ضربت بل لا بد من ايلائها اياه لفظا
وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول

التصديق بنفس الفعل فيستغني عن اعتبار التقديم وان خبر في نحو رجل عرف
واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى
الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف
ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص
حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة
وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح
البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم ذلك لجواز ان يكون
قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية
ما في الباب انه لا يلزم على ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه
وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقولك اهل عرفت الدار بالغريين وترك
الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت مقام الهمزة وتطفلت
عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت
هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد قائم
هل عمرو قاعد والاصح الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام
قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها فانها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا
لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح
اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل
الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان
هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار ثبات الفعل الواقع فلم
التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في
الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك
وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما
اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع

اما كونه مقارنة للانكار فظاهر اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه اخا واما كونه قرينة لوقوع الضرب في الحال فلانه يفهم من ظاهر هذا الكلام الواقع حالا ثبوت الاخوة في زمان الحال ولا شك ان مضمونها مقارن للضرب العامل فيها فيفهم ثبوت الضرب في زمان الحال

سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى افتقولون
على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح
وقوع هل في هذا الموقع وبهذا اظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل
المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع
الفعل واشعاره الا يرى انه صح قولنا سيجيء زيد راكبا وسافر زيد بيدا وهو
بدمي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما
كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان
بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما
سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن
حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال فاورد قول النحاة دليلا
على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا يشتغل
به لكن نخاف على القاصرين ان يقعوا في مهاوي غير تامل ويخدعوا بها ولا
لاختصاص التصديق بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
مجيئها لغير التصديق كما مر تخصص بالعبادة معنى لا يعبد غيرك وتخصيصها
المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر مما هو
وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته
اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه
حيث يدل بعروضه اما اقتضاء التخصيص اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء
الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي
هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي
مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال
وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم
شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع

انه موكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف فلما ابرز ما سيتجدد في معرض
الثابت دل على كمال العناية بحصوله ومن ابقائه على اصله كما في فهل تشكرون
لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل
تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون
الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها ادل على كمال
ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى
للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة
على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الثابت بخلاف غير البليغ فانه لا فرق
بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل كما هو اصلها وهي
اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة او لا وجوده وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا
كانت مركبة بالنسبة اليها والوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية
من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان
المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما الحركة اي ما
حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة
في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب
الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته
لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف
انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم
من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من
خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما
باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها

مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات
فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم
من حدود الاشياء التي برهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود
بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها
حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الحد
الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين او
بالقياس الى شخص واحد في وقتين ويسأل بمن عن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب
بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه
يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا
ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان
المطلوب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الملاحظة في ايهم في شخص وان كان
تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن
الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه
ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ
هي وجوابه لفظ موضوع مفرد وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه
الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون
قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات
ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام
جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان
يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل كذا مما يفيد للسائل تشخصه
وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى
ان معناه ابشر ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب موسى بقوله ربنا
الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه
على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين











اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه وذلك الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتاخر في الخارج عنه فهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك يحتمل كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج فهو ما يتضمن ذكر الطلب فدل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه الاربعة عن ذكر حرف الشرط اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم الى ما مر ان مقدر بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره يعني توقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده شيئا صح بالقطع توقفه على المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لذاته لا لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد به السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفني بيتك اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر كقولك ان توضأت صحت صلاتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا كقوله تعالى ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا لسؤال مقتضيه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده المصنف احد الاشياء التي تقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك

الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمتولد من الاستفهام اي ليس هو بابا عليحدة بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهي في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده كقولك ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثل لا تكفر تدخل النار واسلم تدخل النار بمعنى ان لا تكفر وان تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع لقرينة نحو قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله تعالى ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دون الله اولياء وحينئذ يترتب قوله فالله هو الولي من غير تقدير الشرط كما في قولك لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلنا ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا خفاء في صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لم يعتقدوا انه لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت بينهما وان التصريح وقوع احدهما يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وستعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بجعله الامر الذي تناديه له يعني انه بلغ من عظم الشان حيث ان المخاطب لا يفي بحقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنه



وبعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر
في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في
ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال
مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه
واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو
شانه وان المخاطب مع تهالكه على الائتمار كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها
الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى
اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما
لانحطاط شانه بعيد له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة
النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم
يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة
التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان
قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن
طلب الاقبال ونقل لتخصيص مطلوبه من بين امثاله بما نسب اليه وهو
اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة
او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل
ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل ذلك صورته صورة النداء وليس
لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير
المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء
اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما
في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحالية ولهذا قال المصنف في تفسيره
اي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقامه اي مقام اي اسم منصوب
معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو نحن معاشر
الانبياء لا نورث وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب
منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام نحو ايها الرجل منقول
فعلى والمضاف يحتمل الجر من المفعول فيكون منصوبا بما مقدر وكونه مثل

المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله
انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه
عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب
بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه
لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعو ويحضر
ومنها التدله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو
ذلك كقوله ايا منزلي سلمى اين سلامكما وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك
بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن
كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا ليلى عند
كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا
مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج
ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي دلالة
على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك
الله للتقوى واما لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما
اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات
او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان
يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء وشفاعة في الحقيقة او لحمل
المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تاتيني غدا
مقام ائتني لتحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز
لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات
المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب

كان المخاطب شارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده ومتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست كلاما لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور

كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا اذا كانت واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف على انا معكم لانه ليس من

مقولهم حتى ان قولهم انا معكم جملة النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ
بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان
لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت
به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد
فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو
من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في ذلك ان حتى و لا العاطفتين
لا تقعان في عطف الجمل وأو واما وأم في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات
ولكن ... في بل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون
بل هو حرف استيناف لمجرد الاضراب يقتضي بل والحكم لكن قد عرف فيما سبق
وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد تكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الا
نتقال من كلام الى آخر اهم غير الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء تفيد كون
المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب
مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس
مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب
عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب الخ ونحو وكم من قرية
اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال
حال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيقعد عمرو
ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثاني في المرتبة مما يحصل بتمامه
في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ
عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الا
خضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد
مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لها كقوله ثم انشأناه خلقا

اخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين
الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة
والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب
والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه
الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة وهي حصول معان في هذه الحروف بخلاف
الواو فانه لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وفي
انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في
الحصول ايضا لانك اذا قلت يضر زيد ينفع عمرو او من غير واو احتمل ان
يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز
قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول
غير متناهية فتميز فيما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تشكل فيه العبارات
والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان
للاولى حكم ولم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك
في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه
في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد
الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان قد لهم وخذلانهم وما يتركهم
في انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم
وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية
بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم
فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية
هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت
قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك

باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان
مقدما على المعطوف عليه فالظ تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت
زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم اذا ليس يقطع لكنه السابق الى الفهم في
الخطابيات فان قلت اذا عطف شئ على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل
كل بالجزائية كقوله متى تاتني اعطك واكسك والظ ان المعطوف بحيث يتوقف
على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه
كقولك اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا
استاذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطفا الله يستهزئ بهم على قالوا من
هذا القبيل قلت لانه لا يصير المعنى واذا قالوا ذلك يستهزئ الله بهم وهذا
غير مستقيم لان الجزاء اعني يستهزئ الله بهم انما هو على نفس استهزائهم
وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا
ذلك لدفع عن انفسهم واسلم من شرهم لم يكن عليهم مواخذة كذا في دلائل الاعجاز
والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن يقصد اعطاؤه
للثانية الخ فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون
ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما
اي شبه احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال
الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين
وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان
يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه والحاصل من احوال الجملتين
اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل والاربعة السابقة الفصل اما
في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة
المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة فقال

قوله الى ان قلت ... يحتاج الى تكلف وهو ان يقال انهم جعلوا الخروج في السفينة كخروج من الغرق والهلاك فلم يتوقفوا بمعالجة السفينة ولاه للاشتغال لشرب الخمر

اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي بان تكون احدى الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى كقوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها
وكل حتف امرء يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم بطلب الماء والكلاء
وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي
نحاولها او نعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل
فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام
يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء
لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطفه عليه ولم يجعل الفعل مجزوما جوابا
للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس
اعني تعليل الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت نزاولها
كلها على تقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى
في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب انه مفعول قال كما قلنا
انا معكم مفعول قالوا فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين
لا محل لاولهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما
اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونهما بين الجملتين اللتين يكون
للاولى منهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين
الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان
في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال
انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له محل من الاعراب وهذا اجعل كقوله
انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب ما مر او معنى فقط نحو اي
لا اختلافهما خبرا وانشاء معنى بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى
وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله
فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على اختلافهما والا
للثاني لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم
ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة
للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه

بل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل
لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى
يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد
المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد
اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير
ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية
ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصد
فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه
اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء
في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه
بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد
درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة
نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في
مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب
المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما
يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني
للمفعول المرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك
الكتاب جزافا اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله
لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه
وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه
انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام
والتفخيم وكأنه الغاية حتى كأنه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل
ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل
والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت
ليكون علما لك بحسب ذلك اي على قدره وعداده وتقديم الجار والمجرور للحصر بحسبها

يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب
جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل
في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع الاتفاق
في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا
جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله
لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة
ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته او بدلا منها عطف على قوله
مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من
الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها
وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان
الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما
يعتنى بشانه لنكتة ككونه اي تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه
او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض
او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من
كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظه غير
لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق
له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية
منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا
في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي
تادية المراد لدلالته اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير
احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه
لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات
وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن
عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه



من استواء الى ... للجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته
اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتادية اى تادية المراد لدلالته عليه
اى لدلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد
الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف
عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه ومقتضياته
فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم
عندى بحسب العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال
لا تقم عندى ولا يراد كفه عند الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد
بالنون دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة ... انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شىء من التاكيد
بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله وان تكن فى السر والجهر مسلما
فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره
العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه
بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد فى ضمن
ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته
ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى تكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال ان مبنى
ان الامر بالشىء يتضمن النهى عن ضده فقوله ارحل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا
وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف ووزانه اى وزان
لا تقيمن عندنا وزان حسنها فى عجبتنى الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير
للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اى
عدم الاقامة غير داخل فى مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما
اى بين عدم الاقامة والارتحال من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال
والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل مفعول اقول كما مر فى ارسوا
نزاولها ودوته فى كلا المثالين اعنى الاية والبيت ان النكتة فى ...

...

بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المقصود لكنها غير
الوافية اما فى الاية فلما فيها من الاجمال واما فى البيت فلما فى دلالتها
على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اى القسم الثالث
من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف
البيان من متبوعه فى افادة الايضاح فلا يعطف عليها لخفائها اى المقتضى
لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه
اى وزان قوله قال يا آدم وزان عمر فى قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال
يا آدم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا
لابى حفص ولا يجوز ان يتوهم انه من باب عطف البيان للفصل لانا اذا قطعنا
النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فلشمول
وقد يعطف الجملة التى تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها
ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون ابناءكم
فى سورة ابراهيم ويذبحون بالواو وحيث طرح الواو وجعله بيانا ليسومونكم
وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليها زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها
لكونها بيانا وتفسيرا المفرد من مفرداته كقوله تعالى من عذاب يوم كبير الى الله
مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير ان مرجعكم الى من هو قادر على كل شىء
فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع
والاتصال بلا ان يشير الى شبههما واما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة
عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما
لعطفها على غيرها مما يؤدى الى فساد المعنى ويسمى هذا كمال الانقطاع
يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين
انشاء وخبرا او المتفقين الملتبسين لا جامع بينهما يشتمل على مانع لكن هذا دون
لان المانع فى هذا خارجى ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك
قطعا مثاله وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها فى الضلال تهيم

قوله لئلا يتوهم ففيه بحث لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا او نعتا او بيانا له
او بدلا منه فهو كالوصل في الفصل والوصل ايهام خلاف المقصود فقد تحقق تعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن
ان يقال ان الامر عند الفصل مشترك بين الاحتمالات والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السياق والتقرير الاستئناف
اظهر في الجملة لانها مستقلة لا تحتاج اليه واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالمتعين في
الواو فاحتمال خلاف المقصود والعطف اقرب منه لا تركه فلهذا اختير الفصل

لان بين الجملتين الخبريتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب
وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على
قوله ابغي هو اقرب اليه فيكون هذا ايضا مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل
الاستئناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية
الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها اوهم
عطفه على جملة قالوا او على جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه
انما للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين
امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يكفي في تركه لظهور امتناع عطف الشرطية
على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ثم لكان عطف
الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه
ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني
يستهزئ والله يستهزئ بهم وقالوا انهم ... المقال او فات الملوات بل لاتحادهما
في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالغير
بدليل انه قال فقطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لعدم
الجامع بينهما واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها
اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى
كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع
الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد
للسؤال فتنزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب
بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل
السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
ان يسال او ان لا يسمع منه شيء على اغنائه اي مثل ان لا يسمع من السامع

شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العطف اولى بمعنى ذلك فليحفظ
كلام السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف
وكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها
كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا
حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي
هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال فيما قطع
قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان
ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على
المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام
اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام
المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك
ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ
فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال
اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما
تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته
الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر
دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة
اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته
كذا او كذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن
لانهما ابعد من اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص
وعدم التاكيد مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل



الظاهر المتبادر واما قلنا كيد معان عن دفع الشك ورد
الانكار كما سبق وليس فائدته منحصرة فيهما حتى لو كان السؤال
عن مطلق السبب لكان السؤال عن لقصورة الذي لا يتصور فيه شك
وتردد فيه يؤكد به الجواب كما اوضحه الفاضل المحشي ح

عم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم لما مر في
احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته
بمؤكد نعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان
لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص اى اهل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له
فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل فاذا قلت
العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق
السبب اى لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقويهما فيتفاوت
هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى غير السبب المطلق
والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فاذا قال ابراهيم في جواب
سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كان بالجملة
الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على
الدوام والثبوت اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا جماعة امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما
كان مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شان اكثر الغمرات
والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي فقيل قوله صدقوا عاما يناله لكونه
استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام
كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب اما
ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصيته كما في
الثاني فان العلم حاصل باحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه
والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن والفوائد منه هذا تقسيم آخر للاستيناف
وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه اى اوقع عنه الاستيناف
بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت
الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اى على صفة ما استونف

المديث عنه اعني مشقه تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم
ومنه ما يأتي باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو
احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا
احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبني على صفة
ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كتقدم
الصداقة في المثال المذكور لما سبق انه يفهم من ترتب الحكم على الوصف علية
له واما اذا حصلت لما استونف عنه في الكلام السابق صفات ثم ذكرته
في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل
ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على
هدى من ربهم على وجه فان قلنا ان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب
يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او بنيناه
على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله
قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم قدر
السؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك الحكم كونه حقيقيا به تارة
باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس هذا في
جميع صور الاستيناف في هذين القسمين ولهذا قال ومنه ومنه دون اما
واما فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه
رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اى على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا
للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام
شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم قريش
لهم الف اى ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في
الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى موالفة
في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت



بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا
الاستيناف كله واقيم قوله ابهم الف وليس لكم الا آلاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل
ان يكون قوله ابهم الف وليس لكم الا آلاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف
كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال ابهم الف وليس لكم الا آلاف فيكون
في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه
لان قوله ابهم الف البتة لكذبتم المحذوف يحتمل سوا ان يكون استينافا جوابا
له او بيانا مجيبه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكان جعله
في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام
شئ مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر
مبتداء محذوف اي هم نحن فحذف المبتداء والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما
ولما فرغ من احوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين
للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله
فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك
فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعا فبينهما
كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله
لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة
للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك
العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط
اي واما الوصل للتوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم
انه بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما [illegible]
وقد علم مما تقدم ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال
والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فنحو
واذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون
بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم
يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما نذكر بعد هذا من ان الجامع
بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كانت

كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت كلتاهما خبريتين
معنى فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية
خبرية او بالعكس او كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين
لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية
اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية
والمتناسبتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والا
تفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا اكتفاء اشارة الى انه يمكن تطبيقه
على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال
للاتفاق معنى فقط فقال كقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا
لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا
كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه
كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله تعالى وبالوالدين احسانا لا بد
له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا
لقسم آخر وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين
لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا
بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على
تؤمنون قبله وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف
وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى بالله
ورسوله وبالثاني هو النبي عم وهما وان كانا متناسبتين لكن في الكشاف
انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق

قوله وليس المعتمد بالعطف اراد انه ليس المعتمد بعطف الامر من حيث انه امر الجملة الانشائية المخبرة من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ما اريد بها في قولهم وبالجملة في قولهم وجملة الامر والمشار لها وهو الامر الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون اه والمعنى المعتمد بالعطف الحاصل كما يشير اليه قوله بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون اه والمعنى المعتمد لعطف حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المؤمنين المنظور في العطف وكذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي كذلك حتى يطلب لها مشاكل وا ما قول صاحب الكشاف

الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي امنوا فالصحيح عطف فبشر عليه

فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد صلى الله عليه وآله كذا او فبشر او على محذوف اي فانذر يا محمد صلى الله عليه وآله وبشر اي لتشرته فالبشر اي سرا اي صار مسرورا او مما اتفق الجملتان اي الجملة معنى فقط والثانية انشائي في المعنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يوخذ عليهم ميثاق الكتاب ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاية وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وقوع حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله تعالى وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية امر النبي بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول يا فلان اقبل وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي زيد ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما اي جامع كما اشار اليه بقوله زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير

قد وهم كثير بين المحسوسات في فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي لا يدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يرتسم فيها صور كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين في را باعتبار كونهما له للحكم قلت فالمحضور عنده الحاكم لا بد ان

لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يجب ان يكون احدهما سببا من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلاح ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا او كادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ويغني بالقوة ما يمكن ادراكه باحد الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس يستعملها على اي نظام تريد فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي
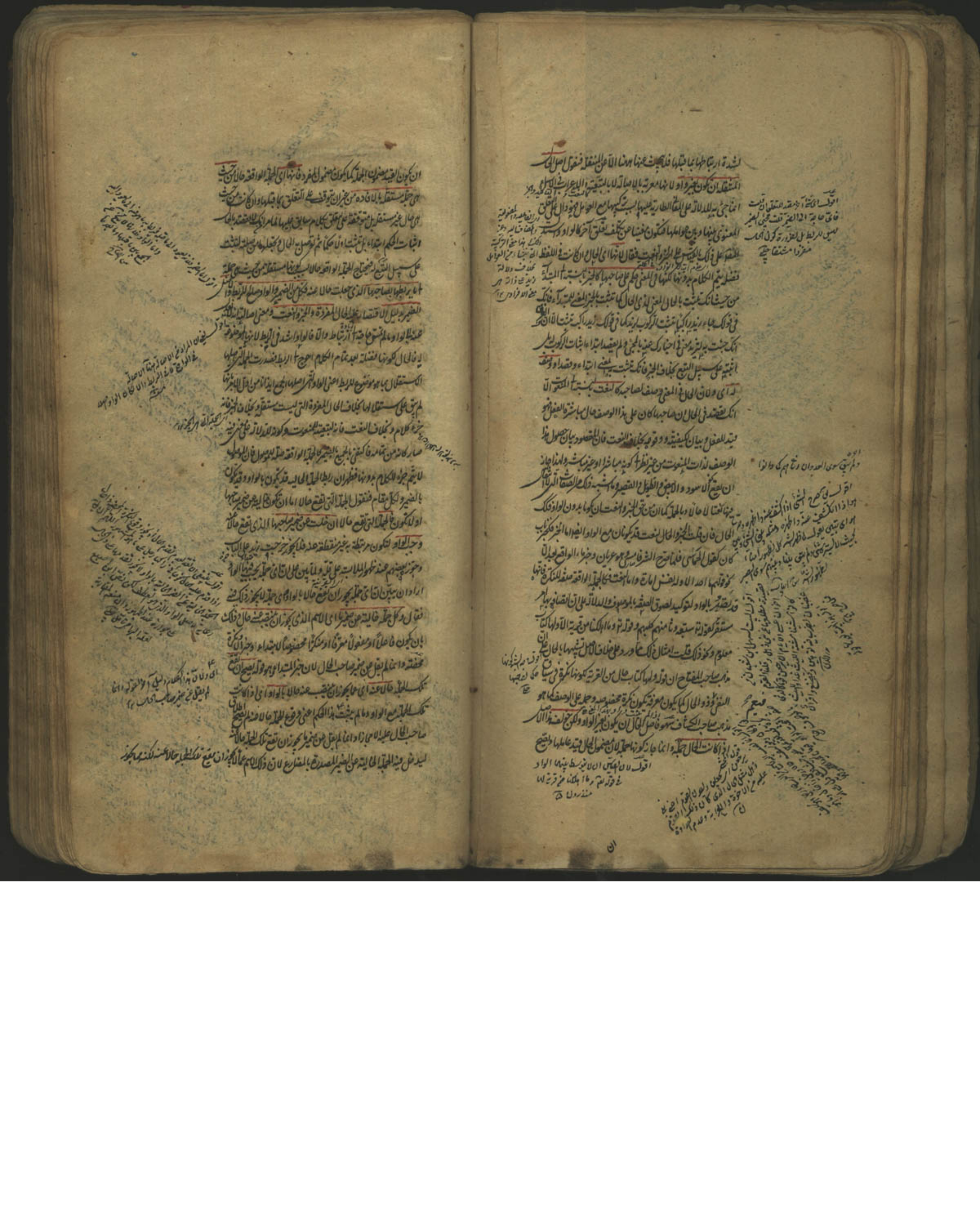


المتنافي كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
تصديق النبي في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك
والاذعان له من غير اباء وجحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار
به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا
ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
وشبههما بتقضيهما اي المذكورات كالاسود والابيض في المؤمن والكافر
فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين والا فهما لا يتواردان على المحل فكيف يتضادان وذلك
لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في
المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع
والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام
دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا
بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين
باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين لكونهما
عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو
الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
فليجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار
والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في الاسود والابيض
جزء مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لا يعتبر ان فيهما ما ذكر واما
الاول والثاني فان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا
بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر
في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا
بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه
لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك كان الضد اقرب

خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر
البياض وكذا السماء والارض بخلاف ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل
كل منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف
على وهمي وتغيير الجامع الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسباب التقارن
في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال هي في خيال آخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال وهي في آخر مما لا يقع قط ولصاحب علم
المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف
والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب
مما يفوته الحصر وهذه الامثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان
ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم
وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع
ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد و
البياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعل من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون
كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نم
ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد به ان تضاد هذا السواد
وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت
بين التماثل والتضايف وشبه التماثل وشبه التضاد في انها اذا نسبت الى الجزئيات
كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في
الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا
يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت غير تقرير كلام صاحب المفتاح
مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتها

مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع
بامتناع العطف نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبا فيه والسكاكي
ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة
ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين
واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف او لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام
وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما او
كان الخبران متخالفين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمص
لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى
فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اي ذي التصور مثل الاتحاد في المخبر عنه
او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن
لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني
العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما نفسهما
حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور
المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام
على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب
الكلام فليتأمل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله
الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية
اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة
وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض
للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قائم وعمرو قعد وزعم الشارح
العلامة انه انما فصل القول كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وعمرو
قعد خبره وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قدما عليهما والمعنى يجب ان يقدرا اسميتين او فعليتين لا ان تقيد احدهما

اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر عن مثله بل
وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى انه اذا كانت جملة اسمية
خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا والاحسن المناسب بان يؤتى
بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه
في نحو زيد قام وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية
واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف
اي اكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان
غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد
اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه
في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنسبة الى اسميتها و
النصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعراب
باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل التناسب ولا يخفى على الفطن لطف هذا الوجه
ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد
في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد
في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تع ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله وقوله تع ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمتك ايضا ومنه
قوله تع وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تع فاذا
جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون تذنيب ثم عقب
باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى
بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء وكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل
وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية
على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي وغير مؤكدة والحق ان الحال التي
ليست مما يثبت تارة ويزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية فمن
اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة
والمنتقلة وليسم دائمة وثابتة فالجملة الحال المنتقلة ليست محلا للواو



ان ينتصب عنه حال في الجملة وصح يكون قوله كل جملة حالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه
حال متناولا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور فيصح استثناء ما بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا
ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان الرابط مثله يجب ان يكون الضمير فقط
فان قلت قوله كل جملة العموم شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا
سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون محتملا للتقييد في الدلالة على حصول مضمونه
وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة
المقصودة بالنظر لقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا
ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية
خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحروف المقتضي
لصدر الكلام لا يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وهو يد اقتضاء
لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه من الخبر يصرف الى نفسه
ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من
الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة
تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله
من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق
الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم
ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام
وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي
اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين
وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين
اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت
طلاق والطلاق ألية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام
الكلام كقوله ع انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان قلت اي وان

لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان
يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعضها
يجب ان يكون فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها
يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية
والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير
كقوله ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال
هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي
اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول
والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة
مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي
المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة
فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي افادة دلالته على
حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم
الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع
كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد تقرر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة
من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان
يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون حالا
وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع
المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه
مثله ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
بالنثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول العرب قمت واصك
وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت
وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم

فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثل قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني
رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه
شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو
فيهما اي قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا
وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت
ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان
يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية
مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول
الواو وتركه بغير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون النهي لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون
الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف
على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو ففيما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا ولاجل ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله
وحقيقة ... انما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة
لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل
على عدم الحصول لا على الحصول ... ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل النفي
المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون
لن لانها حرف استقبال وشرط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان نوع الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا
حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا راكبا حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى
المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبعدوا تصدير الجملة الحالية
بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي
بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا
انضم اليه ما يدل ظاهرا على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول

عدم م

جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اغادوا من
ولو عدوني وكنت وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخل عليها الواو
في موضع الحال اي خرج ووجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى
لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء
بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله اخبارا اني يكون لي
غلام وقد بلغني الكبر وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا
فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا
منهما تقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلته بقوله وقوله اني
يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم
سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واما
امثال المنفي بلما مجردا عن الواو فلانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه
ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت
فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة
لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على المقارنة
شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب
الماضي الى الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان الحال في الحال المقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا زمان التكلم واذا كان العامل
والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين والحق
لفظة قد انما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم فربما يكون
قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي
هي زمان التكلم يوجب تصدير المضارع المثبت بالواو واذا كان العامل
مستقبلا كقولنا سيجيء الامير ويقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة
للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا
المقام ان اصالة الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظة قد انما تقربه
من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي

في الحالية لشأن في الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقال لو انها
رئيد في السنة الماضية وقد ركب كما ترى اشتراط ظهور الجملة الحالية من حرف الاستقبال
فظهر ان المصدر بالماضي المثبت بلفظ قد لمجرد الاستحسان اللفظي وكثيرا ما يقيد الفعل
الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن بتقدير لفظ قد
قد يكثر فيه سوء الاستبعاد كقول ابي العلاء اصدقه في مرية وقد امترت
صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي
بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم واتها
هيئة ان الحقيقة وبهذا ظهر بطلان ما قاله السخاوي من انك اذا قلت
جئت وقد ركب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت
ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء والآتية
فتلبس بها استدعى فلا تقضه جزء منها بالماضي وللتلبس بها ودوام
عليه صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز
فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول لكونه ماضيا منفيا احتاج
في تحقيق المقارنة الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز الامرين
في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته
على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم
وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار
اي استمرار ذلك الانتفاء ان عاد انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد
امس لكنه ضرب اليوم فيحصل اي تحصل او بان الاصل فيه الاستمرار الدال عليها
اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع وذلك
الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان
وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب
مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم
ارادوا ان يكون النفي والاثبات المتعلقان بزمان واحد في طرفي نقيض
فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز

تغاير

تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
الاستغراق او لاستمرار العرض اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي
موجبا للتكرار دون الامر وكان في النفي اثباته وامثال ما وال ما
ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني
ان بقاء الحادث اعم استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب
بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب موجود بوجه فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل
في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت
ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت
الجملة فعلية وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة
لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى
في رجع عوده على بدئه يعني رجع فوه وعوده على البداء اي رجع على
ما ابتدأ على ان البداء مصدر بمعنى المفعول واتى دخولها اي دخول الواو
دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم
الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله
اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه
وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو
ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو
سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع
وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع نحو جاء زيد
وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل

بيان ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو
بمنزلة جاءني مسرعا في انك تثبت له مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر
وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو
مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت
فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في
نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها
مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها
جاءت لربط الجملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني
زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة
في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل
نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو
نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم
مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا علي شيء من ظلمة الليل
غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده
على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف
لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة
ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو
قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء
سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع
لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد
كذلك الخبر والنعت فالواجب ان يذكر شيئا يقتضي اختيار الافراد

المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع
في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف
الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى
مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما
ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية
الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله
بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك [illegible]
على [illegible] في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيتا [illegible] سأله
وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب من المفرد من قولك
وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس
بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو
في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او يسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع
اما اولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال الشيخ في موضع آخر
انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه [illegible]
مما يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج
وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك لم
ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز
تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل او تشبيه بالمفرد وهذا الشعر كلام
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية
اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي العطف
لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد
راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث فذكر في
قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين
[illegible] فالاولى [illegible] منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس
لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي



والله اعلم الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي
يكون تعقلهما بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام
ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام
فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان ينص على التعيين والتحقيق ان
الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب
كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب
فكيف يمكن ان ينص على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء
على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط
الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا عي وفهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم
تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي الكلام لا يحمد من الاوساط

بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخنس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف
وهي هو نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام [illegible] لا يقتضي ذكر المسند اليه
وصدق الحد بدون الاول في قوله رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين
في الاطناب ايضا بترك لاسبق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الا[illegible]
طنا بين الفهمين عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب
وقد يتوهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز
ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام
وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف
ايضا او قيل الايجاز اخص مطلقا لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه
لان كثيرا من الامور نسبية والمعاني الاضافية قد يحقق معانيها ويعرف تعريفا
يليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه
لا يمكن ان يحقق ويتعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب حتى
يامن ويتهيا هذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره
السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز
الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا
بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف
الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار
يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان
الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية المعاني بعبارات مختلفة في الوضوح
والخفاء والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما
المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما
بينهم في المحاورات العرفية بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم
للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء
على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي
مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما تريد من ذلك

اقرب

في الابواب

شارة بين الكيفية بمعنى الاول والاطناب بمعنى الثاني

اقول الابوة كون الحيوان بحيث يتولد من نطفته
شخص آخر والبنوة حيوان بحيث يتولد من نطفة
شخص آخر والاخوة كون الشخصين بحيث يتولد
الى من نطفة شخص واحد والاب والابن
متضايفان حقيقيان

قوله يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقيل زوجها واستولى على مملكته
وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك وارادت ان تزوجني
فتضم ملكي لملكك فسر بذلك وشاور اهل الزباء من ثقاته [illegible]
ان تكتب اليها [illegible]
الرأي ثم اوضح البيت [illegible]

في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب اذ لا يلزم ان يقال التعبير عن
المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او
زائد والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا
فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان ان المقبول من طرق
التعبير عن المراد تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص
عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة والمساواة ان يكون اللفظ بمقدار
اصل المراد والايجاز ان يكون ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ
زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن
المراد غير واف ببيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش
خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة ممن اي من عيش من عاش كدا اي
مكدودا متعوبا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني ان اصل مراده ان العيش
الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف
بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتبر باعتبار العيش
الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقاء دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور
فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق
كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش
في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا
عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرير وبنيه
على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا
على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن
الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة ابن الابرش وقددت الاديم لراهشيه
والفى اي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد لا فائدة
في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير
في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وفي قولها للزباء وعن الحشو المفسد
اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون
الزائد متعينا وهو ضربان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا



ای اہم عما کانوا علیہ من قتل جماعة بواحد فالمعنی لکم فی هذا الجنس من الحکم الذی
هو القصاص حیوة عظیمة او النوع عطف علی التعظیم ای لکم فی القصاص نوع من
الحیوة وهی الحیوة الحاصلة للمقتول ای الذی یقصد قتله والقاتل بالارتداع
عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل وعلم انه یقتص
منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده ای یکون قوله
ولکم فی القصاص حیوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحیوة بخلاف قولهم
فان القتل الذی هو انفی للقتل ما یکون علی وجه القصاص لا مطلق القتل لان
القتل ظلما لیس انفی للقتل بل ادعی له وخلوه ای خلو قوله ولکم فی القصاص
حیوة عن التکرار بخلاف قولهم فانه یشتمل علی تکرار القتل والتکرار من حیث انه
تکرار من عیوب الکلام بمعنی ان الخلو عن التکرار افضل مما یشتمل علیه ولا یلزم
من هذا ان یکون التکرار مخلا بالفصاحة فان قیل فی هذا التکرار رد العجز
علی الصدر وهذا لا ینافی رجحان الخالی عن التکرار ولهذا قالوا الاحسن
فی رد العجز علی الصدر ان لا یؤدی الی التکرار بان یکون کل من اللفظین
بمعنی آخر واستغنائه ای باستغناء قوله ولکم فی القصاص حیوة عن تقدیر
محذوف بخلاف قولهم فانه یحتاج الیه ای القتل انفی للقتل من ترکه والمطابقة
ای باشتماله علی صنعة المطابقة وهی الجمع بین المتضادین کالقصاص والحیوة
ورجح ایضا بما فیه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفویت للحیوة وقد جعل
مکانا وظرفا للحیوة وسلامته من توالی الاسباب الخفیفة التی تنقص سلاسة
الکلام بخلاف قولهم فانه لیس فیما یجمع حرفین متحرکین متلاصقین الا فی موضع
واحد وخلوه مما یشتمل علیه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشیء ینفی نفسه
وفیه نظر لان ذلک غرابة محضة وبما فیه من تقدیم الخبر علی المبتدأ للاختصاص
مبالغة وفیه نظر لان تقدیم الخبر علی المبتدأ المنکر مثل فی الدار رجل لا یفید
الاختصاص وایجاز الحذف عطف علی ایجاز القصر وهو ما یکون بحذف شیء
والمحذوف اما جزء جملة یعنی بالجزء ما یذکر فی الکلام ویتعلق به ولا یکون مستقلا
عمدة کان او فضلة مفردا کان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل
القریة ای اهل القریة او موصوف نحو قول العرجی انا ابن جلا وطلاع الثنایا

متی اضع العمامة تعرفونی الثنیة العقبة وفلان طلاع الثنایا ای رکاب لصعاب
الامور ای انا ابن رجل جلا ای انکشف امره او جلا الامور ای کشفها
فحذف الموصوف قیل ان الصفة اذا کانت جملة لا یحذف موصوفها الا بشرط
ان یکون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن وفی کقوله تعالی ومنهم دون ذلک
وکقولک ما فی القوم دون هذا او فی غیره نادر لا سیما اذا لم یکن مضافا غیر
الظرف الی الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوین لانه محکی کیزید فی
قوله نبئت اخوالی بنی یزید ظلما علینا لهم فدید لا لانه غیر منصرف للعلمیة
ووزن الفعل علی ما توهم بعض النحاة لان هذا الوزن لیس مما یختص الفعل ولا
فی اوله زیادة کزیادة الفعل وتحقیق ذلک ان الفعل المنقول الی العلمیة اذا
اعتبر معه ضمیر فاعله وجعل الجملة علما فهو محکی والا فحکمه حکم المفرد فی الانصراف
وعدمه او صفة نحو وکان وراءهم ملک یاخذ کل سفینة غصبا ای کل سفینة
صحیحة او نحوها کسالمة او غیر معیبة وما یؤدی هذا المعنی بدلیل ما قبله وهو قوله
فاردت ان اعیبها فانه یدل علی ان الملک کان انما یاخذ الصحیحة دون
المعیبة او شرط کما مر فی آخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار
نحو واذا قیل لهم اتقوا ما بین ایدیکم وما خلفکم لعلکم ترحمون ای اعرضوا
بدلیل ما بعده وهو قوله تعالی وما تاتیهم من آیة من آیات ربهم الا کانوا عنها
معرضین او للدلالة عطف علی قوله لمجرد الاختصار یعنی یکون حذف
جواب الشرط للدلالة علی انه ای جواب الشرط شیء لا یحیط به الوصف او لتذهب
نفس السامع کل مذهب ممکن ولا یتصور مطلوبا او مکروها الا ویجوز ان
یکون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذکر فانه یتعین وربما سهل امره عنده
الا یری ان المولی اذا قال لعبده والله لئن قمت الیک وسکت تزاحمت
علیه من الظنون المعترضة للوعید ما لا تتزاحم لو نص علی مؤاخذته علی ضرب
من العذاب وکذلک اذا قال اذا رایتنی شابا وسکت حالت
الافکار له بما لم یکن بلواتی بالجواب مثالهما ای مثال الحذف للدلالة
علی انه شیء لا یحیط به الوصف والحذف لیذهب نفس السامع کل مذهب ممکن
ولو تری اذ وقفوا علی النار ولو تری اذ الظالمون موقوفون عند ربهم

قوله وجاء زيد ليس الا التقدير في المثال الاول ليس كلابسه الا زيد وفي الثالث
والرابع يا رب ويا غلامي وفي الخامس ليعذبن بدليل قوله ثم فصب عليهم ربك سوط
عذاب وفي السادس كان ما كان

ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي والمحذوف غير
ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب
السابقة وكالحال نحو الكبير لتستبين اي منه والمستثنى نحو زيد جاء ليس الا
والمضاف نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب
القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكا
لمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله اعظم
درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وكجملة عطف على ما جزء
جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل و
منه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه
على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة
هي سبب المذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة
فبعث الله النبيين اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله تعالى ليحكم
بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد
انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي
اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت
تسمى فاء فصيحة انما هو على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف
شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين
والمشهور في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد
جئنا خراسانا او غيرهما اي السبب والمسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدأ والخبر وقوله
جعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط

طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا ما لهن ومالي اي طربن فالتفتت
فسكنتها وهي لا تسكن ثم اعادوها وقد اقتضت ان تضيق الحجب من كثرة
معاودتي وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف
كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر
لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو
سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقامه المسبب ثم الحذف لا بد له من
دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر
على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على
الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من
محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من
هذه الاشياء تناولها ولتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل
شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ان
يدل بمعنى الدلالة لا يتعلق من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على
الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل
على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر والعذاب
اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل
ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه
فان العقل دل على ان فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان
على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل
ان يقدر في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه او في شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت
على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره
اياه اي لقهر الحب المفرط لصاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا
في شانه لكونه شاملا له فيتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة
ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع
انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على

قوله رفأت الثوب رفأه اذا اصلحت ماوهى منه في شرح الكشاف امثال هذه التراكيب المخاطب لا تحي مثلا لقول رفأت الثوب بل اي
اوتي اي اصلحت بدل اذا اصلحت وشهد ناهناك مع ان ماذكره انما يرد اذا قرئ الفعل لبدل ليني صيغة الحكاية واما اذا قرئ على
صيغة المخاطب فلا يكون فيه الا التعسف لان المخاطب لو قرأت في صيغة المتكلم ترفأه لا ارفأه
وهو اظهر لانه ان يعتبر هنا ونحوه ان يكون القايل هو المخاطب ومع ذلك هي عبارة فلعله كما صرح به الشارح في شرح الكشاف

في جبلة الدواي خلقه الله والجبلة الخلقة صح

الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بدله من فعل يتعلق هو به على ما شهد
به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ او
عند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل شرع
فيه ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام اوا
المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا
الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة
والرفاء الالتئام والاتفاق تقول رفأت الثوب رفأة اذا اصلحت
ماوهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين
مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن
في النفوس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم
بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او ليكمل لذة العلم به اي بالمعنى
وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم
فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون
وجه تشوقت النفوس الى العلم به وتألمت لفقدانها اياه فاذا حصل
لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به فالعلم الضروري بان
اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة
الخلاص عن الالم وعما يؤاخي ذلك اي قوله تعالى هل ينظرون الا ان
ياتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي
هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان الغم
اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر
من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من
حيث يتوقع الغيث وهذا الهم من الله تعالى لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح
لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وابانه وهذا الايضاح بعد الابهام
يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون لتفخيم الشيء المبين

ولتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة
ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلم
قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا لانه ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا
وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل
الاطناب فيعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه
حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام
في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى
الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف
وايهام الجمع بين المتنافيين اي الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل
ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي
تستلذ بها النفس وانما قال ايهام الجمع لانه ليس
حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان
يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا
ممتنع ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز
الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم
ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل و
يشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى
هذا التوشيع لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير عن
المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام
ونعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او
الابدال فلو قال اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن
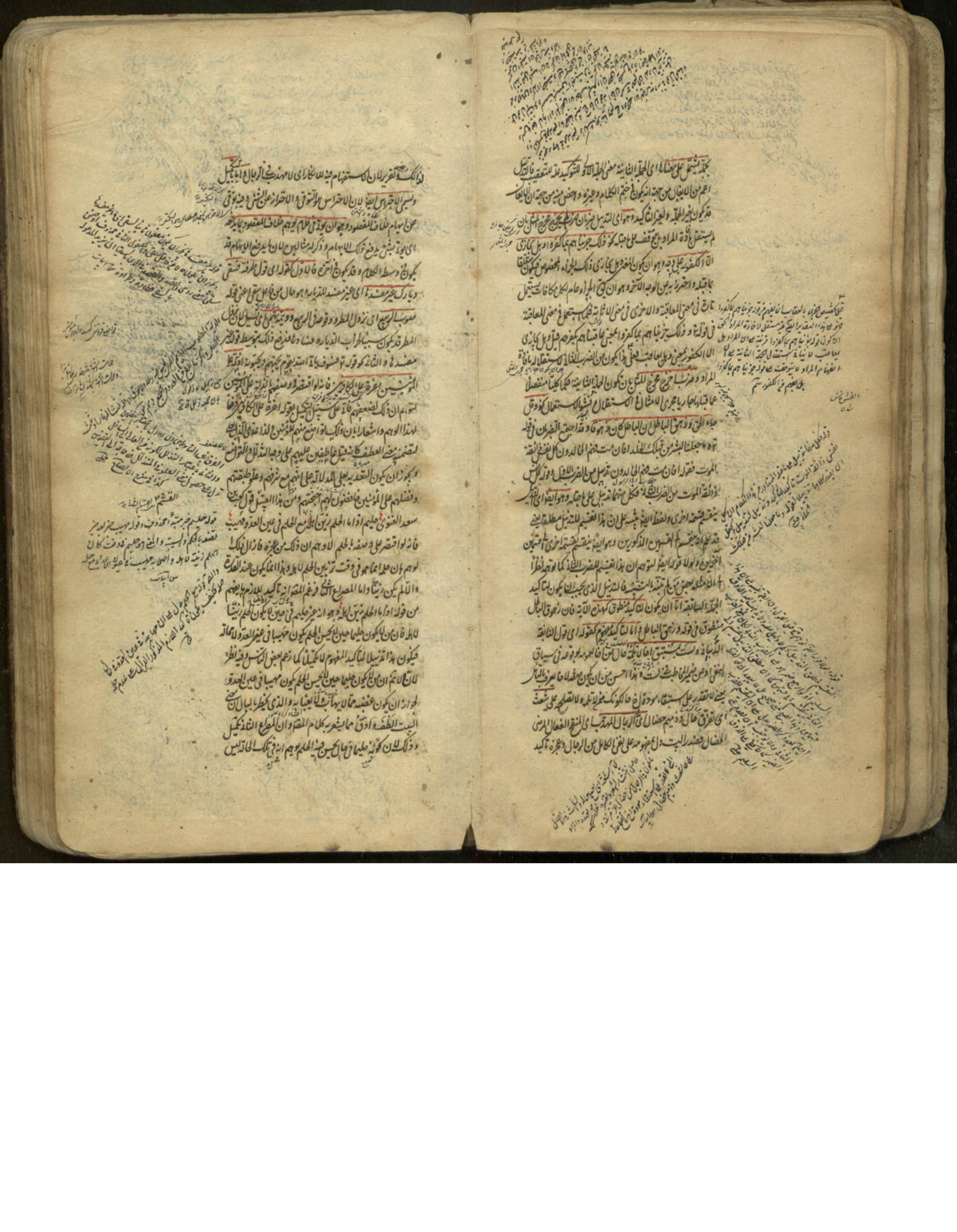
سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة حتى كأنه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمل لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح باسمه وذلك قد يكون في معرض كقوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملئكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلامهم نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فيتنبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا كرر الاول بلفظه كقوله والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرار زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله

فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا

ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا

ومنها تذكر ما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن الربط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون

انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعد العهد بالفصل الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كأنه علم اي جبل مرتفع في رأسه نار فان قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف في الهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض فشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وفيه تنبيه بطلان ما قيل ان المراد ان قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكون الجزع غير المقصود في بيت السقط فيحيا بالكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيل خال فانه لما جعل الفم كاسا مثقفا خاتما من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع كل احد من المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة



بجملة تشتمل على معناها اى الجملة الثانية معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل
اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان
لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى
الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا
بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يكون الجزاء عاما لكل مكافاة يستعمل
تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة فلما استعمل فى معنى المعاقبة
فى قوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازى
الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثانى لاستقلاله بافادة
المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا
عما قبلها جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل
جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان فى قوله
تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة
الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائقة الموت من الضرب الثانى فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل
ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا ينبه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا يعنى
قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين
اخريين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثانى كما توهمه نظرا
الى المثال بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذى يجب ان يكون لتاكيد
الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل
منطوق فى قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اى قول النابغة
الذبيانى ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه لوقوعه فى سياق
النفى او من ضمير المخاطب فى لست وهذا احسن من ان يكون صفة لاخا لا يعرف بالمثال
يعنى لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لم تلمه ولا تصلحه على شعث
اى تفرق حال وذميم خصال اى الرجال المهذب اى المنقح الفعال المرضى
الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال وعجزه تاكيد

لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اى لا مهذب فى الرجال واما بالتكميل
ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقى والاحتراز عن الشئ وفيه توقى
عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه
اى يؤتى بشئ يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد
يكون فى وسط الكلام وقد يكون فى آخره فالاول كقوله اى قول طرفة فسقى
ديارك غير مفسدها اى غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعنى قوله
صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل فلما كان نزول
المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها دفع ذلك بتوسيط قوله غير
مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على
المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا
لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى
لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع
ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول كعب بن
سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم فى عين العدو مهيب
فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال ذلك
الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة
والا لم يكن زينا واما المصراع الثانى فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم
من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم فى حين لا يكون الحلم زينا
لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لا محالة
فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر
لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو
لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به والذى يخطر بالبال ان معنى
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل
وذلك لان كونه حليما فى حال يحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس

مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب والمهابة فنفى ذلك
الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة
التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته في ضميره وكشف في تلك
الحالة واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام
اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب
الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة في
قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل
للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو
ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل
لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند
اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال كلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا
منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون
فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله
ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله
وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي كالدعاء في قول عوف
ابن محلم الشيباني يشكو عن كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان اي ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها جملة
معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا
حالية كما ذكره بعض النحاة وبشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب كما في الاول
انما فائدة الجملة الاولى تحسبها ان فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا
على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله ما ذكر في قوله والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى انها اعتراض بين قولها اني وضعتها انثى وقوله
سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثير ما يلتبس بالحال والفرق دقيق

قوله والفرق دقيق يشار اليه صاحب الكشاف فقال ابن مالك في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية بامتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان ولن وحرف التنفيس وجوازها كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة المفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذه في الفرق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد للعامل ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية

اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون
ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها
او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم ومذهب في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير
الشان محذوف يعني ان المقدورات البتة وان وقع فيها تاخير وفي هذا تسلية
وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية
وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا كان الواقع هو فيه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان
الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض اكثر من جملة بين كلامين متصلين
معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن
من حيث امركم الله يعني ان الماتى الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي
في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه
هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن
نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين
ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة وتذكير الحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة
والاستعطاف في قول ابي الطيب خفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت
فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان
السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة ولا
وصله يصفو لنا فنكارمه وفان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين
سببه فان في الياس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض
غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يكون ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف
المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون
دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة لا يليها

جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يجعلوا التذييل الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال ذلك الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا امر لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب يعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بان يكون بدلا منها او تاكيدا لها ويكون الغرض منها تاكيد الكل اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احدهما ولا محل له من الاعراب جملة او كان اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان لا يشترط في الاعتراض عنده ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط فكيف يصح قوله كونه غير جملة الا ان

المفرد ولا بد له من في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عنده ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له من الاعراب محل فمن الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى والذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان الايمان لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ هو اتي فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يصح ان يكون من التكميل لانه الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اقتصر لترك قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم لكاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا عليه



يصف نفسه بالمعالي حيث قول ابو عمر في الدنيا ذو هيبة هذا الممدوح اذا عرض له
سيادة ولو برزت الدنيا في هيئة امرأة حسناء بكر كاعب تفتن
بها القلوب

وكذا قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة
الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد
اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة وتمامه ولو برزت
في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها
اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر الآخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السالكة
مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي
يصرع اي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة
حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا
بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب
ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسألون وقول
الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي
نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا اشار به الى انقيادهم
واقتداء الناس بهم تعظيم رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى
رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل
كل فعل والبيت مختص بالقول والكلام يلزم منه عموم الافعال اللهم تم علم المعاني
بحمد الله وتوفيقه فنحمده على جزيل نواله ونصلي على نبينا محمد وآله صلوات الله
عليهم ونسأله التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده والله اعلم

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه
لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم
المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهمه
واراد بالمعنى الواحد ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه
المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي

اراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او
اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على
انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر
على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك
من علم البيان ولا حاجة الى ان نقول في وضوح الدلالة وخفائها لان كل
واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى
الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة والغضنفر
كالاسد والليث والحارث على ان الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة الوضعية
كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف
على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم
بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضافة الدلالة الى اللفظ
احتراز عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل
فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون
للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم
الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهو الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
بذلك عند عروض الوجع له اولا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة



يصف شغفه بالمعالي فيقول لم يعرض عن الدنيا وزينتها هذا الممدوح اذا عنّ له
سيادة ولو برزت الدنيا في هيئة امرأة حسناء بكر كاعب تفلق
بها القلوب

ولك فقد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة
الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد
اي يعرض عن الدنيا اذا عنّ اي ظهر سؤدد اي سيادة وتمامه ولو برزت
في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثديها
اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر الآخر ولست بنظّار الى جانب الغنى اذا كانت
العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة
مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة بدونها بعينه بلا
فمصراع اي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة
حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا
بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب
ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول
الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي
نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا
واقتداء لرأيهم يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى
رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الآية يشمل
كل فعل والبيت مختص بالقول والكلام يلزم منه عموم الافعال تم علم المعاني
بحمد الله وتوفيقه فنحمده على جزيل نواله ونصلي على نبينا محمد وآله صلوات الله
عليهم ونسأله التوفيق في اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده والله اعلم

الفن الثاني علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه
لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف
البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في وضوح الدلالة عليه اما بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات
جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم
المعاني فليس التقدير علم بقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهم
واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه
المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي

اراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او
اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على
انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر
على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة
دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك
من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل
واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها
واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى
الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة والغضنفر
كالاسد والليث والحارث لما ان الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة الوضعية
كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره ههنا اولى من تعريفه
بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف
على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ
احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل
فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون
للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي تسميها القوم وضعية وهي التي تنقسم
الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع
وهو الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ
بذلك عند عروض الوجع له او لا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة

اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمعقول بالنظر فيها هي التي
يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلاف فهمها باختلاف
الطبائع والافهام والمص ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان
التقسيم يشعر بذلك ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من
اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز بالقيد الاخير
عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع
ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل يعني
الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة
المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال
الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بوضعه وجوابه
انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام
المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب
ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى
من اللفظ او انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا بالرابطة مثل ان يقال
اللفظ منفهم منه المعنى الا يرى انه صح قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى
منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل
واذا عرفت فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على
تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة
الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك و
يسمى الاول يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما
وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع
ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء
فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية

كما ذكرنا وتقييد الاول بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون
الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع
له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر
دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها
ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ
المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة
واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة
على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات
بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية
القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا بأس ان يترك
بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة
دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته
على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم
من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة
اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية
على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو
دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو
اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا
يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى
واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة
للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع
نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول
بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى

قوله الا لم يبق كل واحد كذلك ان الوضوح والخفاء بالنسبة اليه سواء كذا الدلالة ايضا انما اللازم
يعتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان في الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر بالنسبة الى السامع فلا يلزم من
انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة

ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في
ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات كانت
الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع
الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد باللفظ اكثر من معنى واحد وقد
صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما
لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد
به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وانهما اخذت لصدق عليه تعريف الآخر
وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه
اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى
الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد
التامل في القرائن والا لكانت نسبته الخارج الى الموضوع له كنسبته سائر الخارجيات
اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب
لعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب
بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى العرف الخاص في كلام ابن الحاجب في اصوله مشعر
بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني وجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم
يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام بان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى
سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنيا او بغيره من قرائن الاحوال والظاهر ان
مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى
لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر ان لو اشترط مثل هذا اللزوم
لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن
دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور
اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي الدلالات
المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح
دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من
الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه

الورد

الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام
اوضح دلالة على هذا المعنى بدلالة المطابقة من دلالة قولنا خده يشبه الورد لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك
المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير
تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات تلك المعنى اصلا
وانما قال والا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد
منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل منها وهذا اعم
من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما
ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى كلا التقديرين
لا يكون كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعضها منها دالا فليتامل وايا ما كان
لا يجري فيه الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم
الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ
والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم
بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا
لا فهمه من اللفظ وتوضيحه ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق
بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق
فان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح
من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها
في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها قد
يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط
المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر
ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعنى على العقل
فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر
الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام
قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة

المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا
عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني
المطابقية في العقل وبطوؤها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع والطوء
ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات ويتأتى بالعقلية اي بالايراد
المذكور بناء بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي
مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام
اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة بعضها اقرب
اليه من بعضها بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك
المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا
وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض
فيمكن تادية ذلك المعنى بتلك الملزومات المختلفة الدالة عليه في الوضوح وذلك
لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم
من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسائط
متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا
مثل معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد
وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تاديته بهذه العبارات التي
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى
جزء من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء منه على
ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة
الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب
اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم
الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان
الا انه قلت الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى
التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له وكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء
كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس لم يخطر بالبال مع معنى النوع بالبال

ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحالة لكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق في اول
ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو مما
يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما
هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ
ولا يساعده كلا مهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم
مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية لكنا
لما ساعدنا القوم في التقييد نقول ان الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي المطابقي
فاذا عبرنا من معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في
ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح
هذا غاية ما تيسر لنا من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ
المراد به لازم ما وضع له ذلك اللفظ له يعني اللازم ما لا ينفك عنه سواء كان
داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم
ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة
ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجئ في اول باب الكناية من ان الانتقال
في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي
من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ اللازم
للازم من حيث انه لازم لا يدل على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم
المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان
يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجئ
وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في
المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية
فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل
بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع
ايضا ليتوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو
الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار

الاستعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه
الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة
التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء
الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان
على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيها من الاضطراب والاولى ان يقال علم
البيان عنده علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم نشتغل بتفصيل هذه المباحث
من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي
هذا البحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصود الاهم
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه
بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان
على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك واتى
باسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى التشبيه المذكور المخصوص فاللام في التشبيه
الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين
الاول فليس على الاطلاق يعني ان معنى التشبيه الدلالة هو مصدر قولك دللت
فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر
في معنى فالاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر
هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا او جاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك
والمراد هنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة
على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية
نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت
المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد
على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى
مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في
التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا او لقيني منه اسد من قبيل التشبيه

فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في
معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وينبغي ان يزاد قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو
قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية
والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار
للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان
المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء انشاء الله تعالى فدخل فيه
اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة
التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها
على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول
نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم
فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه
صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى
الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه والنظر ههنا
في اركانه اي البحث في هذا المقصد اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي
اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته او في الغرض منه او في اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه
لانه هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم
البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة
آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه
والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما حسيان كالخد
والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد

بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة هي ريح الفم
والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم
والحرير في الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف و
الهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم
رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير
ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان
يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان
عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك
على ما يجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا
او على العكس والاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم
الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان
العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها
الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية
مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد
علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به
يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز ولذلك لو حاول محاول
المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور
والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار
من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل
كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان
من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة
مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي و
العقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الا
عتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار
الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى

الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه
اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به
في قوله وكان محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان
وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حماها فكثرت فيها
ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من جانب السفل اذا نزل او تصعد اي
مال الى العلو اعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا
يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند
المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب هو منها كا
لاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي
ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى
الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه
غير منتزع عنه بخلاف الخيالي فانه منتزع عنه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك
بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها
وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل
الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف
اليمن وسهام محددة النصال التي سن نصالها اي احددت ووصفت النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه
له في هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتادية
اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سيجيء
تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليس مما
تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب
الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها

ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست ايضا مما لا تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومتفكرة ومن شانها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان له جناحان او راسان ولا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس التي تستعملها على اي نظام تريد اما بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما كذلك بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والجهل وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فكادراك القوة العاقلة كمالا لها هو ادراكها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما علا المدرك بالحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه اي وجه الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول التنوخي وكان النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او النجوم والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالنقيل تغذى به العيون وتابى حد يثه الاسماع وكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي الى الطريق ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق كقولهم اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن

بين ابتداع كتشبيهها اي شبه تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد
اي ابيض في سوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلفة بأن
اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء
ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان قوله
سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع
وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها
فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل
وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا
والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة
والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه فصار منتفعا به
في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك في الكلام لم يحصل النحو وكان فاسدا
لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عمياء وهو هجوم الوحشة عليك بما يوجبه الكلام
الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر المصلح
منه او اكثر او اقل فالحق ان وجه التشبيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما
مفسدا او المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على
المقاصد الا بمراعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي
الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما من جعل
وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكأنه اراد بكثرة النحو استعماله
بلوعه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي
وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون
تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا
لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال
هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن واما خارج
عن حقيقة الطرفين ولا حاجة تكون معنى قائما بهما ولهذا قال متعلقة لكنه قد

الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما
حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك
بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيفترقان الى
العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع
كالمربع وغير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات وهو الكم الذي
يقبل التجزي لذاته الموصوفة وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك
تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة
ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول
والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند
المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة
عن مجموع الحصولين وهذا مخصوص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من
القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات
نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من
الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكأنه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطء
والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص
باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب
والتقعر الداخلة تحت الشكل ونحو ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر
والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك
بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الا
صوات الى دقة والثقيلة والتي بين بين والصوت كيفية تحصل من التموج المعلول
للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف المقاومة وعدمها يختلف قوة وضعفا
بحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملابسته كما في اوتار الاغاني الممتدة

او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة التوائه كما في المزامير الملتوية لخلف مدة
ثقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مودعة
في الزائدتين من مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح
ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة
كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك او الى ما
يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله بها
يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هي الاربع
هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان
الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة
كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة
كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض
الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل من استواء
وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون
للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة وانما
يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة
وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء
والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه
عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه
عائق وكل منهما مبدا مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان
من الحجر اذا امسكه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه
وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا
فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات

كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك كالحدة والثقل
مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الطرفان حقيقة
اما حسية كما مر واما عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس
من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب
الآراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج
ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم وهو قد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل و
على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك
المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها والغضب وهو حركة
للنفس مبداها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها
الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة
وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وتورث منها
الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة
ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية
كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى
متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها هيئة ليست
متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب لكنه قد يطلق على ما يقابل
الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية
الشبيهة بالمخلب والناب للمنية واليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال
ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء
تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها
احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات
المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص

تركيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات
وتحقيق اللطائف المودعة فيها والى وجه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه
مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من
امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة
امور مختلفة يشعر بهذا لفظ المفتاح وفيه نظر لما ستعرفه وكل منهما اي من
الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على قوله اما بمنزلة
الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد
بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف
المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل
في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي
او مختلف الكل بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة
الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه الشبه هو المجموع
المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان
لا غير يعني ان وجه الشبه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون
المشبه والمشبه به فيه الا حسيين فلا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا
لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ
من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل
لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي
اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما
حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اي ولا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي
ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل
ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل
هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل
وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل ما هو مشترك فيه
فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه وكل ما

وجه التشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر
عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي
فهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة
بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في
المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا
بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق
في وجه التشبيه يابى ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى
التسامح كما ترى في قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام الاربعة
ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من
الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة
اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به
عقلي او على العكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب طرفي الحسي حسيين يسقط
اثنا عشر ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي
خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من
الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة
بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء من الفائدة
والجراة هي وزن الجرعة وهي الشجاعة وقد يقال جرء الرجل جراءة بالمد وانما
اختار الجراة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسره الحكماء مختصة بذوات
النفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه
بخلاف الجراة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب و
استطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه
معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا
عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من
ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه
كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللحجة حكم النور في انك تفصل بين

الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل الفائدة
هو معدوم او هو والمعدوم سواء لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده
كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا انك لما نظرا
الظاهر توهم موجودا كالمعدوم وشيئا كلا شيء ووجه شبه العدم فان اثبت
الآن تعلق على هذا الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه
والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه
وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق
شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول في الكلام لف ونشر والوجه
وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالمراة عن القائم
واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه
عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم
الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط
للادراك والتشبيه كان في كونهما طريقين للادراك ويقرب من هذا ما يقال
ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما
كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان التطبيق صوابا
الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما
من الحسي مطلق لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر
وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان واحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت
ما معنى الافراد والتركيب هاهنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون
الواحد قلت يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون
حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان
لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو
في الانسانية واحد لا متنزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء
مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها
او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه
المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما يجيء ان شاء الله

٢٥٦

وح لا يخفى عليك ان وجه الشبه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون منتزعا
من عدة اشياء لكل منهما واحد على الحقيقة لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين فتنتزع منهما هيئتين
ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه
مركبا فليتأمل فبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح في ان وجه الشبه اما ان يكون امرا
واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة
واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم
الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان
كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة ابن الطلاح او قيس بن الاسلت
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب
ابيض في حبه طول وقد جاء تشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي
تفتح نورها كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا
اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما وقوله الحاصلة من تقارن
الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا
في الواقع على الكيفية المخصوصة اي تقارنها حال كونها على الكيفية
المخصوصة اي مقدار منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية انها
لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة من التقارب كما
تجده في مرأى العين بين تلك الانجم وهذا المعنى الذي ذكرنا في تفسير الكيفية
جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب
والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمص جمع بينهما فكانه اراد
بمقدار المخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول
والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل
من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على
ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة
الحاصلة منها واعلم انا لما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو النفس

الثريا والمشبه هو العنقود حين تفتح نوره وبيّن ان المفرد قد يكون مقيدا
وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان
كما في قول بشار كأن مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل
ليل تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احد
التائين ومن جعله ماضيا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل
بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على كل مستطلع عليه في انشاء شعره وقوله
من الهيئة اي صلة بيان لما في قوله كما من هوي بفتح الهاء اي سقوط
اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم
فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة
حيث قال فانه قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه
النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب
الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم
انه كقولنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكب ونصب الاسياف
لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة و
فصيلها لرضعها الا يرى انك لا تريد ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت
فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت
صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة في شأنها
ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان يريك لمعان السيوف في اثناء العجاجة
في القسطل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب
وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا
بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف
الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات
جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والا
نخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها
بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة
وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان

في تهاويها وتداعيها ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها
فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله اسيافنا في حكم الصلة للمصدر
معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون
الواو بمعنى مع وهذا كما تقول في كان زيد ضارب عمرو وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للفعل
وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه
مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على
رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب
وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار طرفيه ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي
يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون
ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف
الجسم كالشكل واللون قد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال
اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن
بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول
كما في قوله اي كقول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة
في كف الاشل من الهيئة بيان لما في قوله كما في قوله الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه
بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له فيرجع بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من
الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كانه يجمع من الجوانب الى الوسط فان الشمس
اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة وكذلك
المرآة اذا كانت في كف الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة له عن غيرها
من الاوصاف فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات

امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وهو ان
يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما
فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه
من اكثر من ذلك المتعدد كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا
لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا جاءت
ذات برق وفي الاساس ابرقت فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا
ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها
اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله
كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت
فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة
لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار
ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء
مؤيس لان البيت تمثيل في ان اظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده
ثم يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه فالباء في قوله باتصال ليست هي التي
في قولنا المشبه به لان هو المشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم فقدها
بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا القسم ان
يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان
الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه
بانه يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض
في البيت ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء
مبدأ لشيء آخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا زيد يصفو
ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى تراخي احديهما بالاخرى
لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك
بالماء في الصفاء على حقيقته ونظير البيت يكدر ثم يصفو للافادة ثم
الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره الشيخ وقد نقله من

فوق وفي كل حالة الى جهة اقول كذا في الايضاح واعترض عليه بانه يلزم ان لا يكون حركة السهم مركبة لانه يتحرك في كل حالة الى جهة
واحدة ان اي تحرك المصحف في كل حالة الى جهتين فان المصحف عند الانطباق يتحرك بعضه الى جانب وبعضه الى
جانب آخر وكذا عند الانفتاح وكانه لهذا قال في المختصر في كل من حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين وكيف
ان الانطباق انه يتحرك في كل حالة الى ثلث جهات فافهم وجه تقديم الانطباق على الانفتاح ان المتبادر
من القارئ هو ... الى القراءة
والانطباق قبل الانفتاح مختلفة كأن يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه
الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا كحركة الرحى
والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف المصحف في قوله اي قول ابن المعتز
وكأن البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا
اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح
الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم
في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شأنه ان تعز ويندر وكلما كان التفاوت
في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر
ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان
وتلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله
اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس
على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي
بقوائم محكمة الخلق من جدل ابيه لا من جدل الانسان والجدل الفتل
المفتول من الثنية الى اصله من موقع كل عضو منه اي من الكلب في
الاقعاء فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع
صورة مخصوصة حاصلة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي
عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطائف ذلك قول
الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع
مرتحل او قائم من النعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه شبهه بالتمطي
المواصل لتمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فيه وقد ... الجهات
الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل لان تشبيهه بالتمطي فانه
من قريب التناول لان هذا القدر يقع في نفس الرائي المطلوب لكونه
امرا جليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع
مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم
يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه
الى ...



اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف
لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك لكثرة من قبيل ما ولي المشبه به الكاف
لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد
آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما يلي
المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله
ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير ككون الحواريين انصار الله
وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية كقولهم آتيك خفوق
النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصار المقدر يلي الكاف
كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد
تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين
قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل
كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا
وكذا ان المراد ان الاول المشبه والثاني المشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين
بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة
قد رد قول هذا البعض بانه لا يصح لانه لا يكون نظير القوله تعالى او كصيب بان [illegible]
الكون بالقول مما لا وجه له وهذا اغلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع
في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد
ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصار
وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف الى مضاف
اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعين ما ذكره الشارح من او جعله لغلط
المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه وقع التشبيه اي تشبيه
كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بينه اي ذلك بين كون الحواريين
انصار الله على ما يفهم ضمنا واستلزاما قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى

على ما هو صريح لكن المراد هو الاول اذ لا يخفى ان المشبه كون المؤمنين انصار الله
والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل
ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لان الظاهر ان المعنى
التشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون
الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريو محمد [illegible] الرجل [illegible] خلصائه
والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان
المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وان قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة
الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط
به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا
بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها و
ما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر
ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر
المضاف محذوفا اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا
كما في قوله تعالى او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يحمل عليه
بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم
لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف ولولا طلب الضمائر مرجعا لكنت
مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب [illegible] الكيفية المنتزعة [illegible]
المشبه به مفردا [illegible] انما مثل الحيوة الدنيا [illegible]
الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما
هو بين في هذا [illegible]
[illegible] في الدنيا [illegible]
[illegible]
كلامه وقيل [illegible] طلب مرجع الضمير [illegible] تقدير ذوي صيب
[illegible] تقدير مثل [illegible] لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب

بل ما هم وسنقيهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير شيء الاقتصار على تقدير
ذوي صيب ان يكون المشبه ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة
كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء الآية بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف
والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي
لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي
استوقد نارا فيكون مثل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله
كماء انزلناه كمثل ماء فحذف المضاف فالمشبه مجمول على الكاف لكونه
محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما
في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد انه مشابه للاسد مشابهة
قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت
او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة
على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان التشبيه بالاسد ليس بحيث
يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه
نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا
بان الاسد لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه
سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال
التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في
الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه
يعني ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه
ويدعى امتناعه كما في قوله اي ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق
الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه
وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان تتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل
الى حد يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه هذه الحالة بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد
من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت

اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا
لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان
المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها وفي ذلك تشبيه بحال المسك
ومثل هذا التشبيه يسمى تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على
امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في
تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه
او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه
في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه
الثوب الاسود بالغراب في شدته اي في شدة السواد او تقريرها مرفوع
معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه
كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد
فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده في غيره فان الفكر
بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى
انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه
لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله
دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام
كاباهيم القطا وقول الشاعر وكانه ساعة ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل
سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره
وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يجد
فيه اريحية بالصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه
في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر
واعرف وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح
قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به

اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا
كان الثوبان متساويين في السواد ولان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود
وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به
على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره
على ما هو عليه والمذاق لو اكمل كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة
والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين
جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص الاربعة بذلك قلت لان التزيين
والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه الوجه
الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس اتم
منه في الوجه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه
المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر
وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
بهذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي
لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص
بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض
التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما
يساويه لتقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه
جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع المشبه به وهو
البحر الموصوف في الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصورته
كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الآخر اي نقلا لندرة حضور المشبه به
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه المتكلم مما ذكر اي ليستطرف
استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون كلامه
صحة المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف
خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا

السابق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون
المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا بد
فيما يكون للتزيين والتشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان
او الاستقباح او الغرابة او الندرة لتحصيل الغرض واما في وجه الشبه الذي
هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة البيت المقصد
الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال والمشبه
يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما ذكرنا اذا كان الغرض من التشبيه
بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به
مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ويجب
ان يكون اتم في وجه التشبيه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة
التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما القصد من التشبيه
اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر
الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على
بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود
بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة
او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر
من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطراف المشبه في هذا
التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر غير
الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن
اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في
قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال
الجوهري زها النخل يزهو زهوا اي احمر واصفر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها
يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يجوز ان يريد بها الا
زهار المشبهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل
النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت
لا يندر حضورها في الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر

حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين
متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر ادراك شبهها النبات غض يرف
واوراق لطيفة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشئ
اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف
به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام
انه اتم في وجه الشبه من المشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو
ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول
محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته اي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم
ثم يقال غرة الشئ لاوله واكرمه وغرة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح
فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء و
في قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه
عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث
يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني الاهتمام به
اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف
ويسمى هذا التشبيه لاشتماله على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا اي الذي ذكرناه
من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص
في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه
وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص
في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين
في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والآخر
زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى
الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا
من ترجيح احد المتساويين على الآخر في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحاق
الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله
ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني من اسبل الدمع والمطر اذا هطل

واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما وهم ام
من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد
ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص فيها حكم بالتشابه وترك التشبيه
ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة
الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير
في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس
بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شئ من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ
في اسرار البلاغة حاصل القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات
الصفة للشئ ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين
في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده
او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شئ من ذلك
لم يستقم فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم
بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه الشبه
فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض
ولسبب من الاسباب غير قصد الزيادة والنقصان لكن لما استويا
في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الاغلب
عن كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان
التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو انه اي التشبيه باعتبار
الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر باعتبار
الغرض فنذكر انواع الاربعة على ترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو
اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما
تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد
وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى هن لباس لكم
وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
اولان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة والفاحشة
الى آخره

الفاخرة كاللباس اذ لا بد في كل واحد منهما الساتر للعورة فان قلت اليس

قوله ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف

الاشتمال او الصيانة عليه او مقيد كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل

هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه

على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه

هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم

التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد

يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما غير مقيد والآخر

مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد

والمشبه به مقيد هو المرآة بكونها في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المرآة

في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه

مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد

سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به

هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب

الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها

عن بعض فتشبهها بنظائرها واخرى تشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء

قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه

المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه

بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن

على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق

تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب

سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي

زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ

والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد

اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن

شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء احد الطرفين

بما يقابله

بما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي

استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي

لا تتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل

وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف وهو ان يقال الاول شبه المنافق

بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار

وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات

وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا

والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه

الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو

الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي به

بكجار ابتر مشقوق الشفة والجوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق

بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه به في قولنا هو كالراقم

على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق

او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة

منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه

السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة

في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة

ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان

مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ من تشبيه المركب

بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور

ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق

بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في الاول الى الماء بدقائق

الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه مركب

بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى

نظريكما واجتهدا في النظر تريا تقصيتا اي بلغت اقصاه كذا في الاساس

تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صورة انته

صورة حسنة فصور ثريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه
زهر الربى خصها بالذكر لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار
المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت
باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد ولا يخفى ما في هذا من التسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين
وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره
بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب
بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى
وكرها العناب والحشف هو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري
بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة
يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انما تحمد هذا لفضيلة
من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه
او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول
المرقش الاكبر يصف النساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير
واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم وهو شجر احمر لين اغصانه
وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب
وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه
الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات
نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد اي منظم او برد هو حب الغمام او اقاح
جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفي قول الحريري يفتر
عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب تشبيه بخمسة
اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر
غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان اللفظ كما في بيت البحتري يدل على
انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما في مبحث الاستعارة ان شاء الله
ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد في وصف ثياب اهديت اليه انتهى

بالكأس بآية نعلل روحي وبروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب
وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصباح وصفو الزمان
ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي
التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل
والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اما الاول فقوله التمثيل
وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور
كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وتشبيه الكلاب بالمدوي المصطلى والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التورية ثم الآية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا الى غير ذلك
وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور خص باسم التمثيل
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه التشبيه هو حرمان
الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب
من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص
منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري التمثيل مرادفا للتشبيه وقال
الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا
لم يكن التشبيه عقليا لا يقال انه يتضمن التشبيه لا يقال ان فيه تمثيلا وضرب
مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب
الاسم مثلا وكذا اي ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم واما غير التمثيل
وهو خلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا
من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا ويكون وصفا حقيقيا
فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي
وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فمنه اي من المجمل ما هو ظاهر وجهه اي من الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر
يفهمه كل احد ممن له مدخل في ذلك كقولنا زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا

التسلي لنعيم الموت وفقدان الولد

الى منه كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم
متناسبون فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه
كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين
بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة ومصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا
ومقابله وسطا وذكر جار الله العلامة ان هذا قول الانمارية فاطمة
بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة
الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس او للادريا دحيس فى ذلك انها
سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان
ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال
الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما ساله عنهم
والفيه منه اى من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا
اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا
عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفى اى ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعنى الوصف الذى يكون ايماء الى وجه الشبه كقولنا زيد كالاسد
فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان
الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ومنه اى ومن المجمل ما ذكر
فيه وصف المشبه به وحده يعنى وصف المشعر بوجه الشبه كقولها هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير
معلومة الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبيانى
فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر
فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اى قول ابى تمام
فى الحسن بن سهل [illegible] ذكر الرضى فى
ساعة الغضب صدفت اى اعرضت عنه ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده
ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه اى اتاك [illegible] فى رونق
شبابه وريقه اى اوله واصابه ريق المطر وريق كل شئ افضله

وان ترحلت عنه لج فى الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه
اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه
وحالتى الاقبال والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده
كقولك فلان كثير الايادى لدى ووصل مواهبه اتى طلبت منه او لم اطلب
كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال للكلام واما مفصل عطف على قوله
واما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره فى صفاء وادمعى كاللوالى وهذا
على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثانى ان يكون امرا
مستلزما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان
يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى الشىء الذى يكون وجه الشبه تابعا
له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها
اى وجه الشبه فى هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك
بين العسل والكلام الفصيح لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات قال
السكاكى هذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل
الطبع وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث
قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم
هذا يعنى ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم
تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا وهو امر حسى قطعا حملهم ذلك على ان
يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسى والعقلى ليصح قولهم وجه الشبه ههنا
هو الحلاوة التى هى من الامور المحسوسة كذا ذكره الشارح العلامة وفيه
بحث لان حملهم وجه الشبه فى هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على حمل وجه الشبه
على التحقيق فى قولنا الخد كالورد فى الحمرة التى هى من الامور المحسوسة ايضا
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذى
يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكى ان تسامحهم فى تقسيم وجه الشبه الى
الحسى والعقلى وتسميتهم بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح فى تسميتهم ما يستلزم
وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه فى تشبيه الخد بالورد هو



الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا
وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل والقسم الثاني تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار
وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه
من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي
اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدى الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا
من بدأ فمعناه في اول الامر وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون
لوجهين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من
التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه جسم او حيوان
اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة
ناطق فان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام اعرف
من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذا ادراك الحواس
فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة
الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعم وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى
او قليل عطف على امرا جمليا اي ولكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة
حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا
ما من حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة
او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا
تكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة
القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس
اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه
الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضته
كل من التكرر والتفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور
المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهور المؤدي الى

الابتذال

الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة
الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه
كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول
واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي
لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء
وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله
والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد
عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في مرآة نفس الرائي للمرآة الدائمة
الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي
لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه
البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا اي ندور حضور المشبه به مطلقا يكون
لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت نشرن على
رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى
ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به لانه ربما انقضى الرجل
دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في كف الاشل واما كان ندور حضور المشبه به
سببا لعدم ظهور وجهه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك
والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان ولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة
فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل
في وجه الشبه والثاني قلة تكرار المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في
اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها
او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان
تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي يعتبر وجود بعضها او عدم بعضها
كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت رديني كأن سنانه سنا لهب
لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا فالشيخ في



اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك
وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا او تفصل بالتأمل
بعضها من بعض وان بك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان
تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها
ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان
عن السنا وجرده الثاني ان تنظر في المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها
في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الانجم انفسها والشكل
والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبار
في العنقود والملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما
في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما يخص كالخمرة
ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف
والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا
من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل
الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها
والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون
القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل [illegible]
ولا مشوقة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن
من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف
وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ
ويعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون بسبب لطف المعنى او دقته
او ترتيب بعض المعاني على البعض فان بعض المعاني الشريفة قلما تنفك
عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل
اشق الا من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى
المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو
الخفاء الذي بسبب سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من
المعنى الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما

المذكور

الماء به أو من أن الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعرق وذهبه هو ورقه
الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين
أبرد من الآخر أو مرسل عطف على إما مؤكد وهو بخلافه أي ما ذكر أداته فصار
مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر أن المشبه
هو المشبه به كما مر من الأمثلة السابقة المذكورة والتشبيه باعتبار الغرض إما
مقبول وهو الوافي بإفادته أي إفادة الغرض كأن يكون المشبه به أعرف
شيء بوجه الشبه في بيان الحال أو كأن يكون المشبه به أتم شيء فيه أي في وجه
الشبه في إلحاق الناقص بالكامل أو كأن يكون المشبه به مسلم الحكم فيه
أي في وجه الشبه ومعروفه عند المخاطب في بيان الإمكان أو مردود وهو
بخلافه أي ما يكون قاصرا عن إفادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا
الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة
باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها وقد سبق أن أركانه أربعة فالحاصل
من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لأن المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فإما أن
يكون المشبه مذكورا أو محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك
وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالأسد أو كا
لسرحان في الشجاعة أو اختلاف الأداة كقولنا زيد كالأسد وكأن زيدا
الأسد وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إن ذكر الجميع
فهو أدنى المراتب وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها وإلا فمتوسط
وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه
سوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة وكذا
قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأ
ركان كلها أو بعضها حذف وجهه وأداته فقط أي بدون المشبه نحو زيد
أسد أو مع حذف المشبه نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد ثم الأعلى
بعد هذه المرتبة على أن ثم للتراخي في الرتبة حذف أحدهما أي وجهه أو أداته

أي فقط أو حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد في مقام الإخبار عن زيد
ونحو زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد في الشجاعة في مقام الإخبار عن زيد ولا قوة
لغيره أي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالأسد في الشجاعة ونحو كا
لأسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد فالمرتبتان الأوليان متساويتان في
القوة والأخيرتان متساويتان في عدم القوة والأربعة الباقية متوسطة
بينهما وذلك لأن القوة إما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر أو بحمل المشبه به
على المشبه بأنه هو نظرا إلى الظاهر فما اشتمل عليهما كالأولين فهو في غاية القوة
وما خلا عنهما كالأخيرين فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة المتوسطة بأن حذف
الأداة أقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر
نعم ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني أسد يرمي ولقيت في الحمام أسدا
وبين نحو قولنا زيد أسد أو أسد في الإخبار عن زيد حيث يعد الأول استعارة
والثاني تشبيها وتحقيق ذلك أنه إذا أجري في الكلام لفظ دال بقرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين أحدهما أن لا يكون المشبه مذكورا
ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام أسدا أي رجلا شجاعا ولا خلاف في
أن هذا استعارة لا تشبيه والثاني أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرا
وحينئذ فاسم المشبه به إن كان خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر كخبر باب كان وإن
والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالأصح أنه يسمى تشبيها لا استعارة
لأن اسم المشبه به إذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لإثبات معناه لما
أجري عليه أو نفيه عنه فإذا قلت زيد أسد فصوغ الكلام لإثبات معنى الأسد
لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على أنه لإثبات شبه من الأسد له فيكون الإتيان
بالأسد لإثبات التشبيه فيكون خليقا بأن يسمى تشبيها لأن المشبه به إنما جيء به
لإفادة التشبيه بخلاف نحو لقيت أسدا فإن الإتيان بالمشبه به ليس لإثبات معناه
لشيء بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعا على الأسد فلا يكون لإثبات التشبيه
فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل وإذا افترقت
الصورتان في هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة



قوله ... الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار ... اسم المشبه به ... على الطريق ... اثباته له

بل يسمى احدهما تشبيها والآخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة
وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد
استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير الاستعارة المصطلح بين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن
اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك كرايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد
فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له
لا بالاستعارة منه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على
اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في
الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها او
هذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان ابيت
الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان
حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه بان يكون اسم المشبه به معرفة
نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار
فانه يحسن زيد كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا
بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير
اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون المشبه به نكرة موصوفة بصفة لا تلائم
المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب وشمس لا تغيب شمس الحق والفراق
عن وجهها عنا وبدر الصدور لا كسوف فانه لا يحسن دخول الكاف في نحو
شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس
الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات
التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق
اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر
خضابه موت فريص الموت منه يرعد فانه يستحيل ان يتعلق المعنى بانه
كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضابه

دليل

دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما
ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له صفة الصفة العجيبة
التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك
الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة
فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اقرار
كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات
التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا
لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر
وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف
في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول
الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك
فيه كقولك كأن زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا اسد والنكرة
فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول
وايضا هذا الفن اذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله انك
تدعي حصول شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم
جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه يقتضي
صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك المثل اعني
الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه وذهب صاحب
المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة
ولنا في هذا المقام كلام نذكره في بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى

الحقيقة والمجاز

اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد
الثاني من مقاصد علم البيان المقصود الاصلي انما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه
تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له

والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز
وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على
غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للكل مناسب وتقييد
باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر
ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فان القيد ينصرف
الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا
الحقيقة في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت
الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء
فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث
على الوجهين اما على الاول فظ لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء
اجري على موصوفه او لا كرجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني
فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة للمؤنث غير مجراة
على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري
على موصوفه كرجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث
واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان
ولا يخفى ما في هذا التكلف المستغنى عنه بما تقدم الحقيقة في الاصطلاح الكلمة
المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب
اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت
لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما
ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة كما
انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح
به التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت
موضوعة بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل

فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت
هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة
مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الصواب
ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة
على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا المقام
لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج
المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ
المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما
يكون بقرينة فان قلت فيخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه
انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في
غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان
معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة
من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولك
الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولك هل
قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك
لكن معنى قولهم الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون
المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا
متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة
على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب
المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير
مجموع بينهما هذا مدلوله وما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم
من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى
الطهر او بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة

قوله ولا يلزم الحقيقة اقول انه رحمه الله جمع الدلائل الا ان الدليل غير منحصر فيه فقد يرد ان التبادر لا يتحقق بالنظر الى
حضور حقيقة شي من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون اللفظ حقيقة فيهما فهذا اقرب بحث
وحيث دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظاهر حتى

الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عين للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه بنفسه
على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان
يكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه
للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه
مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق
فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا التحقيق كلام المفتاح وعلى هذا اندفع
اعتراض المص بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما يدل
على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال
بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله
او لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما يكون معنوية فقد يكون لفظية
وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل موضوع
فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع بالنسبة الى
المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو المعنى الكنائي
ففساده واضح لظهوران دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من
قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف
الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة
معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج عن
تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به
السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين
ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل
الموضوع له بل انما استعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي
لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ
لذاته ظاهرة فاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الاعلام

اطلاق

وهذا ان العصر وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا منه
اعتراض منه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون
العلم بالوضع كافيا في الفهم وللمص حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر
الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة
الالفاظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قد تبرى
منه هذا كلامه واقول كيف حل لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو
بري منه والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم انه ذكر
اليق بهذا المقام قول من قال قل للذي يدعي في العلم فلسفة حفظت
شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة
اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع
المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون
ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب
اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده
عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك
الجسم واحدا او جماعة من الناس وبخلق علم ضروري في واحد او جماعة
وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الاسم يعني ان بين اللفظ والمعنى
مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى والمحققون
على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة
على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان
يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل على المدلول كما ان كل
احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا يمتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير
ولا يمتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى
الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر
ولا يمتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان [illegible]

والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو اهل او جون التضايف المتباينين او المتضادين معا

او من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين والمتضادين لانه ممنوع وقد تاوّله اي القول به لان اللفظ لذاته الشكل اي صرفه

عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة

والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء

لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين

وان للهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين

مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل اللغة مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة

الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف

ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب

في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء به كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم

على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند

زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك

ترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجه ذلك المعنى في غير المسمى المجاز مفرد ومركب حقيقة

ازوله لكن جمعهما ان الاصل ... ولا يكون اقول العلاقة بالفتح المحبة ... للسيف او السوط ونحوها في المحسوسات وفي ... واما قوله ... من الكل ... والمراد من قوله فلا بد في العلاقة انه لا بد واعتبارها

كل واحد منهما يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد

فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة

عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا يسمى مجازا كما لا يسمى حقيقة وبقوله غير ما وضعت له عن الحقيقة

مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ

الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح

الذي وقع به التخاطب اعني الاصطلاح الشرعية وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة

ليعتبر نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب

لان الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز

ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما

غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ

الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع

بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس فباعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة و

باعتبار خصوصية الفرسية والدبيبة جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوع له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما

هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق اللفظ حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب

بخلاف المجاز فان اعتبار معنى الحقيقة فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على
كل ما يوجد فيه ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه
الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق
الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي
وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله من المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير
ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع
اللغة فلغوي وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة
تنسب الى الواضع واما المجاز فان الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة
فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص
كالاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا
لغويا وصلوة للعبادة والدعا يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ
الصلوة في العبادة يكون حقيقة وفي الدعا يكون مجازا وفعل للفظ و
الحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة
وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف
حقيقة في الاول ومجاز في الثاني فما ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز
وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى
الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما
شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق
الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه
فح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ
المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له ولهذا اشار بقوله فهما
اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به
مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه
والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة

للجارحة

للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها
فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا تظهر النعمة فهي بمنزلة
العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي
فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد
والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في
اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ
دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي
هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان
يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك
سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة
لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو
مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه فاطلاق الاستعارة عليه لمحل حسن القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان
يق هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل
فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي
يحمل المزادة والعلاقة بكون البعير حاملا لها وانما ذكر للمرسل عدة امثلة
اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك
لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة اللغة كانوا يتوقفون
في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا
على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم
السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى
قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة
المعتبرة كثيرة ترتقي بما ذكره الى خمسة وعشرين والذي اورده ههنا تسعة منها
سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية



واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي من المجاز
تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ
الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز كالعين
وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين
جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان
غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله
فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزية اختصاص بالمعنى الذي
قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان
كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله
كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم
من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل
جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي
تسمية الشيء باسم سببه كرعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه كامطرت السماء نباتا اي غيثا يكون النبات
مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم
فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم
سبب الدية والجواب انه قال في تفسيره اي الدية المسببة من الدم
او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان
الماضي كقوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ
لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في
الزمان المستقبل كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية
الشيء باسم محله كقوله تعالى فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال فيه والنادي
المجلس او تسمية الشيء المحل باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء كقوله تعالى
واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة
او تسمية الشيء باسم آلته كقوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي
ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع

خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى
المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها
لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الا
ستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل
الذهن من المشبه به اليه لما فيه فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع
لا لزيد او عمرو على الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة
واما في غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا
اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى
الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان عليه او
باعتبار ما يؤول او بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك
المعنى الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي
اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يريد
باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي
اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصور الملزوم اما ذهنيا محض
كاطلاق البصر على الاعمى او منضما الى لزوم خارجي بحسب العادة او بحسب
الواقع وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة
للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الآخر كالحال
والمحل او لسببية احدهما للآخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا
للآخر فجميع ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على
الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد
بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين
على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى
مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة
فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى
اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته
المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه

للحقيقي فاذا اطلق المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في
الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن
على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين
وقد تقيد بالتحقيقية وبهذا التقييد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما
سميت تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية
او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له على
سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله
اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا
شائك السلاح بالقلب الجذف مقذف اي رجل شجاع اي قذف كثيرا في
الوقايع وقيل القذف باللحم ورمي به فصارت له جسامة ونبالة تمامه له لبد
اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة
القلم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا
والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة
الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذا
قها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس عنده ان يحمل على
التخييل والاظهر عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان
عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام
صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل ان يكون عقلية وان
يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيهم يحتمل ان يراد
به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد به انتقاع اللون
ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو
الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط
قال السكاكي الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني

باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاستثناء ولو قلنا ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه بشيء نحو زيد اسد
ورايت اسدا لانه اذا كان معناه عين معنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه
بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة
عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد
في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم
ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد
ولا دليل لهم على ان هذا على حذف اداة التشبيه وان التقدير زيد كاسد
فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد
او فعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان ليس اسدا فوجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نم وجوب المصير الى ذلك
وانما يجب لو كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن
الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا نحو
رايت اسدا يرمي ان الاسد استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد
اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن رجل
شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد
فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل
على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجتري علي صائل وكقوله والطير
اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون
بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا
الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واذا ترك المشبه بالكلية
لكن انه هو المشبه نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا
ترك المشبه لكن انه هو المشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله
ولاحت من بروج البدر بعدا بدور جيبها الكتان فيه اشكال



لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا
استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد
في الشجاعة ولا حسن من مقصور شبل بوجه البدر في البعد فبينهما تدافع كذا
ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان
المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى
صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في
الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر
قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك
ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا فيه شركاء
متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب
فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما
في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه ليس بمذكور ولا
مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون
مستعملة في غير ما وضع له لعلاقة ان يصح وقوع معنى الحقيقي موقعه ولا يفوت
الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا
وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين المومن
المومن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها ينفي انه قصد تشبيه الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج
على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن النفع فهو
في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه
الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الا
ستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى
ضعفه على من تامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز
لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في
ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي

بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك
ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به
اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا للاعم من المشبه به و
المشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان
عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني
المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ
العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في
شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على
زيد وكذا اذا قال اكرمت زيدا او اطعمته او كسوته فقلت نعم ما
فعلت لم يكن فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق فليتامل فان هذا البحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهموا انه
مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة
للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق
في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء
دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من
افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعارة في
المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له
وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن
كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكان
الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة
ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه
ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال

عجب مدار تو از کهنگی جامه شاه چو ماه کهنه به پیشت در اثنا بر ماه

لمن يسمى ولم يسم انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين
كان بمعنى صير و يفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا
ثبتت له صفة الامارة و اذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه يتبع نقل
معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا
بمعنى ان العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل
ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به
على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله
اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني
اي توقع الظل على من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن
عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن
والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا
على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن
الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا
تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا
قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى
لان الكتان انما يسرع اليه البلا بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب
انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع
له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول في جنس المشبه به مبني على
انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي
له غاية الجراة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وتلك الصورة والانياب
والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي
له تلك الجراة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ

الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في
غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير
المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل
الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب
والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء
لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان
كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والا
ستعارة تفارق الكذب لوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة
على ارادة خلاف الظاهر بمعنى ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في
جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا
ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه
لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج
ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة
لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب
بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل
بما يكون خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم
ان تغير الكذب بنصب القرينة خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي
ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يحصل لكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم
فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق
والحق هو كون الحكم مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو
كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران
بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما
تستدعيه اي لمنافاته لما تقتضيه الاستعارة من ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده
قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية

اقول قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة ... الابل ... فيقال فيه ... وكان اشترى ظبيا باحد عشر درهما ... فضرب به المثل في الحمق

لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان الرجل المعهود من طي او آخر غيره كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غيره فبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله وان تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفا اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار للآخر ولما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار

اقول الاولى ان يقول للهداية التي هي الدلالة الموصلة الى البغية او يقول للهداية التي هي خلق الاهتداء فان المراد بالاحياء هنا هو الهداية باحد المعنيين لا مجرد الدلالة ... الجميع الا ان يراد الا ... بالفعل وفيه ما فيه شم
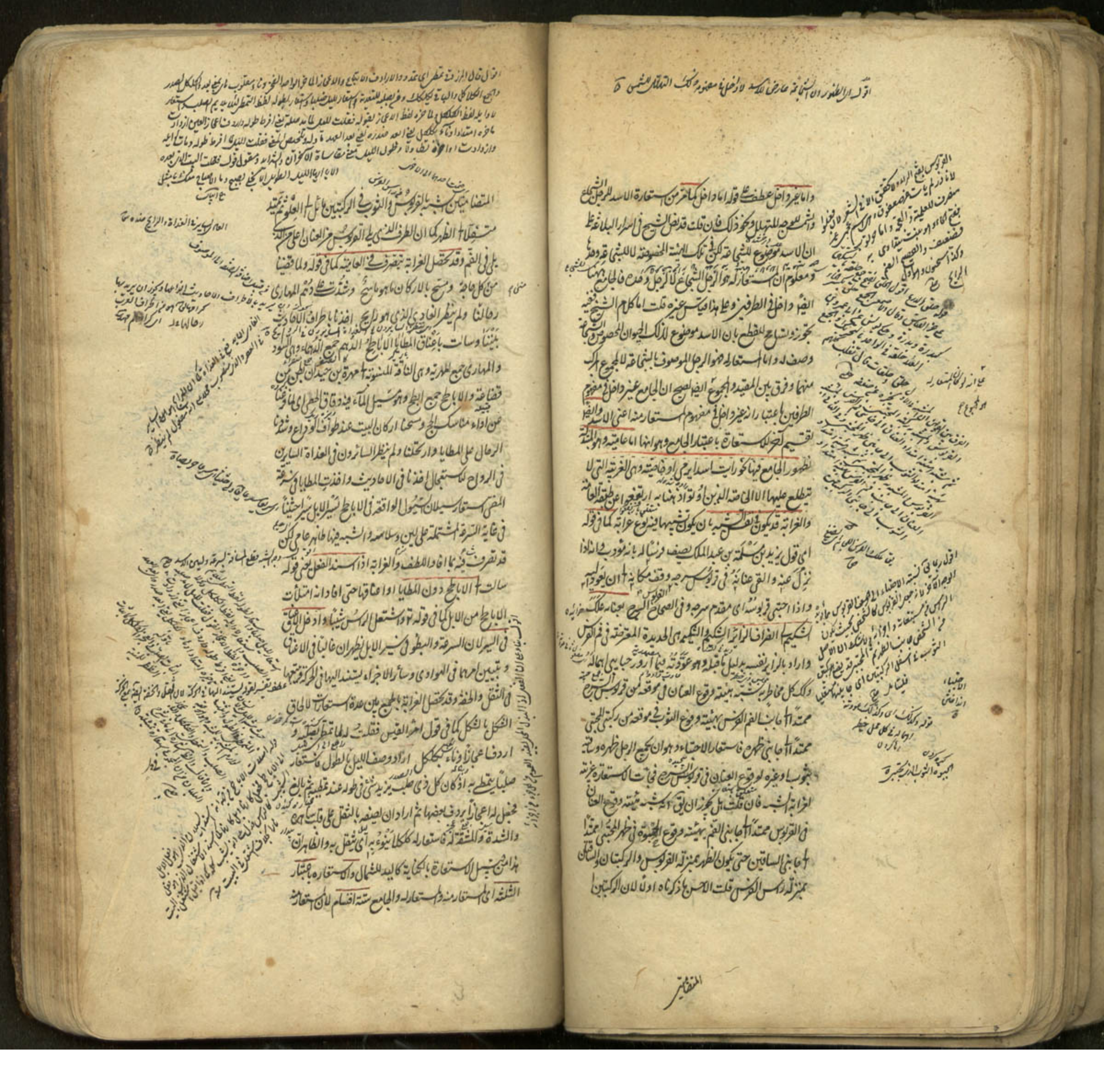
الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك اما باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له فقسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعارة الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما لان استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان انتفاؤه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له حي هذا كلامه ولا يخلو من اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما للآخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف

فكل من كان في ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى وابعد عن
غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء
عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي
استعمل في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او
التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه
في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضدها بادخاله
في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد
جبانا على سبيل التمليح والظرافة او الاستهزاء والاستعارة باعتبار
الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه
وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين
المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان
فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت
قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع
اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان
فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن
في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه
ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع بينهما
داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران
اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو
رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كا
لاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو
المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل
السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة

الشعفة بالتحريك راس الجبل

الطيران

الطيران للعدو واستعارة المرسن للانف الانسان مع ان كلا من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن
في طائر جرى في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل
ان التشبيه ههنا منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كان غلط
المشافر علة استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف
فانهم عدوه في الاستعارات وخلطوه بها فاعتددت بكلامهم في
الجملة ونبهت على ذلك بان سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه
بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف
والمشفر والشفة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف اليد والنعمة اذ لا مجانسة
بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان
يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان
جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم
الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان
السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة
والضعف ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية
الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم
مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران
للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة
داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض
لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض
امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد
وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو
ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول



والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له
عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا
عقليا كما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلاثة اقسام لان الجامع
فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والمجموع ستة اقسام
واليه اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو قوله تعالى
فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقر والمستعار له الحيوان الذي
خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك
الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان
ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقر وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار
انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار والمستعار له والجامع حسي
يدرك بالبصر واما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا
فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من
خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي
ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرح والمكني عنها بخلاف
المص فان كلامه في المصرحة وزعم المص ان فيه تشبيهين الاول تشبيه
الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية
والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع
تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي
عطف على قوله واما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع
عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن
نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موقع ظلمته
وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر
عقيب حصول آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور
الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان
الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد

سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشط عن الشيء الطاري عليه الساتر
له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه
ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور
النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم
يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار
من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب
اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن
ريطة ظاهر قال الامام المرزوقي ذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب
وعيرها الواشون اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان
المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل
موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة السلخ قد يكون بمعنى النزع
نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة
من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما
الى الاول واستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما
واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا
غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان
والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في
هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من الليل
وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الليل بعد الظلام بعد اضاءة
النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان
قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا
يخفى ان اذا المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما
يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا
جعل السلخ بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء
ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان

دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبته دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشيء انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل

واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسي ونباهة الشان وهي عقلية واهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان لان الجامع في احدهما حسي وفي الآخر عقلي فتدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع خمسة انواع تنوع التشبيه الى لكن ... تشبيه الا اقسام ستة والا عطف على قوله اما كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من ان اللفظ اذا كان المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق منه كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة ولان المقصود في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تقريبا للكلام وكقيقاد يكون الاستعارة اصلية

وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى فما ... ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى ... فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى ... مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت

لانه قد يجيء من النوم اذا اليقظة وبعث الموتى اذا النشر بهم والقرينة يجب ان يكون له اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهي حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب الخيمة والقبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له ثبات الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان شبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعلق بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم في كقولك رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها ودون الحروف وهو ظاهر



واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي
رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته
غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام
واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وههنا
انهم قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات
بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية
وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه
بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالاولى ان يقال المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان
والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا معنى ظاهر
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو
المقصود الاهم اذ لو لم يقصد لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات
وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي الفعل وما
يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق
به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر به عنها
عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية
وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء
لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها
اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام
فقول المص في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما يشير
اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق
اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن
ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق

99

ثم يشتق منه الفعل والصفة ويكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة
تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان
يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى
المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير
في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة
وح يصح التمثيل على احد الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل
نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة
اي يقدر التشبيه للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي بعلة
الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية
فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المص
ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق
المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن
المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي
الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية
غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا
موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه
العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يختص
بالمشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا
لا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة
واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة



التبعية في ذلك اي تشبيه العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية
عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية
التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام
كما مر في نطقت الحال بكذا فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه
العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة
مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال
بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي
قرينة الاستعارة في الاوليين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت
الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا
في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالبخل والجود ونحو القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم
الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم
من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة
واراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع
وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات دليل على ان نقريهم استعارة
وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع
اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع
والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر
العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور
نحو قوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا

نحو قول ابن المعتز حرب في الظلام ... طعنات واما تمثيل التكلف
في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم
في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري
وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السري في الحقيقة
السير في الليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة
واما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال

نحو قتلت زيدا اي ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة
والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة
اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او
قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة
وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه
نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث
القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول
كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم
العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام
اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته
رقاب المال اي غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة
بخلاف الكسوة واما لم يقل طعم الجوع لانه وان لايم الاذاقة فهو مفوت
لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر و
انتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف
يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الذي استعير
له اللباس فكانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف وفي الاذاقة جرت
عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان
البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه
الآية ان في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية وهو انه شبه
ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك



من آثار الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليهما الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا بل استعارة تخييلية والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة وقد ينظر الترشيح بالصفة قوله عا ورت اليوم بحرا زاخرا اي ممتلئا تلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي ونحو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار له ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام لقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به

مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف والمشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول ابي العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزولا ويجب تقديم الظرف على المصدر وقد سبق في شرح الديباجة فمع جحود الاصل هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحود الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وصار الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد وبهذا المعنى احترز عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعى ان الصورة المشبهة من جنس صورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في

وهي تميس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسألته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معبد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما اشتهر ارسلت الى الشيخ تستميحه لبنا فقال ذاك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بالخبر ضربت يدها على منكب زوجها وقال هذا ومذقه خير يعني ان هذا الشاب مع اللبن القليل المذوق الى المزوج بالماء خير منك وفي ذلك الكثير واما حمل الصيف لان سوالها الطلاق كان فيه صيف

تلك وهو به المشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية على ما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة هي المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فقصر المجاز المركب في تعريفه بما ذكره عدول عن الصواب. ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة المستعمل في المشبه فلو غير المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في الامثال الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي

المستوقد

استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشأن وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليك من العجائب قصة الجنة العجيبة

فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية

والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كانت هذه امورا معنوية غير داخلة في تعريف المجاز اورد لها فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد التسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه لتخييل ان المشبه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة اي تعويذا اذا علق مخلبه في شيء ليذهب بطلبت عنز الحبل روي انه هلك للهذلي





لغويا لكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وغلط هذا
القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه
اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق
في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في
ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير
ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي
مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق
فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها
مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة
لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد
لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا
زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وقال ايضا وقولي استعمالها
في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط
في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا
وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان
مثل ذلك يكون مجازا فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف
مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو ذلك ورد ما ذكره
بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل لانه نفسه
قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقد قال قولي بنفسه احتراز عن
المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فح لا حاجة الى تقييد الوضع في
تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا
ان يراد به زيادة الايضاح لا اتمام الحد ويرد ذلك في قوله المتجوز
عن كذا وكذا ابنى على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند
الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما
يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ

في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو
لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان
افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي
المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا والا
لم يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا
الكلام ورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي
معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه لفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا
ليخرج نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع
له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وانه
يختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى
عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما لم يمكن بهذه العبارة اعني
قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قلت هي الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها
لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في
تعريف المجاز وما بقي من هذا القيد مرادا في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى
عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة
بالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما
بقي ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود
هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا
الوضع الذي وقع به التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا
حتى يقيد الموضوع في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع في التخاطب
ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف
الاضافات لا بد في تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذا
وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا
كما حذفه جميع المنطقيين من تعريف الكليات الخمس والمتقدمون في تعريف

دلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة
ومجازا ولكن بحسب الوضعين كما مر فالمعنى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع التنظر عن امر آخر له كما يقال ان
تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله
من حيث انه جواد وح يخرج عن التعريف كلفظ الصلوة اذا استعمله الشرع في الدعا
لان استعماله اياها في الدعا ليس انما هي موضوعة للدعا والا لما احتيج الى
القرينة بل من حيث انها لازمة للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد
في تعريف المجاز ايضا لانا نقول ولا الاصل ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار
عن تركه وح ينادي انه لو تركه في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير
ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل
واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح
واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط
قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حين يقول
خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس
معناه الموضوع له وكذا اذا قال كتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي
الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة
في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر
احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الآخر اي الطرف المتروك مدعيا
دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل
الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فتثبت ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه
وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع
قد اكتسى اسم الاسد كما اكتسى الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار
في معرض السبع معها في انه كما ينبغي كما هو شان العارية فان المستعير برز

مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا ان احدهما مالك اياها والآخر
ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه و
يسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان
المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ
السبع والمستعار منه هو المنية وكلامه في منتهية التسمية كالمحشو اذ ان
المستعار هو لفظ الاظفار مثلا وسيجي من كلامه ما ينافي في جميع ذلك ففي
الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تعريف الاستعارة بالكناية وقسمها
اي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعني بالمصرح بها ان يكون الطرف
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح
بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية
التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وقد ذكر قسما آخر وسماها المحتملة
للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون
المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث
في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع بكونه تحقيقية لا محتملة
للتحقيق والتخييل ومع من الامثلة استعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم
للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هو قسم من اقسام
المجاز المفرد لتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه ان عد التمثيل قسما من مطلق
الاستعارة الا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة
المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا
كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وهما
يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان
لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع

المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز
المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس بمورد القسمة واجيب بوجوه
الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا كما في كلمة الله هي العليا
فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان
استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير
قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد وسيأتي الثاني
نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص
لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس بوضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي
والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء معنى المجازي وضعا
نوعيا على ما تبين في علم الاصول الثالث انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه
مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه
لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية وهذا انما يصلح
لرد كلام المص حيث ادعى استلزام التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي
لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك
انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه لم يستلزم التركيب
فلم يستلزم الافراد ايضا هذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة
الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة
فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى الرجل المقترن بتأخير الاخرى
والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية
السقوط وان كان صادرا عمن هو في غاية الحذاقة والاشتهار للقطع
بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه
الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة
تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد

فيؤخر

فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة
التخييلية بما لا تحقق لمعناها حسا ولا عقلا بل هو اي معناها صورة وهمية
محضة لا يشوبها شيء من التحقق الحسي والعقلي كلفظ الاظفار في قول
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال
اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه
لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع
للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار ثم اطلق لفظ
الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الا
ظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة
والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده قد لا يجب ان تكون تابعة
للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع
ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فصرح بان تشبيه
ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص
انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء
الملام فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنية عنها وذلك
بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن
وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب
مكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة
في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف
شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيها اي في تفسير
التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه الاعتبارات التي
لا يدل عليها ولا تدعو اليه حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر
كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية
السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن
حكما تخييليا وايضا ذكر في الشفاء انهم يقولون للوهم قوة تخدمه وهي

المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار

اي وجود الاستعارة التخييلية بدون الاستعارة بالكناية

البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي

البيت وغداة ريح قد كشفت وقرة
اذ اصبحت بيد الشمال زمامها

التي لها في التركيب والتفصيل من الصورة والمعاني الجزئية وليس عند استعمال العقل اياها منكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ۞ يخالف تفسير التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال مثلاً وجعل الهذه للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد وتكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعمل في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اوليس المعنى انه شبه شيئاً باليد بل المعنى انه اراد ان يثبت للشمال يداً لا يخفى انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه شيء بمعناه الحقيقي كما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظياً ويكون مخالفاً لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من ان معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار وفي ان لفظ الاظفار مستعمل في معناها الحقيقي ليكون حقيقة لغوية او في غير معناها اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازاً لغوياً وقسماً من الاستعارة التخييلية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان هذا النزاع ليس لفظياً ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي الترشيح لان في كل من

التصريحية لا

الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يختص بالمشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يختص بالسبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يختص بالمشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضاً معنى وهمية شبيهة بالتجارة واخرى شبيهة بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارة تخييلية اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له بعض ما يختص بالمشبه به كالمنية مثلاً في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس موضوعاً له وهذا معنى قوله في الايضاح ان كل واحد منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضاً ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه ۞ حاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلاً حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به

وهو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا
يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف
بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مما ازعن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها
الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا
عليها قلنا الفرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة
خارجة عنه لا المجموع المركب منهما والغرض زيادته ان الاستعارة تابعة له
وعن المكنى عنها اى اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف
المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه على ان المراد بالمنية فى قوله واذا
المنية فى قوله انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار
ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التى هى من خواص السبع
اليها اى الى المنية فقد ذكر المشبه واريد المشبه به اعنى السبع فالاستعارة
بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه
لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى
عنها بان لفظ المشبه فيها اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية
مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا
غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفى التشبيه ويريد
به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
فى غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة
انما هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه
جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة
الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كتابه
ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة
تقتضى ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون
شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه
والاعتراف بحقيقته الشرى الحامل التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هنا
باسم المشبه ما نفعل فى الاستعارة المصرحة بها من تسمية المشبه بها كما يدعى هناك

الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى تهيا لنا التفصى
عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل
المخصوص كذلك ندعى ههنا ان اسم المنية اسم للسبع مرادف للفظ السبع
بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل
افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظى المنية والسبع لحقيقة
واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيا لنا بهذا الطريق دعوى السبعية
للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضى كون لفظ
المنية مستعملا فى غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل فى
تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما اذا جعلنا مسمى الرجل
الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه
بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع
بالتاويل لم يصر استعماله فى الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة
بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو
الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة
فعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
فى الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا
وكذا ما قيل ان المراد بالمشبه به اى السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك
لانا نقول المشبه به انما هو السبع الحقيقى المتعارف لا الادعائى الغير المتعارف
لان الادعاء فيما هو عين المشبه الذى هو المنية وهو ظ بل الجواب انا قد
ذكرنا ان قيد الحيثية مراد فى التعريف الحقيقة فالحقيقة هى الكلمة المستعملة
فيما هى موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة بالتحقيق ونحن لا نسلم
ان استعمال لفظ المنية فى الموت فى مثل قولنا انشبت المنية اظفارها
استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من
حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذى لفظ المنية موضوع له بالتاويل
المذكور وبيان ذلك ان استعماله فى الموت فيكون باعتبار انه موضوع له

فی مثل قولنا دنت منیة فلان وقد یکون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غیر متعارف کما فی اظفار المنیة فاستعماله بالمعنی الاول علی سبیل الحقیقة بخلاف الاعتبار الثانی فان استعماله فیه لیس من حیث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فلیفهم هذا غایة ما امکن فی توجیه کلامه علی ما فهموه وفیه ما فیه والحق ان الاستعارة بالکنایة هو لفظ السبع المکنی عنه بلفظ ردیفها الواقع موقعه لفظ المنیة المراد به ادعاء والمنیة مستعار له والحیوان المفترس مستعار منه علی ما استوفی السکاکی حیث فسر الاستعارة بالکنایة بذکر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنی المصدری وحیث جعلها من اقسام المجاز اللغوی اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار فی الاستعارة بالکنایة هو اسم المشبه به المتروک وعلی هذا الاشکال علیه الا انه صرح فی آخر بحث الاستعارة التبعیة بان المنیة استعارة بالکنایة عن السبع والی ان المتکلم لا یخفی ذلک من الامثلة ومن آخر فصل المجاز العقلی بان الربیع استعارة بالکنایة عن الفاعل الحقیقی فیرد الاشکال فالوجه ان یحمل مثل هذا علی حذف المضاف ای ذکر المنیة استعارة بالکنایة لکونها عبارة عن السبع ادعاء علی ان المراد بالاستعارة معناها المصدری اعنی استعمال اسم المنیة المشبه فی المشبه به ادعاء فیوافق کلامه فی بحث الاستعارة بالکنایة وح یندفع الاشکال بحذافیره واختار السکاکی رد الاستعارة التبعیة وهی ان یکون فی الافعال وما یشتق منها والحروف الی الاستعارة المکنی عنها بجعل قرینتها ای قرینة التبعیة استعارة مکنی عنها وجعل الاستعارة التبعیة قرینتها ای قرینة الاستعارة المکنی عنها علی نحو قوله ای قول السکاکی فی المنیة واظفارها حیث جعل المنیة استعارة بالکنایة واضافة الاظفار الیها قرینتها ففی قولنا نطقت الحال بکذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت والحال حقیقة الاستعارة لکنها قرینة لاستعارة النطق للدلالة فهو یجعل الحال استعارة بالکنایة عن المتکلم ویجعل نسبة النطق الیه قرینة للاستعارة وکذا قولنا نقریهم لهذمیات نقد بها

بطی

یجعل اللهذمیات استعارة بالکنایة عن المطعومات المشتهاة علی سبیل التهکم ونسبة لفظ القری الیها قرینة الاستعارة وعلی هذا القیاس فی سائر الامثلة ففی قوله تعالی لیکون لهم عدوا وحزنا یجعل العداوة والحزن استعارة بالکنایة عن العلة الغائیة للالتقاط ویجعل نسبة لام التعلیل الیه قرینة وکذا فی قوله تعالی ولاصلبنکم فی جذوع النخل یجعل الجذوع استعارة بالکنایة عن الظروف الا مکنة واستعمال فی قرینة علی ذلک وبالجملة ما جعله القوم قرینة الاستعارة التبعیة یجعله هو استعارة بالکنایة وما جعلوه استعارة تبعیة یجعل قرینة الاستعارة بالکنایة وانما اختار ذلک لیکون اقرب الی الضبط لما فیه من تقلیل الاقسام ورد ما اختاره السکاکی بانه ای السکاکی ان قدر التبعیة کنطقت فی الحال فی قولنا نطقت بکذا حقیقة بان یراد بها معناها الحقیقی لم تکن استعارة تخییلیة لانها ای التخییلیة مجاز عنده ای عند السکاکی لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التی هی من اقسام المجاز وفسرها بذکر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه به فیها یجب ان یکون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل یکون صورة وهمیة محضة واذا لم تکن التبعیة تخییلیة فلم تکن الاستعارة المکنی عنها مستلزمة للتخییلیة بمعنی انه لا توجد المکنی عنها فی مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخییلیة وح وجد الملزوم بدون اللازم محال وذلک ای عدم استلزام المکنی عنها التخییلیة باطل بالاتفاق والا ای وان لم یقدر التبعیة التی جعلها قرینة المکنی عنها حقیقة بل قدرها مجازا فیکون التبعیة کنطقت الحال مثلا استعارة الا ای زاعم سلا ضرورة ان العلاقة بین المعنیین هی المشابهة ولا نعنی بالاستعارة سوی هذا فلم یکن ما ذهب الیه السکاکی من رد التبعیة الی المکنی عنها مغنیا عما ذکره غیره ای غیر السکاکی من تقسیم الاستعارة الی التبعیة وغیرها لانه اضطر آخر الامر الی القول بالاستعارة التبعیة حیث لم یات له ان یجعل نطقت فی قولنا نطقت الحال بکذا حقیقة بل لزمه ان یقدرها استعارة والاستعارة فی الفعل لا تکون الا تبعیة وفیه ان مجرد کون العلاقة هی المشابهة لا یکفی فی ثبوت الاستعارة بل انما یکون اذا کانت مبنیة مع قصد المبالغة فی التشبیه کتحقق هذین الامرین

ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا
عن اعتراض المص وهو انا لا نسلم ان لفظ نطقت ان كان حقيقة لم يوجد الاستعارة
التخييلية لانها التي في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان والنفس معنى قوله
في المفتاح لا ينفك المكني عنها عن التخييلية ان التخييلية يستلزم المكني
عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واريد باللسان
الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلابد من استعارة
المتكلم للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية واما اذا قلنا نطقت الحال
فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من تتمة المصرح بها ولا التصريح بالتشبيه
في نطقت الحال وهذا الكلام لا مساس له بالكلام السكاكي والعجب ممن تعوم
بالدرس عن كلام احد من غير ان ينظر فيه اولا نظرا فان قلت ان اراد بالاتفاق
على استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على
ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل و
النقض استعارة لابطال العهد وهذا امر متحقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي
وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية
انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها
كما ذكر في اظفار المنية المشبهة بالسبع وهي توجد بدون التخييلية كما صرح
في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها قد تكون امرا مقدرا كالاظفار في اظفار
المنية ونطقت في نطقت الحال او امرا متحققا كالانبات في قولك انبت الربيع
البقل والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا لا يصلح ابطالا لكلام المص
لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار
فيجب ان يقدر امرا وهميا يشبه النطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة
التبعية ثم يستفاد من كلامه انه يمكن في التركيب المستعمل على التبعية التركيب
المشتمل على المكني عنها والتخييلية وتقرير المص مثلا في نطقت الحال كذا يجعل
تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية

ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر
ان التخييلية عندهم حقيقة كتخييل الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط
حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل
الاستعارة انما هو برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه التشبيه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب
التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم
رائحة لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان
اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به
اقوى في وجه الشبه كما قال الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك
فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان
يكون مطلقة غير مقترنة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا
لان الترشيح من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة
الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان حسن شرطه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا
يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف
او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد يقال الغز
في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني
يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع كما
لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية
رايت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد
فيها راحلة واريد الناس من قوله صلى الله عليه وآله الناس كالابل مائة
لا تجد فيها راحلة وفي الفائق يجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة
الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب
في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان

لتجدون وليت مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كذا قيل كالاظفار
المائة غير موجبة ايها راعلة وهي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم
محلا يعني ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى
فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او
التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير الغازا وتعمية ويكلفنا به الالحاق
كالمثالين المذكورين انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم و
النور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في
قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة لا تقول كاني وقعت
في ظلمة والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن
التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب المكني عنها
لانها لا يكون الا تابعة للمكني عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها
حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل
بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها بحسن المكني عنها متى كانت
تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن ماء الملام
ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على
التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية
والمكني عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها
الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظ
عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وبهذا في الحذف
كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل من محله اعني المضاف
اما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر
في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه قد
حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف واحترازا عن الضبط السابع
عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز
على كلمة تغير حكم اعرابها الظ ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وفي التعبير

لفظ

لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ
فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل اهل القرية والثاني مثل قوله تعالى
ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية
للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق
الجدران وايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع
الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان
يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه
واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل
لها ما صنعوا كما يقال اسئل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى
الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف وفي ليس كمثله شيء فالحكم
الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف
وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل
مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي
زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد
اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت
ان يكون لمثله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو
مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو
انهم قد قالوا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فنفوا البخل عن مثله والغرض
نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا
نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد
ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق
بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة

عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه هو جواد من غير تصور يد
ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر
حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل فيمن له مثل وفيمن لا مثل له
فان كان الحذف او الزيادة فيما لا يوجب تغيير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او
كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اي فبرحمة من الله
فالكلمة لا توصف بالمجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى اما
في الظ راسا كنقصان الامر او الاهل فيما من لا كنقصان منطلق الثاني
في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل ذوي صيب في قوله تعالى او كصيب
لبقاء الاعراب ولا كنقصان في مثل قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه
وفيه نظر لان تغيير المعنى واستعمال اللفظ في غير الموضوع له في هذا النوع
من المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مثلا مجازا من الاهل لعلاقة كونها محلا
كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز ولا
يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل بكونها مشتركة بين الجدران والاهل والثاني
مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة
بعد زيادة عليه يغير الاعراب والمعنى اما في الظ بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا
كفبما رحمة من الله وما يغير الاعراب فقط كجر الجمعة في يوم الجمعة وما يغير المعنى
فقط كالرجل قائم بزيادة اللام العهد وما لا يغير المعنى الا لا ما لا في الظ
بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغيير المعنى الى غير الموضوع له ثم
كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحرف
فلا يدخل فيه سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك
قال صاحب المفتاح والى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا ذكر الحد
له العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده المجاز او على
سبيل الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل
للحقيقة المفسر بتغيير تعدّه وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في
التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له وضعا
واضعها لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز
لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا وانما تسميتهم
المجاز لهذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليها كما في المستثنى متصل
ومنقطع فلا يعرف للسكاكي ههنا رأيا ينفرد به

الكناية

في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به
وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري وهو الذي هو فعل
المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا
فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف
بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة
ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول
القامة مع جواز ارادة حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز
من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي
مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد المعنى الحيوان
المفترس لان المجاز لا بد فيه من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي
فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ومرادنا بالمعنى
قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء
معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث
وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو اللازم وارادة المعنى
جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي
ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد مع ارادة طول
قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن
له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب

ولا فصيل وفي موضع آخر من المفتاح التصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه
جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او معناها وغير
معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية
يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا
يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه
وان كان بين لا ان اللازم اصل وارادة المعنى الملزوم تبع كما يفهم من
قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير
معه فوجه التوفيق بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة
جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق
بينهما اي بين الكناية والمجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع
جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى باللفظ
او هو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه
وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي
في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد والنجاد هو لازم
لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من
الغيث الذي هو ملزوم النبت اليه ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى
الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة
للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان
قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم
فلم لا يجوز ان يكون المجاز كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال
من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف
بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على
الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم
وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم وح بمنزلة
الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين

من خواص الكناية دون المجاز او هو شرط اما دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل
عليه بل الجواب ان مرادهم باللزوم ما يكون في الجملة على سبيل التبعية كطول
النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف
ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد
يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبات واستعمال النبت في الغيث
وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث باعتبار
كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك
الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان
المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية
عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم
آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية
عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة
وشرطهما اي شرط هذين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنها ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة
والثانية اعني ما هو مجموع معان بعيدة وقال المص وفيه نظر ولعل
وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يمكن الانتقال بلا واسطة والبعيدة
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد
والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال
من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء يتم منه الى الانسان
الى القرب ههنا باعتبار كثرة وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التنادي والاختصاص والبعد
بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات
كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة

فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان
واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة
طويل النجاد فطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قوله
طويل النجاد وطويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء
من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة
احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له و
الدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده بافراد الصفة وتذكيرها
لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة نحو هند طويلة النجاد والزيدان
طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة
لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع
انها في المعنى جارية على السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على من هي له في
اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء
كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن من جهة وجهه او
كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم كما في
نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح
هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم
زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى
حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما
يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة
بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد
الى المبتدأ انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها
او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على
تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا وعظم الرأس
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد
ولكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس
ينتقل منه الى امر آخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود

كنحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بأنه حسن وجهه

فان عرض القفا

لكن

لكن لا في بادي النظر ولهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض
الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا
قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض
القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه
الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون
هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم
يكن الانتقال بواسطة اي كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد
الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا
كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة
الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى
المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها يختلف الدلالة على
المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى
الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه
وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف و
لم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة
والمروة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج يعني ان هذه الصفات
فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له
اي سواء كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصه بها بان
يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على قوله ان يقول اي فترك مثل
القول او منصوب معطوف على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو
قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها
والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج والسماحة لابن الحشرج
او سمح ابن الحشرج او حصل السماح لابن الحشرج او ابن الحشرج سمح كما
ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح بها في امثلة القسم الثالث باعتبار

اضافته او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنها
لطول النجاد مضاف الى المضمير في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا
طويل النجاد وكذا في كثرة الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان المراد
بالاختصاص هنا الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها
اى جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق
الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى
هذا الوجه وذوو قباب في الدنيا كثيرون فافاد اثبات الصفات المذكورة له
لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو
قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعنى كطويل
نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد
اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو
قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك
تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في
قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا على التصريح بذلك
حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه
الضمير وامثلة هذا القسم اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع
وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في
ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس بكناية واحدة بل كنايتان
احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها
نسبة المضيافية اليه وهي جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في
هذين القسمين اعنى الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير
مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه
ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام
وكالقول في عرض من يشرب ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد

حل

حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد
حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن
الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها
عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني
مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشئ بالضم ناحيته من اى وجه
جئته يقال نظرت اليه من عرض وعرض اى من جانب وناحية قال السكاكى
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح
انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من
اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية
اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض لانك عرضت لفلان او بفلان اذا قلت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام
وهي التورية بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشئ بغير
لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شئ لم تذكره كما
يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض
يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في
المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز
بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال
على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب
مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اى
جانبه وبغيرها اى والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم
والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان
التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز
ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة والحاجب

والمناسب لغيرها ان تقل الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد
القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض
قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب
دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا
كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة
المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في
الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي
الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح
ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل على انه قد يكون
على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه
ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها
تشبه المجاز في استعمالها في الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ
لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم وقد يكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية في استعمال اللفظ فيما هو موضوع
له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ ليس فيه لازم وملزوم وانتقال
من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل لا
يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير
ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه
ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء فان استعمله
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به
تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا
واما تقديرا كان مجازا والله اعلم

فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم
الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم

لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في
بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من
الحقيقة وانما قيدنا بالاستعارة التحقيقية والتمثيلية لان التخييلية و
المكني عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في
كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تأكيدا لاثبات المعنى
لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد
سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة مساواته للاسد في الشجاعة
لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات تلك المساواة
له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان
الاول افاد زيادة القرى لم يفده الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيدا
لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه
واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت
رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف
يصح القول بانه ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى
لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو
ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا
رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا
رايت رجلا مساويا للاسد وزائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا
في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك هذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ
ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة
في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في
الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا
كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع القاطعون

ان هذا الحكم

بان المفهوم من الخبر ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل جزئية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم بطريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر فلا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنها بكثرة الرماد وكذا لا تغير مع مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثير الغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تأمل وافر هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة ووجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي تنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اي تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى اولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك وانما قدم المعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة

وعشرون منه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة وليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر في الاول بالاسم وفي الثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تعريف الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى

لها اي لتلك الثياب اللبيس الا وهي من سندس خضر اي رتدي الثياب الملطخة
بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر
من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل
ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح
حيث يستغني عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية وامتزج
التورية كقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود
يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا
الموت الاحمر فالمعنى القريب بالمحبوب الاصفر الانسان الذي له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق
مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة
وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة
ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة
للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم
الاحراق المضادة للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين
عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل
لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى
ذلك الرجل فانه لا يقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب
بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام
التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا
لكنهما قد ذكرا بلفظين موهمين بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة
ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي
جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى
بمعنيين متوافقين او اكثر اي معان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم
بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل

في الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما
يجي من الامثلة ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه
التقابل مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا
كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين
لهما ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين
والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين
والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو قوله تعالى فاما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما
كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء بين بقوله والمراد باستغنى
انه زهد فيما عند الله كانه استغنى عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او
استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون مستلزما
لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة
قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر مثل مقابلة الشدة
والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع
بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي
فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين
او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل
التيسر مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد
التيسر وهو التعسر المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها
اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى
هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا
الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنها اي ومن المعنوي
مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا
وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون

كل منهما قابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين
كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور كقوله اى
قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اى المنحنيات من عطف
العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اى منحوتة من براه نحته بل الاوتار
جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون كقول بعضهم للمهلبي الوزير
انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق ويكون
بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور
منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم
فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية
وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني
من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند
الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل
اصله كف الممدوح على ما اعاده الشاعر ومنها اى ومن مراعاة النظير
ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه
في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا كقوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار
وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا
كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز
الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف
بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب
الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اى الغالب من عزه اذا
غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه
خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اى ان تغفر لهم مع
استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته
ويلحق بها اى بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين
يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين هنا كقوله

الشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذي ينجم اى يظهر من الارض
لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اى ينقادان لله تعالى
فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد
يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر
في ايهام التضاد بيت السقط وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال
يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة
على الرهط في البيت السابق يجل عن الرهط الاماني لا غاذ لها من
عقيل في ممالكها والنون هو المعروف شبه به الناقة في الدقة والانحناء
وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رزأته اذا اصبت
رزيته وكذا دال اسم فاعل من دلا الدلاء اذا رفق بسوقها واراد
بالنقط ما تساقط على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى
تجل هذه الجبيبة عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون
يركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب سيرها اذ لا حراك بها من شدة
الهزال يريد ان راكب هذه الجبيبة ذوات سمنة ففي ذكر الحرف
والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها
المتناسبة واما تسمية بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي
على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان
متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله في وصف
سحاب تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر
بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس
السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اى
اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع
له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله ذريك الحسن احل و
امرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي
اوكن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمعادي نافعا للموافق
لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح من حال حاله

[illegible] فالاول داخل
[illegible] والثاني داخل في الاطناب
[illegible] ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب
[illegible] ن ارصدته رقبته والرصد السبع الذي يرصد ليثب
[illegible] القوم الذي يرصدون كالحرس يستوي فيه الذكر والواحد والجمع
والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية و
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا
قوله هو تطبيع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر
وعظه فقرة لغوي وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او
من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة
اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد
بالبيت لمن يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات
او الفقرة ويجب تكريره في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما
هم فيه اختلفوا او فيها اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت
بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته
بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان
العجز بمحرم فالارصاد من الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي هذا البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معد يكرب
اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي
المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء
في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا
فالاول كقوله قالوا اقترح من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه

من غير روية وطلبة على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء اذا ابتدعه
ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه
جواب الامر الاجادة وهو تحسين لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات
الله تعالى والثاني وهو ما يكون في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا
بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن
له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان
الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله
آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا ثم اشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا
بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي
الغمس في الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار
نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان
الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى
ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه
في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول
من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما
تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام
ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان
لم يكن ذكره المقابل ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي

وابرح بردى القلم اي ذا الحنة اي افسدها المفسدين وانتدب اخرى للمعالي
واجمعها اي ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجابه فالاول داخل في
مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق
لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصب
الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذي يرصد ليثب
والرصد القوم الذي يرصدون كالحرس يستوي فيه المذكر والواحد والجمع
والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية و
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا
قوله هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر
وعظه فقرة لغوي وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او
من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة
اذا عرف الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد
بالبيت الا من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات
او الفقرة ويجب تكريره في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف
فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما
هم فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت
علي بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته
بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما توهم ان
العجز بمحرم فالارصاد من الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون ومن البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب
اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي
المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء
في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا
فالاول كقوله قالوا اقترح من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه

من غير روية وطلبه على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه
ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه
جواب الامر اي الاجابة ونحسن لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات
الله تعالى والثاني وهو ما يكون في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا
بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن
له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان
الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين
ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله
امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا ثم اشار
الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا
بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي
الغمس في الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار
نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله
بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان
الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى
ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه
في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول
من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما
تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام
ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان
لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي

لوقوع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد حيل بين
العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان
في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل واحد منهما معنى رتب على
الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج بي الهوى
ولزمني اصاخت الى الواشي اي سمعت الى النمام الذي يشي حديثه
ويزينه وقصد به فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها
الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء و
مثل قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت
دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء
في ترتب فيضان الشيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان
معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين
في الشرط وبين معنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج
الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يقول احد
بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه
ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء
آخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم وهو
حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر
ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله
احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع اي العكس على وجوه منها ان يقع بين احد
طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي
اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس
فقدم السادات على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين
متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد
وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم

الميت

الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين ومنها اي ومن الوجوه
ان يقع بين لفظين في طرفي الجملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن من هم
وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي
الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون
فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه
اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه
وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى
وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم
العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه غيرها الرياح والامطار لنكتة
وهي اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق
ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه السابق قائلا بلى عفاها
القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه
اي ومن المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ له معنيان
قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على
العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن
به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على
مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى
البعيد المراد اما ملفوظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي
البعيد اعني القوة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او ملفوظ بعده كقول القاضي ابي الفضل
بن عياض يصف ربيعا باردا او الغزالة من طول المدى خرفت
فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت
خرفة قليلة العقل فسارت من برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد
بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي

ان الفنون جنون

ليس بمراد عنى الزنا حيث ذكر الخزافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون الكل
من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم
للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس
وبالخال المخيلة فان قلت فقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك
جعلوه كناية على الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى
وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو
جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من
ضيق العطن والمسافرة في علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها
بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة
حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان تتمحل لكل
مفرداته حقيقة او مجازا وقد شنع على التنكير كل من فسر اليد بالنعمة والايد
بالقوة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة
وقصدهم الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع على الجهال
واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل
الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي
ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد
المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد
باحد ضميريه احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه
الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني
كقوله اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح
وضلوع اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه
المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي
نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف

العم گروه مردمان و برادر پدر

اي ضمير ذلك اللفظ

والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من
احد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل
من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون ذكر المتعدد على
سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول
من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب كقوله تعالى ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على
التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من
فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان
لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله و
هكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف
اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ
للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقاء من الرمل شبه
الكفل في العظم او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقوله هو شمس واسد
وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل
الاجمال نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على سبيل الاجمال
دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان
ولكن ان يجعل قول الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت
اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين
فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به
صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما
كلاما مشتملا على تعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير تعيين اي قالت
اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا
لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انما يدخل هو لا صاحبه و

وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا
الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعلامه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك
وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعد ذلك بذكر ذلك المتعدد
على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر
مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا
وخرجت من بلد كذا للتاديب والاكرام والمخافة من الشر فعلت ذلك
وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من
ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل
محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر في امر الشاهد بصوم الشهر
وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر
فقوله من كيفية القضاء ولتكملوا العدة علة الامر بمراعات العدة ولتكبروا
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي
ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال
وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعلولات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا
من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر
في تفاصيل المعللات مما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من
تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل
المعللات ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هي توطئة و
تمهيد لتفرع الترخيص ومراعات العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك
انه لم يفصل بين امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل
ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
وامر المرخص له بمراعات عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا
الكلام دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم

الشهر

الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعات العدة والثاني تعليم كيفية القضاء
والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من
العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وقد يتوهم ان قوله ولتكملوا العدة
الامر بمراعات العدة شاملا لامر الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له
وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام
الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعات العدة في قوله ولتكملوا العدة
علة الامر بمراعات العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعات
عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد
في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة
الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن
مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا
ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة اي
داعية الى صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين
امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت
ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين اي عشرة آلاف درهم
ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة
ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عن اللف والنشر وقد اهمله السكاكي
فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة
مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه
ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق كقوله اي قول
المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير الراجع الى المستثنى منه المقدر العام
اي لا يقيم على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك لاحد الا الاذلان هذا استثناء
مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا
الى العام المحذوف عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا
والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته وهي قطعة حبل
بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق رأسه فلا يرثي اي لا يرق

ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على
التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون
اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين ويصح ان يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت
لا نم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء على ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى التنبيه ما
فيكون اشارة الى العير الحي ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى العير الحي وذا الى الوتد
او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس من اللف
والنشر فليتامل ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان
في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار
في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق
بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر
والاحتراق ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم
ثم تقسيمه او بالعكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع
ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة لتضمن الاقامة
معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة
خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع
جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت
السابق اعني قاد المقانب اي قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد
شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم
بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني
وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا لم يقل من نكحوا او من ولدوا للرفق
قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على
الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر
صاحب المفتاح قبل هذا البيت الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف
ومرتبع وقد قال جمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم
في هذا البيت المذكور فيما رأينا في نسخ ديوان ابي الطيب ما وقع عليه الشرح
الموافق لما اورده المص وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة

والثاني

والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم
نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة
وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي الاصل المحدث
الذي بعد الاستكمال والمراد هنا محدثات الاخلاق لا ما هو كالعوارض فيها
قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم
جمعهما في الثاني في كونهما سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي
الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تعريفات
هذه الامور الثلثة كقوله تعالى يوم يأت يعني الله اي امره او يأتي اليوم
اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او
شفاعة الا باذنه اي باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن
هذا في موقف وقوله تعالى يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف
آخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي
من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له
الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير
اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات
الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع
كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك
فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية
فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله تعالى الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب
النار وكذا من الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار
وحده بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل
الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله
عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه
واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في

صحة الاستثناء

لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه الا بعض
اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم
والتابيد من مبداء معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار
الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد
وان شقوا ايضا بالمعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة
في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها
سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس او اهل الموقف واحد ثم قسم واضاف
الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله تعالى فاما الذين
شقوا الخ وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا
الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا
ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم على الاعداء
وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة
اذا دعوا اي الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم
يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها
ما يناسبها وهو ظ والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء
اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما
فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى
او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق
الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن
من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكن يجبر تاخير الذكور عن ذكرهم لاجل التعريف
تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الاعلام الذين لا يخفون عليكم ثم
اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتاخير فقدم الذكور ولكن مع الاناث
تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنها اي ومن
المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل
لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة
في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة

الى حيث

الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان
يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك
الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد
ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها
ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا
لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم
بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت
من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى
لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا
من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في التقدير فصل من حصوله صديق فلو تامل
ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء تعدو بي الى صارخ
الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد
بها فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو اي تسرع بي الى
صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة
وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل المكرم
عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي
من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد
للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في
المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه
انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها
ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي
قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم
والجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت
منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه وكانه
انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه وكذا لم يقل او اموت وهذا الكلام
قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل

تقديره

او يموت منى كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون عن التجريدية وفيه نظر لان الاجابة على هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد في البيت نظرا الى انه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم من نفسه في ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والتفجع في قوله اولها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفي عنه الشرب بكف بخيل فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه وان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن البديع المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق وكما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لانها احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن في نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام

وقال القطران دون يسيل ليقصر عن ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل وهي اي المبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لم يعرق وان كثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيتين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عادة وعقلا وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه تخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد في قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط سنى ركبا وافراسا وابلا وزاد فكاد ان يشجو الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها العثير الغبار اي عقدت سنابك تلك الجياد وفوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق

او على ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما
بحيث صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة
لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي الادخال وما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن
من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان
سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي
يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان
عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في تلك الليلة وعدم انطباقها
والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن مما يقربه الى الصحة
ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا
ان ذا من العجب ومنه اي ومن المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على
طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم هو فساد السموات والارض لان المراد به
خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي
التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن فكأنه
اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية
والآية ليست كذلك لان تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو
من المشهورات وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن
المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك
لنفسك ريبة هي ما يريب الانسان ويقلقه وازالتها الشك وليس وراء الله
للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب والحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت
عني جناية لمبلغك الواشي اغش واكذب واللام في لئن
كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من
الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع تردد فيه
لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده وهذا في ذلك الجانب
ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يجعلون لي
حكما في اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك

اصطنعتهم

اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني
على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما
ان مدح اولئك لك لا تعده ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة
التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى قياس استثنائي بان يقال
لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم
باطل وكذا الملزوم ومما ورد على صورة قياس اقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ
الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء
وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة داخل في الامكان وقوله تعالى
حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر
ليس بربي ومنه اي ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة
مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف
علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه كما تقول
قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه
سمع ارباب العقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان
الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد
بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان لا يظهر لها في العادة
علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك
اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة
بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من
السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة
في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها
اي لتلك الصفة في العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي
المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي

قول ابی الطیب ما به قتل اعادیه ولکن یتقی اخلاف ما ترجوا الذئاب. فان قتل الملوک
اعداءهم انما یکون فی العادة لدفع مضرتهم حتی یصفوا لهم مملکتهم عن منازعتهم
لا لما ذکره من ان طبیعة الکرم قد غلبت علیه ومحبته ان یصدق رجاء الراجین
بعثته علی قتل اعادیه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجوا ان یتسع
علیها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة فی وصفه بالجود ویتضمن المبالغة فی
وصفه بالشجاعة علی وجه تخییلی ای تناهی فی الشجاعة حتی ظهر ذلک فی الحیوانات
العجم من الذئاب وغیرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان ینالوا من لحوم
اعدائه ویتضمن ایضا مدحه بانه لیس ممن یسرف فی القتل طاعة للغیظ والحنق
ای لیست قوته الغضبیة متصفة برذیلة الافراط ویتضمن ایضا قصور اعدائه
عنه وفرط امنه منهم وانه لا یحتاج الی قتلهم واستیصالهم و ثانیتهما ای
الصفة الغیر الثابتة التی ارید اثباتها اما ممکنة کقوله ای قول مسلم بن ولید
یا واشیا حسنت فینا اساءته نجی حذارک ای حذاری ایاک انسانی
ای انسان عینی من الغرق فان استحسان اساءة الواشی ممکن لکن لما خالف
الشاعر الناس فیه حیث لا یستحسن الناس اساءة الواشی وان کان ممکنا عقبه
ای عقب الشاعر استحسان اساءة الواشی بان حذاره ای حذار الشاعر
منه ای من الواشی نجی انسانه ای انسان عین الشاعر من الغرق ای فی الدموع
حیث ترک البکاء خوفا منه او غیر ممکنة کقوله هذا البیت للمصنف وقد
بیتا فارسیا فی هذا المعنی فترجمته لو لم یکن نیة الجوزاء خدمته لما رایت علیها عقد
منتطق من انتطق ای شد النطاق وحول الجوزاء کواکب یقال لها نطاق
الجوزاء فنیة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غیر ممکنة وقصد اثباتها کذا ذکره
المص وفیه نظر لان المفهوم من الکلام علی ما هو اصل لو من امتناع الجزاء
لامتناع الشرط ان یکون نیة الجوزاء خدمته علة لرؤیة عقد النطاق
علیه ورؤیة عقد النطاق علیه اعنی الحالة الشبیهة بانتطاق المنتطق صفة
ثابتة قصد تعلیلها بنیة خدمة الممدوح فیکون هذا من الضرب الاول مثل قوله
لم یحک نائلک السحاب البیت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة
الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنیة خدمة الممدوح فقد

فقد اخطاء خطأ مبینا لان حدیث نطاق الجوزاء اشهر من ان ینکر الا ان یکون
اذا المراد بالحالة الشبیهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح فی الایضاح
بخلاف ذلک فان قلت هل یجوز ان یکون لو فی البیت مثلها فی قوله تعالی لو کان
فیهما آلهة الا الله لفسدتا اعنی الاستدلال بانتفاء الجزاء علی انتفاء الشرط
فیکون رویة ما علی الجوزاء من هیئة الانتطاق علة لکون نیتها خدمة للممدوح
ای دلیلا کما ان انتفاء الفساد دلیل علی انتفاء تعدد الآلهة قلت لا لان
العلة المذکورة قد یقصد کونها علة للحکم بثبوت الوصف ووجوده کما فی
ضربین الاولین لان ثبوته معلوم وقد یقصد کونها علة للعلم بها کما فی الاخیرین
لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نیة خدمة الممدوح علة
للانتطاق کان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دلیلا علی کون
النیة خدمة الممدوح کان من الضرب الرابع فیصلح التمثیل قلت لا یخلو عن
تکلف لان الظاهر من قولنا یدعی لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلک
الوصف لا للعلم به والحق به ای بحسن التعلیل ما بنی علی الشک ولکونه مبنیا
علی الشک لم یجعل من حسن التعلیل لان فیه ادعاء واصرارا والشک ینافیه
کقوله ای قول ابی تمام کان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة
الغزیرة الماء غیبن تحتها حبیبا فما ترقا ای بالهمزة تخففها
ای ما تسکن لهن مدامع والضمیر فی تحتها للربی فی البیت الذی قبله وهو قوله
ربی شفعت ریح الصبا لنسیمها الی المزن حتی جادها وهو هامع ساقت
الریح المزن الیها وجاد من الجود وهو المطر العظیم القطر والهامع السائل
فقد علل علی سبیل الشک نزول المطر من السحاب بانها غیبت حبیبا تحت
تلک الربی وهی تبکی علیها وهذا القول یشیر الی قول محمد بن وهیب طللان
طال علیهما الامد فدرسا فلا علم ولا نضد لبسا البلی فکانما وجدا بعد الاحبة
مثل ما اجد وقال بعض النقاد وفسر هذا البیت قوم فقالوا اراد بالحبیب
نفسه ولا ادری ما هذا التفسیر قلت کانه وجه هذا التفسیر انه قصد بالملائمة مطلع
القصیدة وهو قوله الا ان صدری من عزاء بلاقع ... ساقین الدیار
البلاقع وفی بعض النسخ من الدیوان هذا البیت قبل قوله کان السحاب الغر

وعلى هذا اي الضمير في تحتها للديار البلاقع وكان الضمير في تمام هو الحبيب الذي فقده المبيات في تلك الديار ومنه اي ومن المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له اخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه الجنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلب باكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض احدا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة واشراف ملوك وفي طريقه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء ففرع وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب

ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية الى الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليسمى تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية فاستثنى منها صفة مدح هي ان سيوفهم ذوات فلول اي كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بناء على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما في حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح والفخر

ولو صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء هو المستثنى مما قبلها اي قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وفطنته ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من العيب ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا الايضاح قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفيد التاكيد من الوجه الاول وهو انه كدعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا

يجد

حقيقة غرضك

ان تنكحوا

فعلى نفسه رسوله

ولهذا لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل
لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون
من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من الوجهين وان يكون
من الضرب الثاني بان يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها
اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل
الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من
فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح
بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء
المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل
التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس كثيرا في الكلام ان يذكر متعددين ثم ياتي
بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امراة الا زيدا
ولو قصدت ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل ومنه اي من التاكيد المدح
بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه
معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح كقوله وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا
اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله يقال
نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون
منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون
بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء
في افادة المراد كما في قوله اي قول بديع الزمان الهمداني يمدح خلف
ابن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل
فالا وسوى استثناء مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك
يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لان الاستثناء منقطع
والا فيه بمعنى لكن ومنه اي ومن المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو
ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير

دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه
يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم له بتقدير دخولها
فيها اي في دخول صفة الذم في صفة للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من
وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر
اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن الا جهله والاستدراك فيه كالاستثناء
نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه
يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته
اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا
لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده اذ لا معنى لتهنئة
احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان
اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا ينبئ عن
علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد
بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها فظاهر لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة اهلها
ولو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه
اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لف فيه وهو ان
يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان ليضمن
وقد اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به
ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر ابى الدهر
اسعافا في نحو سنا واعطا فيمن يجب ونكرم فقلت لهم نعماك فيهم اتمها
ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سهى
لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان
اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع
بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني
اعد بها على الدهر ذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر

يعني لكثرة تعلقي لاجفاني كاني اعد على الدهر ذنوبه قوله معنى كقول الخنساء اعم من ان يكون واحدا كما في بيت الطيب او اكثر كما في بيت ابن نباته ولا تدلى من خرجله
في وصاله فلي كل اودع الحلم عنده فاذا ادمج في الغزل الفخر يكون حليما
حيث كني عن ذلك بالاستفهام عن وجه خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن الفخر
بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار
تنبيها على انه لم يبق للاخوان من يصلح لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم
يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريدا الوصل هذا المحبوب المتوقف على
الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه او دعه اياه
فان الوداد لا يستعار الا الى آخر ومنه اي ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل
الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للاعور سعمرا
خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سوى فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة
فيكون مدحا وتمني عميرا او بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه
متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين ويفارقه
باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات
احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن
من قبيل التورية والايهام ومنه اي ومن المعنوي الهزل الذي يراد به الجد
كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب
ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته التجاهل لوروده في كلام الله تعالى
كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا
كأنك لم تجزع على ابن طريف فهو يعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت واستعملت لفظ الدال على
الشك والمبالغة اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق
سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي الظاهر بالغ
في مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح
او المبالغة في الذم كقوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري

انال مسخرها كردن كند

وبهذا يعلم ان ليس يجب في كان ان يكون
للتشبيه بل قد يستعمل في مقام
كان كان انك غع ٢٢ ى

اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير
والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع
قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى
نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال
والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل
الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكا الثلثة
الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم
على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وآله
كان لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس كالتعريض في قوله تعالى
وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات و
ومنه اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام
الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها الغيره اي تثبت انت في
كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان
يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن
رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن
المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى
في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض
لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده
مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ
بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق
ذلك اللفظ كقوله قلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة ونقلتك بالاتيان
مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم وبوع
قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة

الیمان ٥٥ لاق

والاتيان وابرستاي املت وابرم ايضا احكم والتطول الانعام فقوله ابرستا ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فوادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى لكنه لم يقع في كلام الغير بل وقع فطنته بمعنى فحمل على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وسمي اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان تقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم فقد ثل عرشهم ان تحجو تغلبك وصادوا يفرحون به فقد آثرت في عزهم وصدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن حارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى كاسد وسبع او في مجرد عدد الحروف كضرب وعلم او في مجرد الوزن كضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجئ تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء نوع والآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة هي الكيفية الحاصلة لها باعتبار الحركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع

ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم اللسان اما متفقان في الافراد او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل بالفتح والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو طويل النجاد رفيع العماد طلاع انجد فالاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض ونحو قول الحريري وذا ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر القليلة وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده وايضا التقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدكن منازلا تنازل عنها ليس عنها تمقنع بمطايا فيا حرف ندا او مطايا منادي والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت يدخل في قوله فالاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي المزن حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه والثاني مركب من صابه والميم من مطعم

عصابة شجرة حزن والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما
غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون
المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة و
بعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح
ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف
واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة
اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع
الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا
في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او
في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا
حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة
الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا
فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط واتفقا
في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين
عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد
والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون
الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرِط او مفرّط لان الراء
من مفرّط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرِط
ومفرّط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان
عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة
حرف واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا
الباب في حكم المخفف لان هذا الراء في مفرط حرف مكسور كالراء في
مفرط والاختلافات بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء في الاول
ساكن وفي الثاني متحرك وهذا النوع لكون الاختلاف في غير الاول
وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة وا

والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين في الاول مفتوح ومن الثاني
مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان يختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما
اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي
الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزائد
اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر
والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت
الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر
كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض
قواضب من في من ايد صفة موصوف محذوف اي يمدون سواعد من ايد او
زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه وبالجملة
هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف
وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه
قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات
للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما يسمى
هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم
قبل ورود آخر الكلمة كالميم في عواصم انها هي الكلمة التي مضت فانما اتى
بها تاكيدا للاول حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف
عنك ذلك التوهم ويحصل لك فائدة بعد الياس عنها واما باكثر عطف
على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا مثالا واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر
كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي من حرقة القلب
بين الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا
في انواعها اي ان يختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع
الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرج عن التجانس
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان
وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا

وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس
وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في
الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء
وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والثاني ان
لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل
همزة لمزة الهمزة الكسر واللمزة الطعن وشاع استعمالها في الكسر من اعراض
الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة
الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق
وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه
لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او في
الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف
لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقان في النوع والعدد والهيئة
لكن قدم في احد اللفظين بعض الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع
تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من
الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب
البعض والثاني اشار بقوله حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه حسامك
فيه للاحباب فتح ورمحك للاعداء حتف ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجنيس القلب
في اول البيت والمتجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان
اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في
كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان تجنيس القلب او غيره
ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر سمي التجانس مزدوجا
ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا
وجد وجد ومن قرع بابا ولج ولج وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم
ومثل عواصم عواصم وقواضب قواضب وكقولك حسامه للاولياء
وللاعداء فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة

ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين و
كقوله صلعم عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك
فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد
يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف والنقط اصلا كقولهم في مسعود مثريه
وفي المستنصر يه خبثه المشي لنضربه جيته وقيل لفاضل استفتح لنا كيس تصحيف
فقال ايت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم
وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين
المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما
يوجد في الآخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق
نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى
اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف انه ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق
في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو اثاقلتم
والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة
وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه
وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في
النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى
او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين
والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي في آخر
الفقرة فتكون الاقسام اربعة احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو
وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل
اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع
ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم

ان يكون احدهما اى اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما اشتقاق
او شبه اشتقاق فى آخر البيت واللفظ الآخر فى المصراع الاول او حشوه او صدر
او آخره او صدر المصراع الثانى واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان
يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علمه وحلمه وزهده وعهده
مشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا
صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده
اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر فى صدر المصراع الاول او حشوه
او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل التقدير فاللفظان اما مكرران
او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثنى عشر حاصلة من ضرب الاربعة فى الثلثة
وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب الاربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه
الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية و
اما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا
اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون احد اللفظين فى آخر البيت واللفظ
الآخر فى صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى
الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الاول مثل قوله اى
قول صمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية
من عرار هى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع
على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول القول فى قوله اقول لصاحبى والعيس
تهوى بنا بين المنيفة والضمار يعنى جارى رفيقى واصابه قصدا وا
والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول فى اثناء ذلك مثل قوله استمتع
بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته
وما يكون اللفظ الآخر فى آخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الا بيورد
ومن كان بالبيض الكواعب مغرما جمع كاعب وهى الجارية حين يبدو ثديها
للنهود فمازلت بالبيض يعنى بالسيوف القواضب القواطع
مغرما وما يكون اللفظ الآخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله وان لم يكن

الاقسام ١٢

الا التوشيح ساعة قليلا فانى نافع قليلها و قبل الا على الدار التى كونوا ها
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها والالمام النزول القليل والتعريج على الشئ
الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن و اسم ضمير الالمام وقليلا
صفة ظرف لان القلة يفهم من اضافة التعريج الى الساعة و يجوز ان يكون
الا تعريجا قليلا فى ساعة فيكون الصفة مقيدة و قليلها فاعل نافع او هو
المبتداء و نافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى قليل التعريج للساعة
يعنى قفوا على الديار التى توجد بها ما هو ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة
اهلها وكثرة النعم وان لم يكن المالكها بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعنى
ويشفى غليل وجدى واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما فى
آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول القاضى الارجانى
دعانى اى اتركانى من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعى الشوق
قبلكما دعانى من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر فى حشو المصرع الاول مثل
قوله اى قول الثعالبى واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت
بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة
بالضم وهى ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب و المقصود التمثيل هو
البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكى دون المصنف وما يكون المتجانس الآخر فى آخر المصراع الاول
مثل قوله اى قول الحريرى فمشغوف بآيات المثانى اى القرآن قال الجوهرى
المثانى من القرآن ما كان اقل من المئتين وتسمى فاتحة الكتاب مثانى
لانها تثنى فى كل ركعة وتسمى جميع القرآن مثانى لاقتران آية الرحمة باية العذاب
ومفتون برنات المثالث اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها
الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثنى وما يكون المتجانس الآخر فى صدر المصراع
الثانى مثل قوله اى قول القاضى الارجانى املتهم ثم تاملتهم فلاح اى
فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون فى آخر البيت
والآخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله اى قول البحترى ضرائب ابدعتها
فى السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة

بلغاتها

والنجيبة التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضرب المثل واصل المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد الاشتقاق ومايكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي عليكم لكثرة انعامكم علي فهذا النص مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق ومايكون الملحق الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق ومايكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع بحسن استعماله اياه فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المص فمثال ما يقع احد الملحقين الذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح فالاول من لاح يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الآخر في حشو المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من عني يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الاول لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنها اي من اللفظي السجع وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة

للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما وهذا اشار بقوله وقيل هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هي لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة في اواخر الفقرة وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المص فقوله هو قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقرة وكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن كقوله ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي ما يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الآخر فترصيع كقوله فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية توافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية اما لفظ فهو فلا يقابله شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن جميع ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره ما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا كقوله فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط كقوله والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت

او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى كقوله انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار
مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون
كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي
الصابي احمد الله الذي لا يدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها
ولا تخلقه العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير
للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور
العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما
تساوت قرائنه كقوله في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي
بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانية كقوله والنجم اذا
هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة كقوله خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اي بقرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا
كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان
متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني
ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج به عن الاعتدال كثيرا والا لكان
قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات
يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثمان الفاظ
والثاني تسع وله في القرآن نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث
فقر فان الاولين يحتسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث
يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين
ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث
كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا
كان حسنا والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب
فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول لطوله فاذا جاء الثاني قصيرا
يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم
السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع

السامع وايضا هو اعز مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع
فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو
من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة
واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى
احدى عشرة والثانية ثلثة عشرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز اي اواخر
فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك
في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات و
ما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح
ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج
الفواصل اذ رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون
آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي
امرأني واخذه ما قدم وما حدث بضم الدال بالفتح مع انه فيه ارتكابا لما
يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع
في الاصل هدير الحمام ونحوه بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة
الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري
في النظم ايضا ومثاله من النظم قوله شعر تجلى به رشدي واثرت به يدي
وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار ذا وري
واوري هذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه
مضارع متكلم من اوريت الزند اذا اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر
في به يعود الى النصر المذكور في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني
لاعلم ان قد جل نصرك عن حمدي ومن السجع على هذا القول اي القول بعدم اختصاصه
بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي
في شطر الآخر وقوله سجعة نصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا
سجعة مخالفة للسجعة التي في شطر الآخر لا على انه مفعول الثاني لجعل لان
الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين مستقفيتين سجعة تسمية للكل
باسم جزئه كقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأت بي المتربة

عن الاتراب سجعه وقوله طوحت به طوائح الزمن اصنعاء اهيم سجعه لجزي كقول ابي
الا تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب
في الله اي راغب فيما يقربه من رضوان الله مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف
عذابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير
مبتداء وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا
تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع
وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول
في البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم
الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقل بنفسه في فهم معناه
ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت
قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا
جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع
الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان خفة
الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى
التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع
من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع
المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن
الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما
مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح
للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة
ياتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا
معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع
المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت على الذنوب وبالاقرار عذت من
الجحود فصرع بالباء وقفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة

مما نحن

مما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية كقوله ونمارق
مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويتان في
الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء
التانيث على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب
هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة
ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينهما وبين السجع
تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي
في التقفية وح يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في
مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق المماثلة بدون السجع في مثل
ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا
وقد خلقكم اطوارا واما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي
وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع
موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن
ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو
ذلك فان كان ما اي ثم اذ التساوي الفاصلتان في الوزن دون
التقفية فان كان ما في احد القرينتين او اكثره مثل في التقفية او لم يكن
خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع
من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة
بما فسره المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر
تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب
البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله
هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما
الصراط المستقيم وقوله اي مثل ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش
الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء يانسن بك ويحدثنك ومها الوحش
نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها

الظاهر ان الآية والبيت مما يكون الكثر في احد القرينتين مثل ما يقابله في الآخر
لا جمعية اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في تامّا وتملك
ومثال الجميع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك
مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت
من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وقد يكون في
النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا
للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت
قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل
مودته تدوم واما في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك
فكبر والحرف المشدد في هذا البيت في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه
اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت
على قافيتين يصح المعنى عند الوقف على كل منهما اي من القافيتين فكان عليه
ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان
يكون الشعر مستقيما على اي من القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر
ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين
شئت بذلك قائلا كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المراة الدنية
الدنية انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر
الكدورة دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها
لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه
الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى
القافية الاولى من ضربه الثاني والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى
اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان ذلك
المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى في قوله
يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله
الردى والقافية الثانية من فتحة الدال الى الاكدار الى الآخر او لفظ
دار منه وهنا اقوال أخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على

[illegible]

٧ وقفت كان الشعر مستقيما والجواب
ان لفظ القافيتين صحح

قافيتين

قافيتين او اكثر لكان احسن مثل نحو قول الحريري جوى على المستهتر الصب الجوي
وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله
لا تظلمي فانه قبل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على
القافيتين فلا يلزم من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما
فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد
والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي بني عليه
القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا وسمي بذلك لانه يجمع
الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او
من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال
او من الروي لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع
الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة
يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من
الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء وذلك في بيتين
او اكثر وقرينتين او اكثر والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس
بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل وقد جاء قبل اللام ميم مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع انما
يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في
السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت او قبل ما في معناه
من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل ما تان
القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح
السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم
في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجيء ما ليس بلازم
في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الفاصلتين
بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تفخر

ولا تظهر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تقنع
كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر
مستمر ومجيئه قبل حرف الروي كقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم
تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت
عنده نعمته واشكروا الي وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته وكانه اراد شاكر
لعمرو ومحذوف الجار او جعل الايادي بدل الاشتمال من عمرو فتى غير محجوب
الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يعني في الكناية عن نزول
الشر والمحنة بالمرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل
به البلايا وابتلى بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقه
قول الآخر اذا افتقر المرء لم يفتقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي
اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى
عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه اياها باياديه يعني من حسن اهتمامه
جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء
قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق
السجع في نحو جلت ومدت وانشقت ونحو ذلك ففي كل الآية والابيات نوعان من
من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما
وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر والمستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما يؤذن
الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها
لأوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر
المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري
ما استنار العقل فاختار الكحل فانه لما التزم في الفاصلتين اعني العقل
والكحل السين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في استنار واختار
التاء التي يحصل السجع بدونها فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت
يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك
في حرف القافية والفاصلة او غيرهما لان جميع ما في البيت الا حرف الروي
يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق

على التاء في استنار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن
هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية والفاصلة
بانهم فسروه بان يلتزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من
مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر فان قوله قبل حرف الروي وما في معناه
يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت
او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه
ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجري في كلمات الفقرة
او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله اعني في الضرب
اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون
المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت
لانفسها الفاظا يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة
مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن
على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض
المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون
العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون
بخفاء الدلالات وركاكة المعنى قال المص هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو
قسمان احدهما ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن
البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما
مثل ما يرجع الى التحسين الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون
الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام
يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني بتجن
يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوصواط وادرك
ان زرت دار ودود درا ودرذا ووزدا ودرزدا ومثل الحذفاء هي الرسالة
او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها
كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك تزين الى آخره ومثل الرقطاء وهي التي

امر الاسات

احد حروف كل كلمة منها منقوطة والآخر غير منقوط كقول الحريري اسمح فلبث سيب بر فطن بغرب عيون عروق ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما اثرله في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تع حتى نؤتى مثل ما اوتي رسول الله الله اعلم وكقول زهير بن ابي سلمى يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما العدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات اولكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب والمساواة ايضا القسم الثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان ليس تمام انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم

الخاتمة في السرقات الشعرية وما

يتصل بها اي بالسرقات الشعرية مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة



على الغرض وهو ان تذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اي في العقول والعادة كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في العرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس فهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والآخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه عن الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يكون يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله او بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول اقسام لان المأخوذ من المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة

مكرر

معر

وليسمى نسخاً وانتحالاً كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن
اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه
حقوقه متوضيا المعدلة ولم توجب عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته
على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجراً لك مبتذلاً بك وبمواخاتك
ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف
تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتاثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والتع
من ان تضيمه اي بدلاً من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب
حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما تؤثر فيه
تاثير السيف حتى قد ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد
عن ركوبه مبعداً او معدلاً فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معوية
فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر
ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته
التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها
وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني
انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق
بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل الكلمات كلها او بعضها
بما يرادفها يعني انه ايضاً مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع
المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر
لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرء القيس
وقوفاً بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في
داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقول العباس بن عبد المطلب وما الناس
بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في
شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ
ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان
بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة
احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير

لنظمه

لنظمه اي لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخاً
وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله
فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضل لا يوجد في الاول كحسن السبك
او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح مقبول
كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم وفي الاساس رقبته راقبته اي
حاذرته لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز
بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل وقول
سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته وفي الاساس سمي
سلم الخاسر لانه باع مصحفاً ورثه واشترى بثمنه عوداً يضرب به من راقب
الناس مات هماً اي حزناً انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة
الجسور اي الشديد الجرأة فبيت سلم اجود سبكاً واخصر لفظاً وروي
عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشد بشار قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف
منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر خلقنا
لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عيناً وحاجباً وقول ابن
نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيوناً لها وقع السيوف حواجب
فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم
حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون
الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم
مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته
هيهات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسياناً له
بدلالة ما قبله وهو قوله النبي ابا نصر نسبت اذن مني من حيث ينتصر الفتى
ويسيل لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل وقال الشيخ عبد القاهر
في مسائل المشكلة في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النوع نفي المثل وان
يتحقق انه لا يوجد ولا يكون فاذا جعله سبباً فقد مثل بخل الزمان به
فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان
بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان

بخيل فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الاول لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود
سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ
المعنى على الماضي والمراد ولقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف و
الفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه
ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله
للغير فالزمان اذا سخي به فقد بذله فلم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل و
اما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فلان يسمح بهلاكه وان يبخل الشاعر
ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخي بايجاده لكنه
لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا للصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى
يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا
يظهر قرينة يدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر هذا البيت
قال ابن جني اي يعلم الزمان بمن سخائه فسخي به واخرجه من العدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذي افاد منه لبخل به على اهل الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن
فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى
وانما المراد سخي به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمه
اليه وهدايتي لو على التفاسير الثلثة فالمصراع مأخوذ من مصراع ابي تمام لان
معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى
مصراع ابي تمام كذلك بمثل المعنى ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث
لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام لما كان مأخوذا منه
على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا
قال الامام الواحدي بعدما ذكر معنى قول ابن جني وابن فورجه ان المصراع
الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول
فالعبد اي فالثاني ابعد من الذم بالفضل للاول كقول ابي تمام لو حار
مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الاتيان الاظهار في
اضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية المطالبة للنفوس لو تحيرت
في الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا

الفراق

الفراق وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا
الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه
جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيف الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ
المعنى كله مع لفظ بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل النفوس
بالارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الاحاديث فراقكم لما اسر
به المودع هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمع القيته من مدمعي وقول
جار الله العلامة في مرثية استاده وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها
عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدرر اللواتي حشا بها ابو مضر اذني تساقطها
عيني وقوله فهو ابعد من الذم انما هي على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على
السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم
الظن عندك والامال وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في
الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب اني عنك
بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غاد محبك حيثما اتجهت ركابي
وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر
من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده
فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ
المعنى وحده الماما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل به
وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فاللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه
كشط من المعاني جلدا او البسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي
مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول كقول ابي تمام
هو الضمير للزمان الصنع اي الاحسان وهو مبتداء وخبره جملة الشرطية
اعني قوله ان يجل الخير وان يرث اي يبطو فللريث في بعض المواضع
انفع وقول ابي الطيب ومن الخير بطوء سيبك عني اي تاخر عطائك عني
اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب الذي لا ماء فيه تقول لعل تاخر
عطائك عني يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا
ماء فيه وما فيه الماء يكون بطيء المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله

او دونه او مثله وهذا اي اول الاقسام
وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول

على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسيف. وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان
يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق اي لمع في الندي اي في
المجلس العام باشراف الكلم كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي
من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السنتهم في النطق
قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الشجرة قضبانها وخرصان الرماح
اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني الفرط مضاء السنته على رماحهم
ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن
فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت
البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من
الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات
الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية
وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول
الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي وما ان كان
اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم
ذراعا في الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي
وقال ابن اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم
للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع
ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن له والصبر
يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول ابي تمام بعده وقد
كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين لا يجزع هذا هو النوع
الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى
البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة
لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة
كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في
الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب
قبائل العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه خضاب فتعبير جرير عن

الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة
بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد
المعنيين نسيبا والاخر مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه
وصرفه عن نوعه من النسيب الى المدح او غير ذلك وعن وزنه وقافيته ومنه
اي ومن غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي
ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء
المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه اي
على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار
بمنزلة الغمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي ومن غير الظاهر
ان يكون المعنى الثاني اشمل من المعنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم
وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس
وليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص ببعض العالم
وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة
افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانهم غار عليه غيرة افضت به
الى التنكيل به والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهرون امام
الهدى عند احتفال المجلس الجامع انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل
بالواجد ليس على الله البيت فحرض هرون على اطلاقه ومنه اي ومن غير الظاهر القلب وهو
ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك
لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار
والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال
اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال واما على تجويز تصدير المضارع
المثبت بالواو كما هو مذهب البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واذا
جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة
فيه يعني لا يكون ذلك لان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو
الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والحسن

في هذا النوع ان يعين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهر كما في
قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي
الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسوال فاراد ابو تمام ان الممدوح
تستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه
الى سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من المجروح لان
عادته ان يعطي بغير سوال ومنه اي من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى و
يضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راي عين ثقة ان
ستمار اي واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او المفعول له من الفعل
الذي يتضمنه قوله على اثارنا لو توقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم
من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القى عليه الظل عقبان اعلام
ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل اي نهل اذا روي نقيض عطش اقامت
اي عقبان الطير مع الرايات الى الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم
قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي
كالعقبان صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا
خرج للغزو تساير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقي ظلالها
عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه افاد بقوله راي عين
ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى البيت الاول
لا كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت
كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة
وهذا يوكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل
الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها
بذلك هذا ايضا يوكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله
راي عين وقوله ثقة اي ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت المام بمعنى
قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث
لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض

المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها
لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا
انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل
لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها
من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم
الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان
يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت
الاول اعني تساير الطيور على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح
وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغيره اي الظاهر ونحوه مقبولة ومنها اي
من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع وكل ما كان اي وكل نوع
من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول
الا بعد اعمال رويته ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ و
السرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء
سبق احدهما واتباع الثاني في كونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي
المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان
يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين النظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذ
منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام
المذكورة لجواز ان يكون للاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا
او في المعنى وحده من قبيل توارد الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من
غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف
اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة
فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان
بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره
سليمان ان يضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير لا
سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان

ادلاد

مشاجع يعني سيفه وكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم
ضرب بسيفه الرومي وانفق انبا السيف فضحك سليمان ومن حوله
فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى
به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر لم
يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه
وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب
شاعر اذا كبا ثم جلس كانه يقول كان يا ابن المراغة يعني جرير قد هجاني
فقال سيفا ابو رغوان سيف مشاجع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
والضرف في حضر جرير فخجل ولم ينشد الشعر فانشد بقوله بسيف ابو رغوان
سيف مشاجع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد
ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني يا ابن القين يعني الفرزدق بالهجو قد اتى
فقال ولا نقتل الاسرى لكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اجاب
الفرزدق بالجود دون ما عداه فقال مجيبا كذلك سيوف الهند تنبو ظباتها
وتقطع احيانا مناط التمائم ولا تقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا
لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان وقد سبقه اليه فلان فقال
كذا لتغتنم بذلك فضيلة الصدق وتسلم من دعوى العلم بالغيب ومن
وصم نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في سرقات الشعر
القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم
من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في
كل منها اخذ شيء من الاخر اما ان الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريق
ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث وهذا احتراز عن ما يقع في
اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلعم كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك
ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث
وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري

منثور

فى

فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب مثل قول الآخر ان كنت
ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري فلم نشاهت الوجوه و
قبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وآله كفا من الحصى فرمى
بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض
الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله بفتح
العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب ان
رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة وهي المجاذلة والملاطفة وضمير المفعول
للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله صلعم
حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي حففته بكذا اي جعلته
محفوفا محاطا بعينان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما
لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم اي قول ابن الرومي لئن اخطأت
في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله
بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم ربنا اني اسكنت
من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن
واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب
لا خير فيه ولا نفع ومن لطف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه
دخل الحمام فحلق راسه وتجرد للحمام عن شعر لواء ولبس ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا
باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتفقيه كقوله اي قول
بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت
ان يكونا انا الى الله راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا او ما فوقه
او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا

كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي انقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي ٢

ملبوسا

مشاجع يعني سيفه وكانه قال استعمل ذلك السيف لا ظالم او ابن ظالم ثم
ضرب بسيفه الرومي وانفلق ابنا السيف فضحك سليمان ومن حوله
فقال الفرزدق العجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى
به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر لم
يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه
وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا الكواكب
شاعر اذا كبا ثم جلس كانه يقول كا يا ابن المراغة يعني جرير قد هجانى
فقال السيف يا رغوان سيف مشاجع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
والضرف في خضر جرير في لحبز ولم ينشد الشعر فانشد لقوله بسيف ابا رغوان
سيف مشاجع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد
ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني يا ابن العين يعني الفرزدق بالهجو قد اتانى
فقال ولا تقتل الاسرى لكن تفكهم اذا انفل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر
الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذلك سيوف الهند طبنو اطباعها
وتقطع احيانا مناط التمائم ولا تقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا انفل الاعناق
حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا
لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان وقد سبقه اليه فلان فقال
كذا ليعتبر بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن
ان ينسب الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية
القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم
من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في
كل منها اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه اي لا على طريق
ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث وهذا احتراز عن ما يقع في
اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وفي الحديث كذا ونحو ذلك
ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث
وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري

منثور

فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت
ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه و
قبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وآله كفا من الحصباء فرمى
بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض
الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله بالفتح
اي ابعده من الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان
رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول
للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم
حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات اي حففته بكذا اي جعلته
محفوفا محاطا بغير ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما
لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي الا كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت
في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله
بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم ربنا اني اسكنت
من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن
واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب
لا خير فيه ولا نفع ومن لطف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه
دخل الحمام فحلق راسه وتجرد للحمام عن شعر لؤلؤ ولبس ثوب الملاحة ملبوسا
وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا
باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتفقية كقوله اي قول
بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت
ان يكونا انا الا الله راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا او ما فوقه
او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا

كما تقدم من ان الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي انقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي ٣

ملبوسا

عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن
الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير شعر آخر لكان احسن
ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من القصيدة الاخرى لكنه
لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه
على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر التميمي اذا ضاق صدري
وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق بها فبالله ابلغ ما ارتجي
وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية
الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء
كراكب عرف المحل فبات دون المنزل والبيت الثاني لمسلم بن الوليد
الانصاري وحماسته فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة
اليه قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر
انشدني ان الكرام اذا ما سهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل الخشن
البيت الثاني لابي تمام والتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير كقوله
اي قول الحريري يحكي ما قال له الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على انى
سانشد يوم بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني
للعرجي وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل
بطريق مكة وقيل لامية ابن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام
في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير
وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان
اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج
ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم واما
بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق
الغض روضة آس اعذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك
ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان التضمين ما دون البيت
ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الثاني كما مر آنفا والثاني
ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين

والقلب

القلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا
تنسى ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولابد من تقدير الباقي لان المعنى
لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل
البيت او المصراع المضمن في شعر الثاني على لطيفة لا يوجد في شعر
الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر له معنيان قريب وبعيد ويراد
البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي
لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني
من الادكار مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر
على انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب
وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب والبارق
موضعان معروفان وما بين الظرف لتذكرا وللمجر والمجرى وقد عرفت
جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت
ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين
وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل
فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه
جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه
بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريانه على
وهو على التشابع بجريان الخيل السوابق على التسابق فزاد على ابي الطيب
بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه
ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر
غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا
متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في
المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا
عن رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد
واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على

البيت

اوليائه

استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع
شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وفيه نظر لانه
لانه رفا حرف شعره لشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او
حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان
طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث لا
على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه
عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية
ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حال اي مفتخرا عقد قول علي
عليه السلام وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان
قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في
الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث
وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت
خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال
هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وكقول
الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق
الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله
صلعم الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا
يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر
عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض
المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمرات
نخله كالحنظل لم يزل سوء الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة
وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده
ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء
ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة
واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء

ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصادقه واما التلميح صح
بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت
فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو
مصدر ملح اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ
محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما
بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز
فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر
تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل واقسام
التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او النثر وعلى التقديرين فاما ان
يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله
اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي
وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله
ما ادري احلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم
ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء
دار وحومه غيره تصادمت به وازالته والضمير في ضوءها وفي بهجتها للشمس
الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة انطوى انظم المجزع ذو لونين وقوله
احلام نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن
نون فتى موسى عم في استيقافه الشمس اي طلب وقوف الشمس فانه روي انه قاتل
الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
يوم السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ عن قتالهم
والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة
ترمض فيها القدم اي تحترق والنار تلتظى ارق من رق له اذا
رحمه واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام
للابتداء وعمرو مبتدأ وخبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير

في ارقه والنار عطف على الرمضاء وتقتضي حال عن النار اشار الى البيت المشهور
المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته
بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة والى هذا البيت قصة
وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس وكان لها جار من جرم بن ربان
وكان له ناقة وكلب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس
لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب
فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب
دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة
اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع
غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه
واتبعه عمرو جبلة ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه
فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة
كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن
كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشارة الى المثل السائر دون عليان
القتاد وهو والخرط دونه خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذا
سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط
ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما
في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية
واحزان يعقوبية اشارة الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش
في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب ع والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها
من هرة تعقى اولادها اشارة الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح
ضرب يشبه اللغز كما روي ان عثمان قال لشريك النميري ما في الجوارح احب
الي من البازي فقال النميري وفاحشة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى
قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا اشار
شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت
طرق المكارم ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد

الهلالي

الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا
ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت
تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية
البحر فقال المحاربي اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل
لكل هلالي من اللوم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

من الخاتمة

في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا
ان يتانق اي يتتبع فعل المتانق في الرياض من تتبع الانق والاحسن
ان يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلاثة
مواضع من كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلاثة اعذب لفظا بان يكون في
غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد
والتقديم والتاخير الملبس ان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسي
اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلائم
واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال
ونحو ذلك ومما يجب التنبه عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق
ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف
وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا
حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض
عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة
كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي
الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم
الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت لما فيه
من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب
والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك
في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة فباين الاول

فاحسن من هذا بيت كليني لهم اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اى
حسن الابتداء في وصف الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت
عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر
الفراق والعتاب من الممدوح قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما يسليه المدام وعمر
مثل ما يهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر
بفي برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المدح مما يتطير به كقوله اى
قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد احبابك
بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان فتطير به وانشده
لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي
وقال اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على وجهه
وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اى احسن
الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله
ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى
كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقوله في التهنئة اى قول ابي محمد
الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا و
كوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اى قول ابي الفرج الساوي
في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اى احذر
من بطشي اى اخذي الشديد وفتكي اى قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ
المعتصم بالله بفتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في
ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد
واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك
والريب وكقول ابي العلاء اليمن عرفته شكاية عظيم لعمري ان يلم عظيم
بال علي واللام سليم وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي

اذ

اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم ومنه ما يشار به في
افتتاح الكتاب الى الفن المقصود وفيه كقول جار الله العلامة في
الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما وفي
المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اى ثاني المواضع
الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اى الخروج مما شبب
الكلام به اى ابتدئ وافتتح قال الامام الواحدي في التشبيب ذكر
ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي
ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اى وصف
للجمال او غيره وكالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود
مع رعاية الملائمة بينهما اى بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز
بهذا القيد عن الاقتضاب في قوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فـ
التخلص هو الانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا مع
رعاية المناسبة عما شبب به كما ينبغي ان يقول مما ابتدئ به الكلام
او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر حال المرأة
وحاله معها في العشق ونحو ذلك لسعة علاه اى يبين بها فتشبيب الكلام
بالنسيب نحو مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال لما كان اكثر
ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء
والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها
لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون
فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين اكثر انتقالا تهم
من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة
على براعة الشاعر كقوله اى قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في
قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذ منه اى اثر فيه
ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية
واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى

المقصود

در مرتبه عنبر چو نیست ... چند در خانه حق زاده ... پیغمبری که خانه زادی دارد مشک ... که باشد ...

وهو بنو تميم لو توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية
الجمع ويقع في المصادر كذا في الايضاح وخطى المهرية القود الحظى جمع
خطوة اي بين القدمين والمهرية منسوبة الاحق بن حيدان ابي قبيلة تنسب
اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود
اي يقول قومي في قوس الحال من اوله السرى وسائح المطايا بالخطى قد
اثرت فينا ونقصت قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله
منا يعني ان السرى اخذت منا واخذ خطى الابل على ما يتوهم ومفعول
يقول قوله مطلع الشمس سوان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم ورجع تنبيه
ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم
والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجا في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما
شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع
والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين
بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد
قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك
الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان
كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا يتبعونهم في ذلك
ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام
وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في
الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من
الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف
الليالي اخلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي ومن الاقتضاب ما يقرب من
التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فانه قد
فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء
على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة
انه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله
بل قصد بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا

قصدا

هو القادر

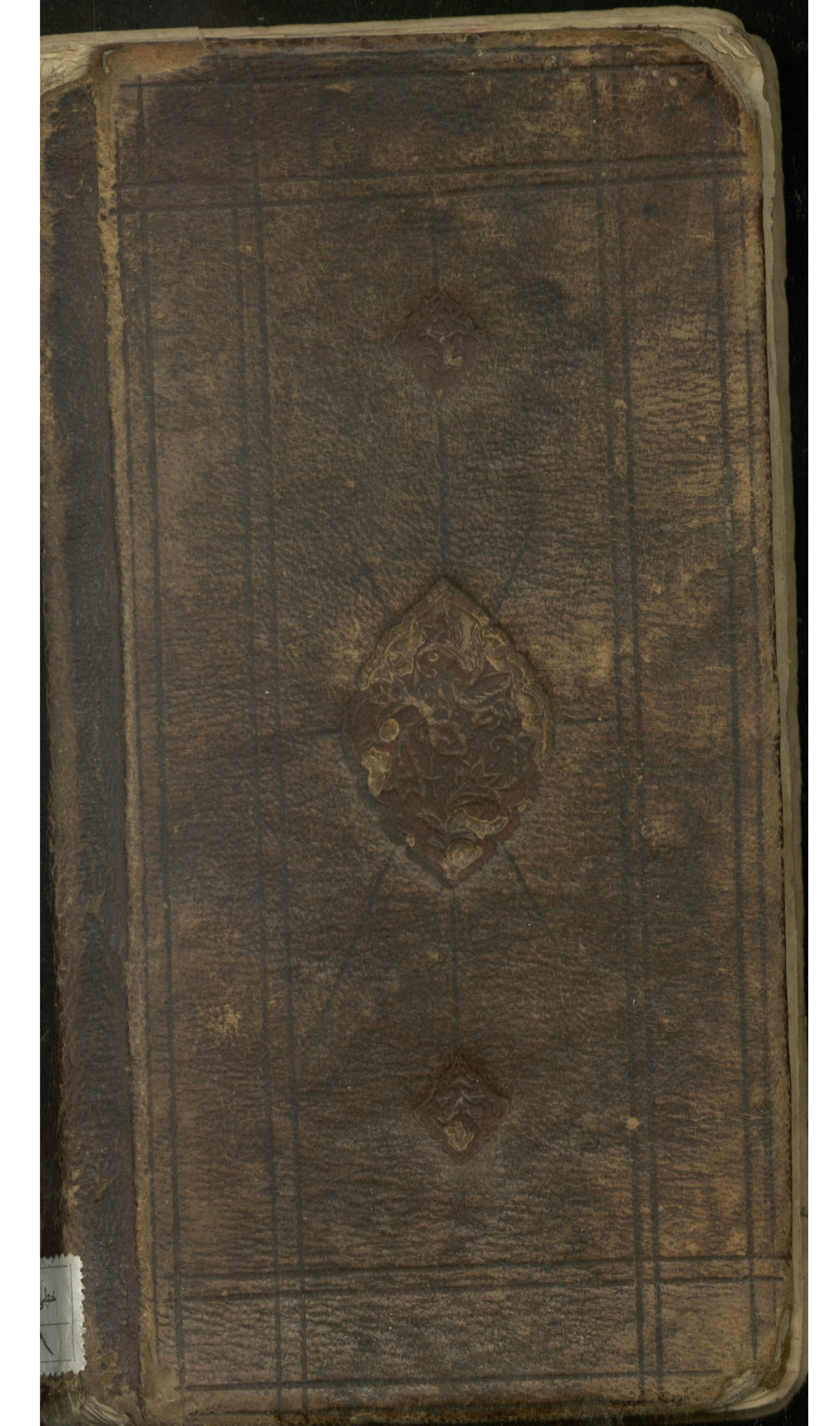
قصدا الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اي قوله اما بعد
حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون
من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل
امر ذي شان بذكر الله تعالى بقوله وتحميده فاذا اراد ان يخرج
منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد
ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص وما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى
بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكنه فيه نوع
ارتباط لان الواو للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر
هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل
قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام واراد ان يذكر عقيبه الجنة
واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في
هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين
الخروج من كلام الى كلام آخر ومنه اي ومن الاقتضاب القريب من التخلص
قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا
باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ في الحديث الآخر فجأة
ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها
ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان
يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما
يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه
حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول
بعد الاطعمة التفهه وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى
ربما انسى المحاسن الموردة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في
الخصيب بن عبد الحميد وانى جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير
[illegible] وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك
الجميل فاهله اي فانت اهل العطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك



من هذا المنع او شكورا الماصدر عنك من الاصغاء الى المدح او من العطايا
السابقة و احسنه اى احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس
تشوّق الى ما وراءه كقوله اى قول المعرى بقيت بقاء الدهر يا كهف
اهله و هذا دعاء للبرية شامل لان بقائك سبب لكون البرية فى امن و نعمة
و صلاح حال و قد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع و المتأخرون
يجتهدون فى رعايته و يسمونه حسن المقطع و جميع فواتح السور و خواتمها
واردة على احسن الوجوه و اكملها من البلاغة لكن اذا نظرت الى فواتح السور
جملها و مفرداتها رايت من البلاغة و التفنن و انواع الاشارة ما يقصر
عن كنه وصفه العبارة و اذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن
و نهاية الكمال لكونها بين ادعية و وصايا و مواعظ و تحميد و وعد و
وعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفوس بعدها تطلع و لا تشوق
الى شئ آخر و كيف لا و كلام الله تعالى فى الطرف الاعلى من البلاغة و
الغاية القصوى من الفصاحة و قد اعجز مصاقع البلغاء و اخرس
شقاشق الفصحاء و لما كان فى هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض
الاذهان حيث افتتحت بعض السور بذكر الاهوال و الافزاع و احوال
الكفار و امثال ذلك و قوله تعالى تبت يدا ابى لهب و غير ذلك و كذا
خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم و لا الضالين و ان
شانئك هو الابتر و نحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل
و التذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى و البيان و ان لكل مقام مقالا
يحسن فيه غيره و لا يقوم مقامه و هذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع
التذكر لما تقدم من الامور المذكورة فى الفنون الثلثة و تفاصيل
ذلك مما لا يفى بها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام
الغيوب و هذا آخر ما اردنا جمعه من الفوائد و نظمه من الفرائد
مع تغير البال و تشتت الاحوال و تفاقم الاحزان و المحن و تكاثر
الافزاع و الفتن و لو تواتر حوادث اورثت الطبع ملالا و الخاطر
كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام و حقق لنا الفوز بهذا
المرام و الحمد لله ولى الانعام و الصلوة على محمد و آله عليه و عليهم السلام

الحمد لله الذى هدانا و وفقنا على اتمام كتابة هذا الكتاب
و الصلوة على من اوتى الحكمة و فصل الخطاب محمد صلى الله عليه و آله
الهادى الى طريق الصواب و آله و اصحابه الذين محبتهم
يفتخر اولو الالباب الحمد لله اولا و آخرا و الصلوة على نبيه و آله
قد وقع الفراغ من تسويد هذه الاوراق من يد اقل الخليقة بل لا شئ
فى الحقيقة ابن محمد زمان المرحوم ...
عفا الله له و لوالديه و احسن اليهما ...
فى يوم الاحد بعد الظهر من العشر ... من شهر
التاسع من المائة الثانية من الالف




خطی